کتاب

اسرار العربیة

في النحو

لابی البرکات عبد الرّحمن بن محمد الانباری النحوی

المتوفی سنة ۵۷۷

کُتِبَ في عصره

اسرار النحو

لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بازا ما اسقط الا ترى انه لو سقط احد هذه
الاقسام الثلاثة لبقي في النفس شي لا يمكن التعبير عنه بازا ما سقط فلما عبّر
بهذه الاقسام الثلاثة عن جميع الاشيا دل على انه ليس الا هذه الاقسام الثلاثة
فان قيل لم سمي الاسم اسما قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انه
سمي اسما لوجهين احدهما انه سما على مسماه وعلا على ما تحته من معناه فسمي اسما
والوجه الثاني ان هذه الاقسام الثلاثة لها ثلث مراتب فمنها ما يخبر به
ويخبر عنه وهو الاسم نحو زيد قايم ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل نحو
قام زيد ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه وهو الحرف نحو هل وبل وما اشبه
ذلك فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل يخبر به ولا يخبر عنه والحرف لا يخبر
به ولا يخبر عنه فقد سما على الفعل والحرف اي ارتفع والاصل فيه سمو الا انهم
حذفوا الواو من اخره وعوضوا الهمزة في اوله فصار اسما ووزنه افع لانه
قد حذف منه لامه التي هي الواو في سمو وذهب الكوفيون الى انه سمي اسما
لانه سمة على المسمى يعرف بها والسمة العلامة والاصل فيه وسم الا انهم
حذفوا الواو من اوله وعوضوا مكانها الهمزة فصار اسما ووزنه اعل لانه قد
حذف منه فاوه التي هي الواو في وسم والصحيح ما ذهب اليه البصريون
وما ذهب اليه الكوفيون وان كان صحيحا من جهة المعنى الا انه فاسد
من جهة التصريف وذلك من اربعة اوجه الوجه الاول انك في تصغيره تقول
سمي نحو سمو وسمي وقنو وقني ولو كان ماخوذا من السمة لوجب ان تقول في تصغيره

وسُمَيٌّ كما تقول في تصغير عدة وعيدة وفي تصغير زنة وزينة فلما قيل سُمَيٌّ دل على انه
من السمو لا من السمة وكان اصله سُمَيْوٌ الا انه لما اجتمعت اليا والواو والسابق منهما
ساكن قلبوا الواو يآء وجعلوهما يآء مشددة كما قالوا سيد وهين وميت والاصل فيه
سيود وهيون وميوت الا انه لما اجتمعت اليا والواو والسابق منهما ساكن
قلبوا الواو يآء وجعلوهما يآء مشددة وقلبوا الواو الى اليآء ولم يقلبوا اليآء الى الواو لان الواو اثقل واليآء
اخف فلما وجب قلب احدهما الى الآخر كان قلب الواو التي هي اثقل الى اليآء التي هي اخف
اولى. الوجه الثاني انك تقول في تكسيره اسماء نحو حنو واحناء وقنو واقناء ولو كان مأخوذا
من السمة لوجب ان تقول في تكسيره اوسام فلما قيل اسماء دل على انه مشتق من السمو لا من
السمة وكان الاصل فيه اسماو الا انه لما وقعت الواو طرفا وقبلها الف زائدة قلبت
همزة كما قالوا احذاء وكساء وسماء والاصل فيه احذاو وكساو وسماو الا انه لما وقعت الواو
طرفا وقبلها الف زائدة قلبت همزة وقيل قلبت الفا لانها لما كانت متحركة وقبلها
فتحة لازمة قدروا انها قد تحركت وانفتح ما قبلها الا ان الالف لما كانت خفيفة
زايدة ساكنة والحرف الساكن حاجز غير حصين لم يعتدوا بها فقلبوا الواو الفا فاجتمع
الفان الف زايدة والف منقلبة والالفان ساكنان فهما لا يجتمعان فقلبت
المنقلبة همزة لالتقاء الساكنين وكان قلبها الى الهمزة اولى لانهما اقرب الحروف اليها
والوجه الثالث انك تقول اسميته ولو كان مأخوذا من السمة لوجب ان تقول
اوسمته فلما قيل اسميته دل على انه من السمو لا من السمة وكان الاصل فيه اسموت
الا انه لما وقعت الواو رابعة قلبت يآء كما قالوا ادعيت واغزيت واشقيت

والاصل ادعوت واغزوت واشقوت الا انه لما وقعت الواو رابعة قلبت يآء
حملا على المضارع نحو يدعي ويغزي ويشقي والاصل يدعو ويغزو ويشقو وانما قلبت يآء
في لفظ المضارع للكسرة قبلها فاما تغازيت وترجيت فانما قلبت الواو فيهما يآء
وان لم تنقلب في لفظ المضارع لان الاصل في تفاعلت فاعلت وفي تفعّلت فعّلت
وفاعلت وفعّلت يجب قلب الواو فيهما يا فكذلك تفاعلت وتفعّلت. والوجه الرابع
انك تجتلب في اوله همزة التعويض وهمزة التعويض انما تكون فيما حذف منه لامه
لا فاؤه الا ترى انهم لما حذفوا الواو التي هي اللام من بنو عوضوا الهمزة في اوله فقالوا
ابن ولما حذفوا الواو التي هي الفاء من عدة ونحو ذلك لم يعوضوا الهمزة في اوله فلما عوضوا
الهمزة ها هنا في اوله دل على ان الاصل فيه سمو كما ان الاصل في ابن بنو الا انهم اذا
حذفوا الواو التي هي اللام عوضوا الهمزة ها هنا في اوله فلما قالوا اسم دل على انه
مشتق من السمو لا من السمة انه قد جاء في اسم سُمًى على وزن هدى والاصل فيه سُمَوٌ
الا انه لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها الفا وحذفوا الالف لسكونها وسكون
التنوين فصار سُمًى. وفي الاسم خمس لغات اِسم واُسم وسِم وسُم وسُمًى قال الشاعر
باسم الذي في كل سورة سِمُه وقال الراجز وعامنا اعجبنا مقدمه يدعى ابا السمح
وقرضاب سُمُه وقال الآخر والله اسماك سُمًا مباركا آثرك الله به ايثاركا وكسرت
الهمزة في اسم لتدل على الكسرة التي في سِمو لانه الاصل وضمت الهمزة في اُسم لتدل على
الضمة التي في سُمو لانه اصل ثان والذي يدل على ذلك اللغتان الاخريان
وهما سِم وسُم فانهما حذفت لامهما وبقيت فاؤهما على حركتها في الاصلين ووزن

قرضاب شمشير
برنده ودزد وكرك

اسم بضمة الهمزة افع ووزن اِسم بكسرة الهمزة افع ووزن سِم فع ووزن
سُمًى فُعًا. فان قيل فما حد الاسم قيل كل لفظة دلت على معنى تحتها غير مقترن بزمان
محصل وقيل ما دل على معنى وكان ذلك المعنى شخصًا او غير شخص وقيل ما استحق وقيل
ما استحق الاعراب في اول وضعه وقد ذكر فيه النحويون حدودًا كثيرة تنيف على
سبعين حدًا والخصر ما ان تقول كل لفظ دل على معنى مفرد يمكن ان يفهم بنفسه
وحده من غير ان يدل ببنيته بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى
فهذا الحد اخصر ومنهم من قال لا حد له ولهذا لم يحده سيبويه وانما اكتفى فيه بالمثال
فقال الاسم رجل وفرس فان قيل فما علامات الاسم قيل علامات الاسم كثيرة فمنها الالف واللام
نحو الرجل والغلام ومنها التنوين نحو رجل وغلام ومنها حروف الجر نحو من زيد والى
عمرو ومنها التثنية نحو الزيدان والعمران ومنها الجمع نحو الزيدون والعمرون
ومنها النداء نحو يا زيد ويا عمرو ومنها الترخيم نحو يا حار ويا مال في ترخيم حارث
ومالك وقد قرا بعض السلف ونادوا يا مال ليقض علينا ربك ومنها التصغير نحو زييد
وعمير في تصغير زيد وعمرو ومنها النسب نحو زيدي وعمري في النسب الى زيد و
عمرو ومنها الوصف نحو زيد العاقل ومنها ان يكون فاعلًا او مفعولًا نحو ضرب زيد
عمرًا ومنها ان يكون مضافًا او مضافًا اليه نحو غلام زيد وثوب خز ومنها ان يكون
مخبرًا عنه كما بيناه فهذه معظم علامات الاسماء فان قيل لم سمي الفعل فعلًا
قيل لانه يدل على الفعل الحقيقي الا ترى انك اذا قلت ضرب دل على نفس الضرب
الذي هو الفعل في الحقيقة فلما دل على الفعل سمي به لانهم يسمون الشيء بالشيء اذا

كان منه بسبب وهو كثير في كلامهم فان قيل فما حد الفعل قيل كل لفظة دلت على معنى تحتها
مقترن بزمان محصل وقيل ما اسند الى شيء ولم يسند اليه شيء وقد حده النحويون
ايضا بحدود كثيرة فان قيل فما علامات الفعل قيل علامات الفعل كثيرة فمنها
قد والسين وسوف نحو قد قام وسيقوم وسوف يقوم ومنها تاء التانيث الساكنة
نحو قامت وقعدت ومنها ان الخفيفة الشرطية نحو ان تفعل افعل ومنها لم
نحو لم يفعل وما اشبهه ومنها التصرف نحو فعل يفعل وكل الافعال تتصرف وفيها افعال
لا تتصرف وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا وفيها كلها خلاف ولها كلها ابواب نذكرها
فيها ان شاء الله فان قيل لم سمي الحرف حرفًا قيل لان الحرف في اللغة هو الطرف ومنه
يقال حرف الجبل اي طرفه فسمي حرفًا لانه ياتي في طرف من الكلام فان قيل فما حده قيل ما
جاء لمعنى في غيره وقد حده النحويون ايضا بحدود كثيرة ولا يليق ذكرها بهذا المختصر
فان قيل فالى كم ينقسم الحرف قيل الى قسمين معمل ومهمل فالمعمل هو الحروف المختص كحرف الجر
وحرف الجزم والمهمل غير المختص كحرف الاستفهام وحرف العطف ثم الحروف المعملة
والمهملة كلها ينقسم الى ستة اقسام فمنها ما يغير اللفظ والمعنى ومنها ما يغير اللفظ
دون المعنى ومنها ما يغير المعنى دون اللفظ ومنها ما يغير اللفظ والمعنى ولا يغير
الحكم ومنها ما يغير الحكم ولا يغيره لفظًا ولا معنى ومنها ما لا يغير لا لفظًا
ولا معنى ولا حكمًا فاما ما يغير اللفظ والمعنى فنحو ليت زيدًا منطلق قلت قد
غيرت اللفظ وغيرت المعنى اما تغيير اللفظ فلانها نصبت الاسم ورفعت
الخبر واما تغيير المعنى فلانها ادخلت في الكلام معنى التمني ولما ما

يغيّر اللفظ دون المعنى فنحو ان تقول ان زيدًا قائم فان قد غيّرت اللفظ لانها نصبت الاسم
ورفعت الخبر ولم يغيّر المعنى لان معناها التاكيد وتاكيد الشي لا يغيّر معناه واما ما
يغيّر المعنى دون اللفظ فنحو هل تقول هل زيد قائم فهل قد غيّرت المعنى لانها نقلت
الكلام من الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب الى الاستخبار الذي لا يحتمل صدقا
ولا كذبا ولم تغيّر اللفظ لان الاسم بعد دخولها مرفوع بالابتدا كما كان يرتفع
به قبل دخولها واما ما يغيّر اللفظ والمعنى ولا يغيّر الحكم فنحو اللام في قولهم
لا يدي لزيد فاللام ها هنا غيّرت اللفظ بجرّها الاسم وغيّرت المعنى لادخال
معنى الاختصاص ولم يغيّر الحكم لان الحكم حذف النون للاضافة وقد بقي الحذف بعد
دخولها كما كان قبل دخولها فلم يغيّر الحكم واما ما يغيّر الحكم ولا يغيّر لا لفظا ولا
معنى فنحو اللام في قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله
والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فاللام ها هنا
ما غيّرت لا لفظا ولا معنى ولكن غيّرت الحكم لانها علقت الفعل عن العمل
واما ما لا يغيّر لا لفظا ولا معنى ولا حكما فنحو ما في قوله تعالى فبما رحمة من الله
فما ها هنا ما غيّرت لا لفظا ولا معنى ولا حكما عن العمل لان التقدير فبرحمة من الله
فان قيل كيف اسم او فعل او حرف قيل اسم والدليل على ذلك من وجهين احدهما
انه قد جا عن بعض العرب على كيف تبيع الاحمرين فدخل حرف الجر عليها يدل على انها
اسم الا ان هذا الوجه ضعيف لان حرف الجر عليها انما جا شاذا والوجه
الثاني هو الصحيح وهو انا نقول لا يخلو كيف من ان يكون اسما او فعلا او حرفا

بطل ان يقال انها حرف لان الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة وكيف يفيد مع كلمة واحدة
الا ترى انك تقول كيف زيد فيكون كلاما مفيدا فان قيل فقد افاد الحرف مع كلمة واحدة
في النداء نحو يا زيد قيل انما حصلت الفايدة في النداء مع كلمة واحدة لان التقدير
في قولك يا زيد يا زيد انادي زيدا وادعو زيدا فحصلت الفايدة باعتبار هذه الجملة
المقدرة لا باعتبار الحرف مع كلمة واحدة فبطل ان يكون حرفا وبطل ايضا ان يكون فعلا
ماضيا او مضارعا او امرا بطل ان يكون فعلا ماضيا لان امثلة الفعل الماضي لا تخلو
اما ان يكون على فعل كضرب او على فعل كمكث او على فعل كسمع وعلم وكيف على وزن
فعل فبطل ان يكون فعلا ماضيا وبطل ان يكون فعلا مضارعا لان الفعل المضارع
ما كان في اوله احدى هذه الزوايد الاربع وهي الهمزة والنون والتا واليا وكيف
ليس في اوله هذه الزوايد الاربع فبطل ان يكون فعلا مضارعا وبطل ان يكون امرا
لانها تفيد الاستفهام وفعل الامر لا يفيد الاستفهام فبطل ان يكون امرا
واذا بطل ان يكون فعلا ماضيا او مضارعا او امرا بطل ان يكون فعلا والذي يدل
على انه ليس بفعل انه يدخل على الفعل فنحو قولك كيف تفعل كذي ولو كان فعلا
لما دخل على الفعل لان الفعل لا يدخل على الفعل واذا بطل ان يكون فعلا او حرفا
وجب ان يكون اسما فان قيل فعلامة الاسم لا يحسن فيه كما لا يحسن فيه علامة الفعل
والحرف فلم جعلتموه اسما ولم تجعلوه فعلا او حرفا قيل لان الاسم هو الاصل
والفعل والحرف فرع عليه فلما وجب حمله على احد هذه الاقسام الثلثة كان حمله على
الاسم الذي هو الاصل اولى من حمله على ما هو فرع فان قيل فلم قدم الاسم على الفعل والفعل
على الحرف

قيل انما قدم الاسم لانه الاصل ويستغني بنفسه عن الفعل نحو قولك زيد قايم
واخر الفعل عن الاسم لانه فرع عليه لا يستغني عنه فلما كان الاسم هو الاصل
ومستغنيا عن الفعل والفعل فرعا عليه ومفتقرا اليه كان الاسم مقدما
عليه وانما قدم الفعل على الحرف لان الفعل يفيد مع اسم واحد نحو قام زيد ولم يعرفه
واخر الحرف عن الفعل لانه لا يفيد مع اسم واحد فكان الفعل مقدما عليه

باب الاعراب والبنا

ان قال قايل لم سمي الاعراب اعرابا والبنا بنا قيل اما الاعراب ففيه ثلثة اوجه احدها
انه انما سمي بذلك لانه يبين المعاني ماخوذ من قولهم اعرب الرجل عن حجته
اذا بينها ومنه قوله عليه السلم الثيب تعرب عنها لسانها اي تبين وتوضح
قال الشاعر وجدنا لكم في ال حاميم اية تاولها منا تقي ومعرب فلما كان الاعراب
يبين المعاني سمي اعرابا والوجه الثاني ان يكون سمي اعرابا لانه تغير يلحق
اواخر الكلم من قولهم عربت معدة الفصيل اذا تغيرت فان قيل قول العرب عربت
معدة الفصيل معناه الفساد فكيف يكون الاعراب ماخوذا منه قيل
معنى قولك اعربت الكلام اي ازلت عربه وهو فساده وصار هذا كقولك
اعجمت الكتاب اي ازلت عجمته واشكيت الرجل اذا ازلت شكايته وعلى مثل
هذا حمل بعض المفسرين قوله تعالى ان الساعة اتية اكاد اخفيها اي ازيل خفاها
ومنه الهمزة تسمى همزة السلب والوجه الثالث ان يكون سمي اعرابا لان
المعرب للكلام كانه يتحبب الى السامع باعرابه من قولهم امراة عروب

اذا كانت متحببة الى زوجها قال الله تعالى عربا اترابا اي متحببات الى ازواجهن
فلما كان المعرب للكلام كانه يتحبب الى السامع باعرابه سمي اعرابا واما البنا
فهو مستعمل من هذا البنا المعروف للزومه وثبوته فان قيل ما حد الاعراب والبنا قيل
اما الاعراب فحده اختلاف اواخر الكلم باختلاف العوامل وفي حد البنا لزوم اواخر الكلم
بحركة او سكون ولا خلاف ان الاختلاف واللزوم ليسا بلفظين وانما هما معنيان
يعرفان بالقلب ليس للفظ فيهما حظ والذي يدل على ذلك ان هذه الحركات اذا وجدت بغير
صفة الاختلاف لم تكن للاعراب واذا وجدت بغير صفة اللزوم لم تكن للبنا فدل
على ان الاعراب هو الاختلاف والبنا هو اللزوم والذي يدل على صحة هذا اضافة
هذه الحركات الى الاعراب والبنا فيقال حركات الاعراب وحركات البنا ولو كانت الحركات
انفسها هي الاعراب والبنا لما جاز ان يضاف اليهما لان اضافة الشي الى نفسه لا يجوز الا
ترى انك لو قلت حركات الحركات لم يجز فلما جاز ان يقال حركات الاعراب حركات البنا
دل على انهما غيرهما فاعرفه

باب المعرب والمبني

ان قال قايل ما المعرب والمبني قيل اما المعرب فهو ما تغير اخره بتغير العامل
فيه لفظا او تقديرا وهو على ضربين اسم متمكن وفعل مضارع فالاسم المتمكن
ما لم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه والفعل المضارع ما كانت في اوله
احدى الزوايد الاربع وهي الهمزة والنون والتا واليا فان قيل لم زيدت هذه الاحرف
دون غيرها قيل لان الاصل ان تزاد حروف المد واللين وهي الواو والالف
واليا الا ان الالف لما لم يمكن زيادتها اولا لان الالف لا تكون الا ساكنة

والابتدا بالساكن محال ابدلوا منها الفا لقرب مخرجيهما لانهما هوائيان يخرجان
من اقصى الحلق ولذلك الواو ايضا لما لم يمكن زيادتها اولا لانه ليس في كلام
العرب واو زيدت اولا ابدلوا منها التا لانها تبدل منها كثيرا الا ترى
انهم قالوا تراث وتجاه وتخمة وتهمة وتيقور وتولج قال الشاعر
متخذا من عضوات تولجا وهو بيت الصايد والاصل وراث ووجاه ووخمة
ووهمة وويقور لانه من الوقار وولج لانه من الولوج فابدلوا التا من الواو
في هذه المواضع كلها فلذلك ها هنا واما اليا فلم تزد لانها لم يعرض فيها
ما يمنع من زيادتها كما عرض في الالف والواو واما النون فانما زيدت
لانها تشبه حروف المد واللين وتزاد معها في الزيدين والزيدين
والتحقيق في ترتيب هذه الحروف ان تقدم الهمزة ثم النون ثم التا ثم اليا
وذلك لان الهمزة للمتكلم وحده والنون للمتكلم ولمن معه والتا للمخاطب
واليا للغايب والاصل ان يخبر الانسان عن نفسه ثم عن نفسه وعمن معه
ثم المخاطب ثم الغايب فهذا هو التحقيق في ترتيب هذه الحروف في اول الفعل
المضارع فان قيل فالفعل المضارع محمول على الاسم في الاعراب او هو اصل فيه
قيل لا بل هو محمول على الاسم في الاعراب لان يكون للاسما دون الافعال
والحروف وذلك لان الاسما تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية
والاضافة فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض يدلك على
ذلك انك لو قلت ما احسن زيدا لكنت متعجبا ولو قلت ما احسن زيد

لكنت نافيا ولو قلت ما احسن زيد لكنت مستفهما فلو لم يعرب في هذه المواضع
لالتبس التعجب بالنفي والنفي بالاستفهام فاشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض
وازالة اللبس واجب واما الافعال والحروف فانها تدل على ما وضعت
له بصيغتها فعدم الاعراب لا يخل بمعانيها ولا يورث لبسا فيها والاعراب
زيادة والحكيم لا يزيد شيئا لغير فايدة فان قيل فاذا كان الاصل في الفعل
المضارع ان يكون مبنيا فلم حمل على الاسم في الاعراب قيل انما اعرب
الفعل المضارع على الاسم في الاعراب لانه ضارع الاسم ولهذا سمي مضارعا والمضارعة
المشابهة ومنه سمي الضرع ضرعا لانه يشابه صاحبه وتحصل المشابهة
بين الاسم وهذا الفعل من خمسة اوجه الوجه الاول انه يكون شايعا فيختص
كما ان الاسم يكون شايعا فيختص الا ترى انك تقول يقوم فيصلح
للحال والاستقبال فاذا ادخلت عليه السين وسوف اختص بالاستقبال
كما تقول رجل يصلح لجميع الرجال فاذا ادخلت عليه الالف واللام
اختص برجل بعينه فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما ان الاسم
اختص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه الوجه الثاني انه يدخل
عليه لام الابتدا كما تدخل على الاسم الا ترى انك تقول ان زيدا ليقوم كما
تقول ان زيدا لقايم ولام الابتدا تختص بالاسما فلما دخلت على هذا الفعل
دل على مشابهة بينهما والذي يدل على ذلك ان فعل الامر والفعل الماضي
لما بعدا عن شبه الاسم لم تدخل هذه اللام عليهما الا ترى انك لو قلت لكرم

[illegible] كذلك لما قام [illegible] والوجه الثالث ان
هذا الفعل [illegible] الحال والاستقبال [illegible] المشتركة
كالعين يطلق على [illegible] الرابع انه يدخل
صفة كما ان الاسم يكون [illegible] مررت برجل يضرب كما تقول مررت برجل
ضارب فقد قام يضرب مقام ضارب والوجه الخامس ان الفعل المضارع
يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه الا ترى ان يضرب على وزن ضارب
في حركاته وسكونه ولهذا اعمل اسم الفاعل عمل الفعل فلما اشبه الفعل
المضارع الاسم من هذه الاوجه استحق جملة الاعراب الذي هو الرفع والنصب
والجزم ولكل واحد من هذه الانواع عامل يختص به اما عامل الرفع فاختلف
النحويون فيه فذهب البصريون الى انه يرتفع لقيامه مقام الاسم
وهو عامل معنوي لا لفظي فاشبه الابتدا وكما ان الابتدا يوجب الرفع
فكذلك ما اشبهه فان قيل هذا ينتقض بالفعل الماضي فانه يقوم
مقام الاسم ولا يرتفع قيل انما لم يرتفع لانه لم يثبت له استحقاق
الاعراب فلم يعمل فيه العامل موجبا له الرفع لانه نوع منه بخلاف الفعل
المضارع فانه يستحق جملة الاعراب للمشابهة التي ذكرناها قبل
فبان الفرق بينهما واما الكوفيون فاختلفوا فذهب الكسائي الى انه يرتفع
بالزائد في اوله وذهب الفرا الى انه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة
والجازمة فاما قول الكسائي فظاهر الفساد لانه لو كان الزائد في اوله

هو الموجب للرفع [illegible] مع وجوده ولان
عامل النصب والجزم لا يعمل [illegible] بدخول النواصب
والجوازم [illegible] على ان الزائد [illegible] العامل واما قول الفرا
فلا ينفك من ضعف وذلك لانه يؤدي الى ان يكون النصب والجزم قبل
الرفع لانه قال لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة و الرفع
قبل النصب والجزم فلذلك كان هذا القول ضعيفا واما عوامل
النصب فهي ان ولن وكي واذن واما عوامل الجزم فلم ولما ولام الامر
ولا في النهي ولعوامل النصب والجزم موضع نذكرها فيه ان شاء الله واما
المبني فهو ضد المعرب وهو ما لم يتغير آخره بتغير العامل فيه
فمن ذلك الاسم غير المتمكن والفعل غير المضارع فاما الاسم الغير المتمكن
نحو من وكم وقبل وبعد واين وكيف وامس وهولاء وانما بنيت هذه هذه
الاسما لانها اشبهت الحروف او تضمنت معناها فاما من فانما بنيت
لانها لا تخلو اما ان تكون استفهامية او شرطية او اسما موصولا
او نكرة موصوفة فان كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام
وان كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط وان كانت اسما موصولا
فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبني وان كانت نكرة
موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصولة واما كم فانما بنيت لانها
اما ان تكون استفهامية او خبرية فان كانت استفهامية فقد

7

تضمنت معنى حرف الاستفهام وان كانت خبرية فهي نقيضة رب لان رب للتقليل
وكم للتكثير وهم يحملون الشي على ضده كما يحملون على نظيره وبنيت
من وكم على السكون لانه الاصل في البناء ولم يعرض فيهما ما يوجب بناؤهما
على حركة فبقيا على الاصل واما قبل وبعد فانما بنيا لان الاصل فيهما
ان يستعملا مضافين الى ما بعدهما فلما اقتطعا عن الاضافة والمضاف
والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة نزلا منزلة بعض الكلمة وبعض
الكلمة مبني قال الله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد وانما بنيا
على حركة لان لكل واحد منهما حالة اعراب قبل البناء فوجب
ان يبنيا على حركة لالتقاء الساكنين والقول هو الاول فان قيل لم
كانت الحركة ضمة قيل لوجهين احدهما انه لما حذف المضاف
اليه بنيا على اقوى الحركات وهو الضمة تعويضا عن المحذوف وتقوية
لهما والوجه الثاني انه انما بنوهما على الفتح والكسر لتلتبس حركة الاعراب
بحركة البناء فبنوهما على حركة لا تدخلهما وهي الضمة لئلا يلتبس
حركة الاعراب بحركة البناء واما اين وكيف فانما بنيا لانهما
تضمنا معنى حرف الاستفهام لان اين سؤال عن المكان وكيف سؤال
عن الحال فلما تضمنا معنى حرف الاستفهام وجب ان يبنيا على حركة
لالتقاء الساكنين وانما كانت الحركة فتحة لانها اخف الحركات
واما امس فانما بنيت لانها تضمنت معنى لام التعريف لان الاصل في امس
الامس

[illegible]

فلما تضمنت معنى اللام تضمنت معنى الحرف فوجب ان تبنى وانما بنيت
على حركة لالتقاء الساكنين وانما كانت الحركة كسرة لانها الاصل في
التحريك لالتقاء الساكنين ومن العرب من يجعل امس معدولة
عن لام التعريف فيجعلها غير مصروفة قال الشاعر لقد رايت عجبا مذ امسا
عجائزا مثل السعالي خمسا واما هؤلاء فانما بنيت لتضمنها معنى حرف
الاشارة فان لم ينطق به لان الاصل في الاشارة ان تكون بالحروف
كالشرط والنفي والتمني والعطف الى غير ذلك من المعاني الا انهم لما لم
يفعلوا ذلك ضمنوا هؤلاء معنى حرف الاشارة فبنوها ونظير هؤلاء
ما التي في التعجب فانها بنيت لتضمنها معنى حرف التعجب وان لم يكن له حرف
ينطق به لان الاصل في التعجب ان يكون بالحرف كغيره من المعاني الا
انهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا ما معنى حرف التعجب فبنوها كما بنوا اسما
اذا تضمنت معنى حرف الاستفهام والشرط فلذلك ههنا واما الفعل
غير المضارع فهو على ضربين احدهما الفعل الماضي والثاني فعل الامر فاما
فعل الماضي فنحو ذهب وعلم وشرف واستخرج ودحرج واخرنجم واما فعل الامر
فنحو اذهب واعلم واشرف واستخرج ودحرج واخرنجم وسنذكر لم بني الفعل
الماضي على الفتح ولم بني فعل الامر على الوقف واختلاف النحويين فيه في بابه
ان شاء الله تعالى واما الحروف فكلها مبنية لم يعرب منها شي لبقائها على اصلها
في البناء فاعرفه

باب اعراب الاسم المفرد

ان قال قائل على كم ضربا الاسم المفرد قيل على ضربين صحيح ومعتل
فالصحيح من عرف النحويين ما لم يكن آخره الفا ولا ياء قبلها كسرة
نحو رجل وفرس وما اشبه ذلك وهو على ضربين منصرف وغير منصرف
فالمنصرف ما دخله الحركات الثلث مع التنوين نحو هذا زيد ورايت
زيدا ومررت بزيد وهذا الضرب يسمى الامكن وقد يسمى ايضا المتمكن
فان قيل لم جعلوا التنوين علامة للصرف دون غيره قيل اولى ما يزاد
حروف المد واللين وهي الالف والياء والواو الا انهم عدلوا عن زيادتها
الى التنوين لما يلزم من اعتلالها وانقلابها الا ترى انهم لو جعلوا الواو
علامة للصرف لانقلبت ياء في الجر لانكسار ما قبلها وكذلك حكم الياء
والالف في الاعتلال والانتقال من حال الى حال وكان التنوين اولى
من غيره لانه خفيف يضارع حروف العلة الا ترى انه غنة في الخيشوم
وانه لا يعتمد له في الحلق فاشبه الالف اذ كان حرفا هوائيا فان قيل
ولم دخل التنوين الكلام قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
سيبويه الى انه دخل الكلام علامة للاخف عليهم وهو الامكن عندهم
وذهب بعضهم الى انه دخل الكلام فرقا بين الاسم والفعل وذهب آخرون
الى انه دخل فرقا بين ما ينصرف وما لا ينصرف واما غير المنصرف
فما لم يدخله الجر مع التنوين وكان ثانيا من جهتين نحو مررت باحمد
وابرهيم وما اشبه ذلك وانما منع الضرب من الاسماء الصرف لانه

اشبه الفعل فمنع من التنوين ومنع من الجر تبعا من التنوين لما بينهما
من المصاحبة وذهب بعضهم الى انه منع من الجر لانه اشبه الفعل
والفعل لا يدخله جر ولا تنوين فكذلك ما اشبهه وهذا الضرب يسمى المتمكن
ولا يسمى الامكن فكل امكن متمكن وليس كل متمكن امكن فان قيل فلم
يدخل الجر مع الالف واللام او الاضافة قيل لامن من دخول التنوين
مع الالف واللام والاضافة وسترى هذا في موضعه ان شاء الله
والمعتل ما كان آخره الفا او ياء قبلها كسرة وهو على ضربين منقوص
ومقصور اما المنقوص فما كانت في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة
وذلك نحو القاضي والداعي فان قيل لم سمي منقوصا قيل لانه نقص
الرفع والجر تقول هذا قاض يا فتى ومررت بقاض يا فتى والاصل هذا
قاضي ومررت بقاضي الا انهم استثقلوا الضمة والكسرة على الياء
فحذفوهما فبقيت الياء ساكنة والتنوين ساكنا فحذفوا الياء
لالتقاء الساكنين وكان حذف الياء اولى من حذف التنوين
لوجهين احدهما ان الياء اذا حذفت بقي في اللفظ ما يدل عليها
وهي الكسرة بخلاف التنوين فانه لو حذف لم يبق في اللفظ ما يدل
على حذفه فلما وجب حذف احدهما كان حذف ما في اللفظ دلالة
على حذفه اولى والثاني ان التنوين دخل لمعنى وهو الصرف واما الياء
فليست كذلك فلما وجب حذف احدهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى اولى

٩

تمامه هذا المعني فاما اذا كان منصوبا فهو بمنزلة الصحيح لخفة الفتحة
فان قيل الحركات كلها يستثقل علي حروف العلة بعد تحرك قولهم باب
وناب والاصل فيهما بوب ونيب الا انهم استثقلوا الفتحة علي الواو
والياء فقلبوا كل واحد منهما الفا قيل الفتحة في هذا النحو
لازمة ليست بعارضة خلاف الفتحة التي علي يا قاض فانها عارضة
وليست بلازمة فلهذا المعني استثقلوا الفتحة في نحو باب وناب
ولم يستثقلوها في نحو قاض فان وقفت علي المرفوع والمجرور في هذا الضرب
فلك فيه مذهبان اسقاط الياء واثباتها واختلف النحويون في الاجود منهما
فذهب سيبويه الي ان حذف الياء اجود اجرا للوقف علي الوصل لان الوصل
هو الاصل وذهب يونس الي ان اثبات اليا اجود لان اليا انما حذف لاجل
التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب رد اليا وقد قرا القرا بهما قال الله تعالى
ما عندكم ينفد وما عند الله باق بغير اليا وقرا بعضهم باليا
فان منصوبا ابدلت من تنوينه الفا كسائر الاسما المنصرفة الصحيحة فتقول
رايت قاضيا كما تقول رايت ضاربا فان كان فيه الف ولام كان حكمه
في الوصل حكم ما ليس فيه الف ولام في حذف الضمة والكسرة ودخول الفتحة
وكان لك ايضا في الوقف في حالة الرفع والجر اثبات اليا وحذفها واثبات
اليا اجود الوجهين لان التنوين لا يجوز ان يثبت مع الالف واللام
فاذا زال علة اسقاط اليا وجب ان يثبت وكان بعض العرب يقف بغير يا

وذلك انه اذا قدر حذف اليا في قاض ونحوه قبل دخول الالف واللام ثم ادخل
عليه الالف واللام بقي الحذف بحاله وهذا ضعيف جدا وقد قرا به بعض القرا
قال الله تعالى اجيب دعوة الداع فان كان منصوبا لم يكن الوقف عليه الا
باليا قال الله تعالى كلا اذا بلغت التراقي وقيل من راق وذلك لانه
تنزل بالحركة منزلة الحرف الصحيح فتحصن بها عن الحذف واما المقصور
فهو المختص بالف مفردة في اخره نحو الهوي والهدي والدنيا والاخري وسمي مقصورا
لان حركات الاعراب قصرت عنه اي حبست والقصر الحبس ومنه يقال المراة
مقصورة وقصيرة وقصورة وقال الله تعالى حور مقصورات اي محبوسات
قال الشاعر وانت التي حببت كل قصيرة الي ولم تعلم بذاك القصاير
عنيت قصيرات الحجال ولم ارد قصار الخطا شر النسا البهاتر
ويروي قصورة والبهاتر القصار ويروي البحاتر وهما بمعني واحد وهو علي
ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما دخله التنوين وذلك نحو
هذه عصا ورحا ورايت رحا وعصا ومررت بعصا ورحا والاصل فيه رحي
وعصو الا ان اليا والواو لما تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا الفين
وحذفت الالف منهما لسكونها وسكون التنوين وكان حذفها اولي لما ذكرناه
في حذف اليا من نحو قاض فان وقفت علي شي من هذا الضرب فقد اختلف النحويون
فيه علي مذاهب فذهب سيبويه الي ان الوقف في حالة النصب علي الالف المبدلة
الرفع والجر علي الالف المبدلة
من الحرف الاصلي وفي حالة النصب

من التنوين حملا للمعتل على الصحيح وذهب أبو عثمان المازني إلى أن الوقف
في الأحوال الثلاثة على الألف المبدلة من التنوين لأنهم إنما خصوا الإبدال
بحال النصب في الصحيح لأنه يؤدي إلى الألف التي هي أخف الحروف ولم يبدلوها
في حال الرفع والجر لأنه يفضي إلى الثقل واللبس وذلك غير موجود هاهنا
لأن ما قبل التنوين هاهنا لا يكون إلا مفتوحا فأبدلوا منه الألف لأنه لا
يجلب ثقلا ولا يوجب لبسا وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن الوقف في
الأحوال الثلاثة على الألف المبدلة من الحرف الأصلي وذلك لأن بعض
القراء يميلونها في قوله تعالى أو أجد على النار هدى ولو كانت مبدلة
من التنوين لما جازت إمالتها ألا ترى أنك لو أملت الألف في نحو رأيت
عمرا لكان غير جائز فلما جازت الإمالة هاهنا دل على أنها مبدلة
من الحرف الأصلي بدل التنوين وغير المنصرف ما لم يلحقه التنوين وذلك
نحو حبلى وبشرى وسكرى فتثبت في الألف وصلا ووقفا إذ ليس يلحقها
تنوين تحذف من أجله فإن لقيها ساكن من كلمة أخرى حذفت لالتقاء
الساكنين فإن قيل فلم أعربت الأسماء الستة المعتلة بالحروف
وهي أسماء مفردة قيل إنما أعربت بالحروف توطئة لما يأتي من
باب التثنية والجمع فإن قيل فلم كانت هذه الأسماء أولى بالتوطئة
من غيرها قيل لأن هذه الأسماء منها ما تغلب عليه الإضافة ومنها
ما تلزمه الإضافة فمنها ما تغلب عليه الإضافة أبوك وأخوك وحموك وهنوك

وما تلزمه الإضافة فوك وذو مال والإضافة فرع على الإفراد كما أن
التثنية والجمع فرع على المفرد فلما وجدت بينهما المشابهة من هذا
الوجه كانت أولى من غيرها ولما وجب أن تعرب بالحروف لهذه المشابهة
أقاموا كل حرف مقام ما يجانسه من الحركات فجعلوا الواو علامة للرفع
والألف علامة للنصب والياء علامة للجر وذهب الكوفيون إلى أن الواو
والضمة قبلها علامة للرفع والألف والفتحة علامة للنصب
والياء والكسرة قبلها علامة للجر فجعلوه معربا من مكانين وقد
بينا فساده في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين وذهب بعض
النحويين إلى أن هذه الأسماء إذا كانت في موضع رفع كان فيها نقل بلا
قلب وإذا كانت في موضع نصب كان فيها قلب بلا نقل وإذا كانت
في موضع جر كان فيها قلب ونقل ألا ترى أنك إذا قلت هذا أبوك
كان الأصل فيه هذا أبوك فنقلت الضمة من الواو إلى ما قبلها فكان
فيه نقل بلا قلب وإذا قلت رأيت أباك كان الأصل فيه هذا أبوك فتحركت
الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفا فكان فيه قلب بلا نقل
وإذا قلت مررت بأبيك كان الأصل فيه مررت بأبوك فنقلت الواو
إلى ما قبلها فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فكان فيه نقل
وقلب وذهب بعض النحويين إلى أن الواو والألف والياء نشأت عن إشباع
الحركات كقول الشاعر الله يعلم أنا في تلفتنا يوم الفراق إلى إخواننا صور
وأنني حيثما يثني الهوى بصري من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور

أراد فانظر فأشبع الضمة فنشأت الواو وكما قال الآخر في إشباع الفتحة
وأنت من الغوائل حين ترمي ومن ذم الرجال بمنتزاح أراد بمنتزح فأشبع
الفتحة فنشأت الألف وكما قال الآخر في إشباع الكسرة تنفي يداها الحصى
في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف أراد الصيارف فأشبع
الكسرة فنشأت الياء والشواهد على إشباع الضمة والفتحة والكسرة
كثيرة جدا وهذا القول ضعيف لأن إشباع الحركات إنما تكون في ضرورة
الشعر كهذه الأبيات وأما في حالة الاختيار فلا يجوز ذلك بالإجماع فلما جا
ها هنا في حالة الاختيار أو نقول فهذا أبوه ورأيت أباه ومررت بأبيه
دل على أن هذه الحروف ما نشأت عن الإشباع الحركات وقد حكي عن بعض
العرب أنهم يقولون هذا أبك ورأيت أبك ومررت بأبك من غير واو
ولا ألف ولا ياء وحكي أيضا عن بعض العرب أنهم يقولون هذا أباك
ورأيت أباك ومررت بأباك بالألف في حالة الرفع والنصب والجر كقوله إن
أباها وأبا أباها والذي يعتمد عليه هو القول الأول وقد بينا ذلك
مستقصى في كتابنا الموسوم بالأسمى في شرح الأسما

باب التثنية والجمع

إن قال قائل ما التثنية قيل التثنية صيغة مبنية للدلالة
على الاثنين وأصل التثنية العطف تقول قام الزيدان وذهب العمران
والأصل فيه قام زيد وزيد وذهب عمرو وعمرو إلا أنهم حذفوا
أحدهما وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية طلبا للإيجاز

والاختصار والذي يدل على أن الأصل هو العطف أنهم يعدلون إلى التثنية
في حال الاضطرار ويعدلون عنها إلى التكرار كقوله كأن بين خلفها والخلف
كشة أفعى في يبيس قف وكقول الآخر كأن بين فكها والفك فأرة مسك ذبحت
في سك وكقول الراجز ليث وليث في مجال ضنك أراد ليثين إلا أنه عدل
إلى التكرار في حال الاضطرار لأنه أصل فإن قيل ما الجمع قيل صيغة مبنية
للدلالة على العدد الزائد على الاثنين والأصل فيه العطف كالتثنية
إلا أنهم لما عدلوا عن التكرار في التثنية طلبا للاختصار كان ذلك في الجمع أولى
فإن قيل فلم كان إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات قيل لأن
التثنية والجمع فرع على المفرد والإعراب بالحروف فرع على الحركات
فكما أعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل فكذلك أعرب
التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع فأعطي الفرع الفرع
كما أعطي الأصل الأصل وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها لأنها
أشبه الحروف بالحركات فإن قيل فلم خصوا التثنية في حالة الرفع بالألف
والجمع السالم بالواو وأشركوا بينهما في النصب والجر قيل إنما خصوا التثنية
بالألف والجمع بالواو لأن التثنية أكثر من الجمع لأنها تدخل على من يعقل
وعلى ما لا يعقل وعلى الحيوان وعلى غير الحيوان من الجماد والنبات بخلاف
الجمع السالم فإنه في الأصل لأولي العلم خاصة فلما كانت التثنية أكثر
والجمع أقل جعلوا الأخف وهو الألف للأكثر والأثقل وهو الواو للأقل

ليعادلوا التثنية والجمع وانما اشتركا بينهما في النصب والجر لان التثنية
والجمع لهما ستة احوال وليس لهما الا ثلاثة احرف فوقعت الشركة ضرورة
فان قيل هل النصب محمول على الجر او الجر محمول على النصب قيل بل
النصب محمول على الجر والجر محمول على النصب وقيل بل النصب محمول
على الجر لان دلالة الياء على الجر اشبه من دلالتها على النصب لان
الياء من جنس الكسرة والكسرة في الاصل تدل على الجر فلذلك ما اشبهها
فان قيل فلم حمل النصب على الجر دون الرفع قيل لخمسة اوجه الوجه الاول
ان الجر الزم للاسماء من الرفع لانه لا يدخل على الفعل فلما وجب حمله على احدهما
كان الحمل على الالزم اولى من حمله على غيره الثاني انهما يقعان في الكلام فضلة
الا ترى انك تقول مررت فلا تفتقر الى ان تقول بزيد او نحوه كما انك اذا قلت
رأيت فلا تفتقر الى ان تقول زيدا او نحوه الثالث انهما يشتركان في الكناية
نحو رأيتك ومررت بك الرابع انهما يشتركان في المعنى تقول مررت بزيد
فيكون في معنى جزت زيدا الخامس ان الجر اخف من الرفع فلما ارادوا
الحمل على احدهما كان الحمل على الاخف اولى من الحمل على الاثقل ويحتمل عندي
وجها سادسا وهو ان النصب من اقصى الحلق والجر من وسط الفم والرفع من
الشفتين فكان النصب الى الجر اقرب من الرفع لان اقصى الحلق اقرب
الى وسط الفم من الشفتين فلما ارادوا حمل النصب على احدهما كان
حمله على الاقرب اولى من حمله على الابعد والجار احق بصقبه والذي

يدل على اعتبار هذه المناسبة بينهما انهم لما حملوا النصب على الجر في باب التثنية
والجمع حملوا الجر على النصب في باب ما لا ينصرف فان قيل فما حروف الاعراب في التثنية
والجمع قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه الى ان الالف
والواو والياء هي حروف الاعراب وذهب ابو الحسن الاخفش وابو العباس المبرد
ومن تابعهما الى انها تدل على الاعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب
وذهب ابو عمر الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب وذهب قطرب والفرا
والزيادي الى انها هي الاعراب والصحيح هو الاول واما من ذهب
الى انها تدل على الاعراب وليست بحروف اعراب ففاسد لانه لا يخلوا
اما ان تدل على الاعراب في الكلمة او في غيرها فان كانت تدل على الاعراب
في الكلمة فلا بد من تقديره فيها فيرجع هذا القول الى القول الاول وهو
قول سيبويه وان كانت تدل على الاعراب في غير الكلمة فليس بصحيح لانه يؤدي
الى ان تكون التثنية والجمع مبنيين وليس من مذهب هذا القايل هذا القول والى
ان يكون اعراب الكلمة غير اعرابها وذلك محال واما من ذهب الى ان انقلابها
هو الاعراب فقد ضعفه بعض النحويين لانه يؤدي الى ان يكون التثنية
والجمع مبنيين في حالة الرفع لانه لم ينقلب عن غيره اذ اول احوال الاسم
الرفع وليس من مذهب هذا القايل بنا التثنية والجمع في حال من الاحوال
ومن ذهب الى انها انفسها هي الاعراب فظاهر الفساد ايضا وذلك
لان الاعراب لا يخل سقوطه ببنا الكلمة فلو اسقطنا هذه الاحرف
لبطل معنى التثنيه والجمع واختل معنى الكلمة فدل ذلك على انها ليست باعراب

وانما هي حروف اعراب على ما بينا. فان قيل فلم فتحوا ما قبل يا التثنية دون يا
الجمع قيل لثلثة اوجه الاول ان التثنية اكثر من الجمع على ما بينا فلما
كانت التثنية اكثر من الجمع والجمع اقل اعطوا الاكثر الحركة الخفيفة
وهي الفتح. وللاقل الحركة الثقيلة وهي الكسر. الثاني ان حرف التثنية لما زيد
على الواحد للدلالة على التثنية اشبه تا التانيث التي تزاد على الواحد للدلالة
على التانيث. وتا التانيث يفتح ما قبلها فكذلك ما اشبهها وكانت
التثنية اولى بالفتح بهذا المعنى من الجمع لانها قبل الجمع. والثالث
ان بعض علامات التثنية الالف والجمع لا يكون ما قبلها الا مفتوحا.
ففتحوا ما قبل اليا لئلا يختلف ذا لا علة مما سنا توجب المخالفة. فان قيل فلم
دخلت النون في التثنية والجمع قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه
الى انها بدل من الحركة والتنوين. وذهب بعض النحويين الى انها تكون على
ثلثة اضرب فتارة تكون بدلا من الحركة والتنوين. وتارة تكون بدلا
من الحركة دون التنوين. وتارة تكون بدلا من التنوين دون الحركة.
فكونها بدلا من الحركة والتنوين ففي نحو رجلان وفرسان. وكونها بدلا من
الحركة دون التنوين ففي نحو الرجلان والفرسان. وكونها بدلا من التنوين
فقط ففي نحو حبليان وعصوان. وذهب بعض الكوفيين الى انها زيدت للفرق
بين التثنية والواحد المنصوب في نحو قولك رايت زيدا. فان قيل فلم كسروا
نون التثنية وفتحوا نون الجمع قيل للفرق بينهما فان قيل وما الحاجة الى
الفرق بينهما مع تباين صيغتهما قيل لانهم لو لم يكسروا نون التثنية

ويفتحوا نون الجمع لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب بتثنية
الصحيح الا ترى انك تقول في جمع مصطفى رايت مصطفين. ومررت
بمصطفين قال الله تعالى وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار.
فلفظ مصطفين كلفظ زيدين. فلو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا
نون الجمع لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية. فان قيل فهلا عكسوا
ففتحوا نون التثنية وكسروا نون الجمع وكان الفرق حاصلا قيل
لثلثة اوجه الاول ان نون التثنية تقع بعد الف او يا مفتوح
ما قبلها فلم يستثقلوا فيها الكسرة. واما نون الجمع فانها تقع
بعد واو مضموم ما قبلها او يا مكسور ما قبلها. فاختاروا لها الفتحة
لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة واليا والكسرة فلو عكسوا
ذلك لادى الى الاستثقال. اما لتوالي الاجناس او للخروج من ضم الى
الكسر. الثاني ان التثنية قبل الجمع والاصل في التقا الساكنين الكسر
فحركت نون التثنية بما وجب لها في الاصل وفتحت نون الجمع لان الفتح
اخف من الكسر. الثالث ان الجمع اثقل من التثنية والكسر اثقل من
الفتح فاعطوا الاخف للاثقل. والاثقل للاخف ليعادلوا بينهما.
فان قيل فلم قلتم ان الاصل في الجمع السالم ان يكون لمن يعقل.
قيل تفضيلا لهم لانهم المقدمون على سائر المخلوقات بتكريم الله
لهم وتفضيله اياهم قال الله تعالى ولقد كرمنا بني ادم الاية فان قيل

فلم جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين إلى التسعين قيل إنما جاء هذا الجمع
في الأعداد من العشرين إلى التسعين لأن العدد لما كان يقع على من
يعقل نحو عشرون رجلا وعلى ما لا يعقل نحو عشرون ثوبا وكذلك إلى
التسعين غلب جانب من يعقل على ما لا يعقل كما يغلب المذكر على المؤنث
في نحو أخوالك هند وزيد وما أشبه ذلك فإن قيل فمن أين جاء هذا
الجمع في قوله تعالى فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا
طائعين قيل لأنه تعالى لما وصفهما بالقول والقول من صفات من يعقل
أجراهما مجرى من يعقل وعلى هذا قوله تعالى إني رأيت أحد عشر كوكبا
والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين لأنه لما وصفها بالسجود وهو من صفات
من يعقل أجراها مجرى من يعقل فلهذا جمعت جمع من يعقل فإن قيل فلم
جاء هذا الجمع في قولهم في جمع أرض أرضون وفي سنة سنون قيل لأن الأصل
في أرض أرضة بدليل قولهم في التصغير أريضة وكان القياس يقتضي
أن تجمع بالألف والتاء إلا أنهم لما حذفوا التاء من أرض جمعوه بالواو
والنون تعويضا عن حذف التاء وتخصيصا له بشيء لا يكون في سائر أخواته
وكذلك الأصل في سنة سنوة بدليل قولهم سنوات في الجمع أو سنهة
على قول بعضهم إلا أنهم لما حذفوا اللام جمعوه بالواو والنون تعويضا
من حذف اللام وتخصيصا له بشيء لا يكون في التام لا يقولون في جمع
شمس شمسون ولا في جمع غد غدون ولهذا لما كان مثل الجمع في أرض وسنة

على خلاف الأصل أدخل فيه ضرب من التكسير ففتحت الراء من أرضون وكسرت
السين من سنون إشعارا بأنه جمع جمع السلامة على خلاف الأصل

باب جمع التأنيث

إن قال قائل لم زادوا في آخر هذا الجمع ألفا وتاء نحو مسلمات وصالحات
قيل لأن أولى ما يزاد حروف المد واللين وهي الألف والواو والياء وكانت
الألف أولى من الياء والواو لأنها أخف منهما ولم يجز زيادة إحديهما
معها لأنه كان يؤدي إلى أن ينقلب عن أصله لأنه كان يقع طرفا
وقبله ألف زائدة فينقلب همزة فزادوا التاء بدلا عن الواو لأنها
تبدل عنها كثيرا نحو تراث وتجاه وتهمة وتخمة وتكلة وما
أشبه ذلك والأصل في مسلمات وصالحات مسلمتات وصالحتات
إلا أنهم حذفوا التاء لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة
وإذا كانوا قد حذفوا التاء مع المذكر في نحو قولهم رجل بصري وكوفي
في النسب إلى البصرة والكوفة والأصل بصرتي وكوفتي لئلا يقولوا
في المؤنث امرأة بصرتية وكوفتية فيجمعوا بين علامتي تأنيث فلأن
يحذفوها مع تحقق الجمع كان ذلك من طريق الأولى فإن قيل
فلم كان حذف التاء الأولى أولى قيل لأنها تدل على التأنيث فقط
والثانية تدل على الجمع والتأنيث فلما كان في الثانية زيادة معنى
كان تبقيتها وحذف الأولى أولى فإن قيل فلم لم يحذفوا الألف

في جمع حبلى كما حذفوا التاء فيقولوا حبلات كما قالوا مسلمات قيل لأن
الألف تنزل منزلة حرف من نفس الكلمة لأنها صيغة عليها الكلمة
في أول أحوالها وأما التاء فليست كذلك لأنها ما صيغت عليها الكلمة
في أول أحوالها والتاء هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم كحضرموت وبعلبك
وما أشبه ذلك فإن قيل فلم وجب قلب الألف قيل لأنها لو لم تقلب
لكان ذلك يؤدي إلى حذفها لأنها ساكنة وألف الجمع بعدها ساكنة
وساكنان لا يجتمعان فيجب حذفها لالتقاء الساكنين فإن قيل فلم
قلبت الألف ياء فقيل حبليات ولم تقلب واوا قيل لوجهين
أحدهما أن الياء تكون علامة للتأنيث والواو ليست كذلك فلما
وجب قلب الألف إلى أحدهما كان قلبها إلى الياء أولى من قلبها إلى
الواو والوجه الثاني أن الياء أخف من الواو والواو أثقل فلما وجب
قلبها إلى أحدهما كان قلبها إلى الأخف أولى من قلبها إلى الأثقل
فإن قيل فلم قلبوا الهمزة واوا في جمع صحراء فقالوا صحراوات قيل
لوجهين أحدهما أنهم لما أبدلوا من الواو همزة في نحو أقتت وأجوه
أبدلوا الهمزة ههنا واوا لضرب من التقاص والتعويض والوجه
الثاني أنهم إنما أبدلوها واوا ولم يبدلوها ياء لأن الواو أبعد من
الألف والياء أقرب إليه منها فلو أبدلوها ياء لأدى ذلك
إلى أن تقع ياء بين ألفين فكان أقرب إلى اجتماع الأمثال وهم إنما

قلبوا الهمزة فرارا من اجتماع الأمثال لأنها تشبه الألف وقد وقعت
بين ألفين فإذا كانت الهمزة إنما وجب قلبها فرارا من اجتماع الأمثال
وجب قلبها واوا لأنها أبعد من الياء في اجتماع الأمثال فإن قيل
فلم حمل النصب على الجر في هذا الجمع قيل لأنه لما وجب حمل النصب
على الجر في جمع المذكر الذي هو الأصل وجب أيضا حمل النصب على
الجر في جمع المؤنث الذي هو الفرع حملا للفرع على الأصل وإذا كانوا
قد حملوا أعد ونعد وتعد على يعد في الإعلال وإن لم يكن فرعا عليه
فلأن يحمل جمع المؤنث على جمع المذكر وهو فرع عليه كان ذلك من
طريق الأولى فاعرفه

باب جمع التكسير

إن قال قائل لم سمي جمع التكسير قيل إنما سمي بذلك على التشبيه بتكسير
الآنية لأن تكسيرها إنما هو إزالة التئام أجزائها فلما أزيل نظم الواحد
وفك نظمه في هذا الجمع سمي جمع التكسير وهو على أربعة أضرب أحدها
أن يكون لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد والثاني أن يكون لفظ الواحد
أكثر من لفظ الجمع والثالث أن يكون مثله في الحروف دون الحركات
والرابع أن يكون مثله في الحروف والحركات فأما ما لفظ الجمع أكثر
من لفظ الواحد فنحو رجل ورجال ودرهم ودراهم وأما ما لفظ الواحد
أكثر من لفظ الجمع فنحو كتاب وكتب وإزار وأزر وأما ما لفظ
الواحد كلفظ الجمع في الحروف دون الحركات فنحو أسد وأسد

18

وَوَثَنٍ وَوُثُنٍ. وأمّا ما لفظ الجمع مثل لفظ الواحد في الحروف والحركات
فنحو الفُلْك فإنه يكون واحدا ويكون جمعا، فأمّا كونه واحدا فنحو قوله
تعالى في الفلك المشحون، فأراد به الواحد، ولو أراد به الجمع لقال المشحونة،
وأمّا كونه جمعا فنحو قوله تعالى حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم
بريح، وقال الله تعالى والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس،
فأراد به الجمع لقوله وجرين والتي تجري، غير أنّ الضمة التي فيه إذا كان
واحدا غير الضمة التي فيه إذا كان جمعا، وإن كان اللفظ واحدا لأنّ
الضمة فيه إذا كان واحدا كالضمة في قُفْل وقُلْب، وإذا كان جمعا كانت
الضمة فيه كالضمة في كُتُب وأُزُر، وكذلك قولهم هِجان ودِلاص
يكون واحدا ويكون جمعا، تقول ناقة هجان، ونوق هجان، ودرع دلاص
ودروع دلاص، فإذا كان واحدا كانت الكسرة فيه كالكسرة في كِتاب،
وإذا كان جمعا كانت الكسرة فيه كالكسرة في كِلاب، والهجان الكريم
من الإبل، والدلاص الدرع البرّاقة، ويقال دِلاص ودُلامِص ودُمالِص
ودُلَمِص ودُمَلِص بمعنى واحد فاعرفه

باب المبتدأ

إن قال قائل ما المبتدأ، قيل كلّ اسم ابتدأته وعرّيته من العوامل
اللفظية لفظا أو تقديرا، فقولنا اللفظية احترازا لأنّ العوامل
تنقسم إلى قسمين إلى عامل لفظي، وإلى عامل معنوي، فأمّا اللفظي

المعنوي

فنحو كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وظننت وأخواتها، وقولنا تقديرا احترازا
من تقدير الفعل في قوله تعالى إذا السماء انشقت، وما أشبه ذلك
وأمّا المعنوي فلم يأت إلا في موضعين عند سيبويه وأكثر البصريين
هذا أحدهما وهو الابتداء، والثاني وقوع الفعل المضارع موقع
الاسم في نحو مررت برجل يكتب، لوقوعه موقع كاتب، وأضاف
أبو الحسن الأخفش إليهما ثالثا وهو عامل الصفة، فذهب إلى
أنّ الاسم يرتفع لكونه صفة لمرفوع، وينتصب لكونه صفة
لمنصوب، وينجرّ لكونه صفة لمجرور، وكونه صفة في هذه الأحوال
معنى يعرف بالقلب وليس للفظ فيه حظ، وسيبويه وأكثر البصريين
يذهبون إلى أنّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف
ولهذا موضع نذكره إن شاء الله. فإن قيل بماذا يرتفع الاسم المبتدأ،
قيل اختلف النحويون في ذلك، فذهب سيبويه ومن تابعه
من البصريين إلى أنه يرتفع بتعرّيه من العوامل اللفظية، وذهب
بعض النحويين إلى أنه يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار عنه
وضعّفه بعض النحويين إلى أنه يرتفع بما في النفس من معنى
الإخبار عنه، وضعّفه بعض النحويين فقال لو كان الأمر كما زعم
لوجب أن لا ينتصب إذا دخل عليه عامل النصب لأنّ دخوله عليه
لم يغيّر ما في النفس من معنى الإخبار عنه، ولوجب أن لا يدخل مع

تقديرا

فارتفع يكتب

بقائه. فلما جاز ذلك دل على فساد ما ذهب اليه. واما الكوفيون فذهبوا
الى انه يرتفع بالخبر، وزعموا انهما يترافعان وان كل واحد منهما
يرفع الآخر، وقد بينا فساده في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.
فان قيل فلم جعلتم التعري عاملا وهو عبارة عن عدم العامل
قيل لان العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة وانما
هي امارات وعلامات، واذا ثبت ان العوامل في محل الاجماع انما
هي امارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود
شيء، الا ترى انه لو كان معك ثوبان واردت ان تميز احدهما عن
الآخر لكنت تصبغ احدهما مثلا وتترك صبغ الآخر فيكون عدم الصبغ
في احدهما كصبغ الآخر، فتبين بهذا ان العلامة تكون بعدم
شيء كما تكون بوجود شيء، واذا ثبت هذا جاز ان يكون التعري
من العوامل اللفظية عاملا. فان قيل فلم خص المبتدا بالرفع دون
غيره قيل لثلاثة اوجه: احدها ان المبتدا وقع في اقوى احواله
وهو الابتداء فاعطي اقوى الحركات وهو الرفع. الوجه الثاني ان
المبتدا اول والرفع اول فاعطي الاول الاول. الوجه الثالث
ان المبتدا مخبر عنه كما ان الفاعل مخبر عنه، والفاعل مرفوع
فكذلك ما اشبهه. فان قيل لم لا يكون المبتدا في الامر العام
الا معرفة قيل لان المبتدا مخبر عنه والاخبار عما لا يعرف

لا فائدة فيه. فان قيل فهل يجوز تقديم خبر المبتدا عليه نحو قائم زيد
قيل اختلف النحويون في ذلك، فذهب البصريون الى انه جائز، وذهب
الكوفيون الى انه غير جائز لانه اذا تقدم عليه الخبر يرتفع به ارتفاع
الفاعل بفعله، وقالوا لو جوزنا تقديم خبر المبتدا عليه لادى ذلك
الى تقديم ضمير الاسم على ظاهره وذلك لا يجوز، وهذا الذي ذهبوا اليه
فاسد، وذلك لان اسم الفاعل اضعف من الفعل في العمل لانه فرع عليه
فلا يعمل حتى يعتمد ولم يوجد ما هنا، فوجب ان لا يعمل، وقولهم ان هذا
يؤدي الى تقديم ضمير الاسم على ظاهره فاسد ايضا لانه وان كان مقدما
لفظا الا انه مؤخر تقديرا، واذا كان مقدما في اللفظ مؤخرا في التقدير
كان تقديمه جائزا، قال الله تعالى فأوجس في نفسه خيفة موسى
فالهاء في نفسه ضمير موسى وان كان في اللفظ مقدما على موسى الا انه
لما كان موسى مقدما في التقدير والضمير في تقدير التأخير كان ذلك
جائزا فكذلك ههنا، والذي يدل على جواز ذلك وقوع الاجماع على
جواز ضرب غلامه زيد، وهذا بين. وكذلك اختلفوا في الظرف
اذا كان متقدما على المبتدا نحو عندك زيد، فذهب البصريون
الى انه في موضع الخبر كما لو كان متأخرا، وذهب الكوفيون الى ان المبتدا
يرتفع بالظرف ويخرج عن كونه مبتدا، ووافقهم على ذلك ابو الحسن
الاخفش في احد قوليه، وفي هذه المسألة كلام طويل بيناه في المسائل

الخلافية لا تليق ذكره في هذا المختصر فاعرفه

باب خبر المبتدأ

فإن قال قائل على كم ضربا ينقسم خبر المبتدأ قيل على ضربين احدهما
أن يكون اسما غير صفة والآخر أن يكون صفة فأما الاسم غير الصفة
فنحو زيد أخوك وعمرو غلامك فزيد مبتدأ وأخوك خبره وكذلك
عمرو مبتدأ وغلامك خبره وليس في شيء من هذا النحو ضمير يرجع إلى المبتدأ
عند البصريين وذهب الكوفيون إلى أن فيه ضميرا يرجع إلى المبتدأ وبه
قال علي بن عيسى الرماني من البصريين والأول هو الصحيح لأن هذه أسماء محضة
والأسماء المحضة لا تتضمن الضمائر وأما ما كان صفة فنحو زيد ضارب
وعمرو حسن وما أشبه ذلك فلا خلاف بين النحويين في أن هذا النحو يتحمل
ضميرا يرجع إلى المبتدأ لأنه يتنزل منزلة الفعل ويتضمن معناه فإن قيل
على كم ضربا تنقسم الجملة قيل على ضربين جملة اسمية وجملة فعلية فأما
الجملة الاسمية فما كان الجزء الأول منها اسما وذلك نحو زيد أبوه منطلق
فزيد مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثان ومنطلق خبر عن المبتدأ الثاني
والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول وأما الجملة الفعلية
فما كان الجزء الأول منها فعلا وذلك نحو زيد ذهب أبوه وعمرو
إن تكرمه يكرمك وما أشبهه وأما الظرف وحرف الجر فاختلف
النحويون فيهما فذهب سيبويه وجماعة من النحويين إلى أنهما

يعدان من الجمل لأنهما يقدر معهما الفعل فإذا قال زيد عندك وعمرو
في الدار كان التقدير استقر زيد عندك وعمرو استقر في الدار
وذهب بعض النحويين إلى أنهما يعدان من المفردات لأنهما يقدر معهما
مستقر وهو اسم الفاعل لا يكون مع الضمير جملة والصحيح ما ذهب
إليه سيبويه ومن تابعه والدليل على ذلك أنا وجدنا الظرف
وحرف الجر يقعان صلة للأسماء الموصولة نحو الذي والتي ومن
وما وما أشبه ذلك تقول الذي عندك زيد والذي في الدار
عمرو وكذلك سائرها ومعلوم أن الصلة لا تكون إلا جملة فإذا
وجدناهم يصلون بهما الأسماء الموصولة دلنا ذلك على أنهما يعدان
من الجمل لا من المفردات وأن التقدير استقر دون مستقر لأن
استقر يصلح أن يكون صلة لأنه جملة ومستقر لا يصلح أن يكون
صلة لأنه مفرد ولا بد في هذا النحو أعني الجملة من ضمير يعود
إلى المبتدأ تقول زيد أبوه منطلق فيكون العائد إلى المبتدأ
الهاء في أبوه فأما قولهم السمن منوان بدرهم ففيه ضمير محذوف
يرجع إلى المبتدأ والتقدير فيه منوان منه بدرهم وإنما حذف
منه تخفيفا للعلم به ولو قلت زيد انطلق عمرو لم يجز فلو أضفت
إلى ذلك إليه أو معه صحت المسألة لأنه قد رجع من إليه أو معه
ضمير إلى المبتدأ وعلى هذا قياس كل جملة وقعت خبرا للمبتدأ وإنما

وجب ذلك ليرتبط الكلام الثاني بالاول ولو لم يرجع منه ضمير
الى الاول لم يكن اولى به من غيره فتبطل فائدة الخبر فان قيل فلم قلتم
اذا كان المبتدا جثة جاز ان يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان
قيل انما جاز ان يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان
لان في وقوع ظرف المكان خبرا عنه فائدة وليس في وقوع ظرف الزمان
خبرا عنه فائدة الا ترى انك تقول في ظرف المكان زيد امامك فيكون
مفيدا لانه يجوز ان لا يكون امامك ولو قلت في ظرف الزمان
زيد يوم الجمعة لم يكن مفيدا لانه لا يجوز ان يخلو عن يوم الجمعة
وحد الخبر ان يكون مفيدا فان قيل فكيف جاز الاخبار بظرف الزمان
في قولهم الليلة الهلال قيل انما جاز لان التقدير فيه الليلة
حدوث الهلال وطلوع الهلال فحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه والطلوع والحدوث حدث ويجوز ان يكون خبر المبتدا
ظرف زمان اذا كان المبتدا حدثا كقولك الصلح يوم الجمعة والقتال
يوم السبت وما اشبه ذلك لان في وقوعه خبرا عنه فائدة
فان قيل فما العامل في خبر المبتدا قيل اختلف النحويون في ذلك
فذهب الكوفيون الى ان عامله المبتدا على ما ذكرناه واما البصريون
فاختلفوا فذهب قوم الى ان الابتدا وحده هو العامل في الخبر لانه
لما وجب ان يكون عاملا في المبتدا وجب ان يكون عاملا في الخبر قياسا

على العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدا وذهب قوم الى ان الابتدا
عمل في المبتدا والمبتدا عمل في الخبر وذهب سيبويه وجماعة
معه الى ان العامل في الخبر هو الابتدا والمبتدا جميعا لان الابتدا
لا ينفك عن المبتدا ولا يصح للخبر معنى الا بهما فدل على انهما العاملان
فيه والذي اختاره ان العامل في الحقيقة هو الابتدا وحده دون
المبتدا وذلك لان الاصل في الاسما ان لا تعمل واذا ثبت
ان الابتدا له تاثير في العمل فاضافة ما لا تاثير له الى ما له
تاثير لا تاثير له والتحقيق فيه ان تقول ان الابتدا يعمل
في الخبر بواسطة المبتدا لان المبتدا مشارك له في العمل وفي
كل واحد من هذه المذاهب كلام لا يليق ذكره بهذا المختصر

باب الفاعل

ان قال قائل ما الفاعل قيل كل اسم ذكرته بعد فعل واسندت
ذلك الفعل الى ذلك الاسم نحو قام زيد وذهب عمرو فان قيل
فلم اعرابه الرفع قيل فرقا بينه وبين المفعول فان قيل فهلا
عكسوا وكان الفرق واقعا قيل لخمسة اوجه الوجه الاول هو ان
الفعل لا يكون له الا فاعل واحد ويكون له مفعولات كثيرة فمنه
ما يتعدى الى مفعول واحد ومنه ما يتعدى الى مفعولين ومنه
ما يتعدى الى ثلثة مفعولين ومنه ما يتعدى الى خمسة اشيا

وهي المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول له والحال وليس
له الا فاعل واحد وكذلك كل فعل لازم يتعدى الى هذه الخمسة
وليس له ايضا الا فاعل واحد فاذا ثبت هذا وان الفاعل اقل من
المفعول فالرفع اثقل والفتح اخف فاعطوا الاقل الاثقل
والاكثر الاخف ليكون ثقل الرفع موازنا لقلة الفاعل وخفة
الفتحة موازنة لكثرة المفعول الوجه الثاني ان الفاعل يشبه
المبتدا والمبتدا مرفوع فكذلك ما اشبهه ووجه الشبه بينهما
ان الفاعل يكون هو والفعل جملة كما يكون المبتدا مع الخبر جملة
فلما ثبت للمبتدا الرفع حمل الفاعل عليه الوجه الثالث ان الفاعل
اقوى من المفعول فاعطي الفاعل الذي هو الاقوى وهو الرفع
واعطي المفعول الذي هو الاضعف وهو النصب الوجه الرابع ان
الفاعل اول والرفع اول والمفعول آخر والنصب آخر فاعطي الاول
الاول والآخر الآخر الوجه الخامس ان هذا السؤال لا يلزم لانه
لم يكن الغرض الا مجرد الفرق وقد حصل وبيان ان هذا السؤال
لا يلزم هو انا لو عكسنا على ما اورده السائل لنصبنا الفاعل
ورفعنا المفعول لقال الآخر فهلا عكستم فيؤدي ذلك الى ان ينقلب
السؤال والسؤال متى انقلب كان مردودا ومن هذا الوجه ينبغي
ان يكون مقدما من جهة النظر الى ترتيب الايراد وانما اخرناه لانه

بعيد عن التحقيق فان قيل لماذا يرتفع الفاعل قيل يرتفع باسناد
الفعل اليه لا لانه احدث فعلا على الحقيقة والذي يدل
على ذلك انه يرتفع في النفي كما يرتفع في الايجاب تقول ما قام زيد
ولم يذهب عمرو فترفعه وان كنت قد نفيت عنه القيام والذهاب
كما لو اوجبته له نحو قام زيد وذهب عمرو فان قيل فلم لا يجوز
تقديم الفاعل على الفعل قيل لان الفاعل يتنزل منزلة الجزء
من الفعل منزلة الفاعل والدليل على ذلك من سبعة اوجه احدها
انهم يسكنون لام الفعل اذا اتصل به ضمير الفاعل قال الله تعالى
واذ واعدنا موسى (ثلثين) اربعين ليلة لئلا يتوالى اربع متحركات لوازم
في كلمة واحدة اذ ليس في كلامهم توالي اربع متحركات لوازم في كلمة
واحدة الا ان يحذف من الكلمة للتخفيف نحو علابط وعلبط
فلو لم يتنزل ضمير الفاعل منزلة حرف من سنخ الفعل لما اسكنوا
لامه الا ترى ان ضمير المفعول لا يسكن له لام الفعل اذا اتصل به لانه
في نية الانفصال قال الله تعالى واذ يقول المنافقون والذين في
قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله الا غرورا فلم يسكن لام الفعل
اذا كان في نية الانفصال بخلاف قوله تعالى واذ واعدنا موسى لانه
في نية الاتصال الثاني انهم جعلوا النون في خمسة الامثلة علامة
للرفع وحذفها علامة للجزم والنصب فلولا انهم جعلوا هذه الضمائر التي

يء الالف والواو والياء في يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين
يا امراة بمنزلة حرف من سنخ الكلمة والا لما جعلوا الاعراب بعده
الثالث انهم قالوا قامت هند فالحقوا التاء بالفعل والفعل
لا يونث وانما التانيث للاسم فلو لم يجعلوا الفاعل بمنزلة جزء من
الفعل والا لما جاز الحاق علامة التانيث به الرابع انهم قالوا
في النسب الى كنت كنتي قال الشاعر فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا
وشر خصال المرء كنت وعاجن فاثبتوا التاء ولو لم ينزل منزلة
حرف من سنخ الكلمة والا لما جاز اثباتها الخامس انهم قالوا
حبذا وهي مركبة من فعل وفاعل فجعلوهما بمنزلة اسم واحد
وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء السادس انهم قالوا زيد
ظننت قايم فالغوها والالغاء انما يكون للمفردات لا للجمل
فلو لم يتنزل الفعل مع الفاعل بمنزلة كلمة واحدة والا لما جاز الالغاء
السابع انهم قالوا للواحد قفا على التثنية لان المعنى قف قف
قال الله تعالى القيا في جهنم فيثنى وان كان الخطاب لمالك وحده
لان المراد به الق الق والتثنية ليست للافعال وانما هي
للاسماء ولو لم يتنزل الاسم منزلة بعض الفعل والا لما جازت تثنيته
باعتباره فاذا ثبت بهذه الاوجه ان الفاعل يتنزل منزلة الجزء
من الفعل لم يجز تقديمه عليه فان قيل لم زعمتم ان قول القايل

زيد قام لم يجز تقديمه عليه زيد مرفوع بالابتدا دون الفعل ولا فصل
بين قولنا زيد ضرب وضرب عمرو قيل لوجهين احدهما انه من شرط
الفاعل انه لا يقوم غيره مقامه مع وجوده نحو قولك قام زيد فلو كان
تقديم زيد على الفعل بمنزلة تاخيره لاستحال قولك زيد قام اخوه
وعمرو انطلق غلامه ولما جاز ذلك دل على انه لم يرتفع بالفعل بل
بالابتداء الوجه الثاني انه لو كان الامر على ما زعمت لوجب
ان لا يختلف حال الفعل وكان ينبغي ان يقال الزيدان قام والزيدون
قاموا كما تقول قام الزيدان وقام الزيدون فلما لم يقل الا الزيدان
قاما والزيدون قاموا دل على انه يرتفع بالابتداء دون الفعل
فان قيل فلم استتر ضمير الواحد نحو زيد قام وظهر ضمير الاثنين نحو
الزيدان قاما وضمير الجماعة نحو الزيدون قاموا قيل لان الفعل
لا يخلو من فاعل واحد وقد يخلو من اثنين وجماعة فاذا قدمت
اسما مفردا على الفعل نحو زيد قام لم تحتج الى اظهار ضميره
لاحاطة العلم بانه لا يخلو من فاعل واحد واذا قدمت اسما مثنى
على الفعل نحو الزيدان قاما او مجموعا نحو الزيدون قاموا وجب اظهار
ضمير التثنية والجمع لانه قد يخلو من ذلك فلو لم يظهر ضميرهما
لوقع الالتباس ولم يعلم ان الفعل لاثنين او جماعة فافهمه

باب المفعول به

إن قال قائل ما المفعول به قيل كل اسم تعدى إليه فعل فإن قيل فما العامل
في المفعول قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب أكثرهم إلى أن العامل
في المفعول هو الفعل فقط وذهب بعضهم إلى أن العامل الفعل
والفاعل معا والقول الصحيح هو الأول وهذا القول ليس بصحيح
وذلك لأن الفاعل اسم كما أن المفعول كذلك فإذا استويا في الاسمية
والأصل في الاسم أن لا يعمل فليس عمل أحدهما في صاحبه أولى من
الآخر وإذا ثبت هذا وأجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل
فإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير لا تأثير له فدل
على أن العامل هو الفعل فقط وهو على ضربين فعل متعد بغيره
وفعل متعد بنفسه فأما ما يتعدى بغيره فهو الفعل اللازم
ويتعدى بثلاثة أشياء وهي الهمزة والتضعيف وحرف الجر فالهمزة
نحو خرج زيد وأخرجته والتضعيف نحو خرج المتاع وخرّجته
وحرف الجر نحو خرج زيد وخرجت به وكذلك فرح زيد وأفرحته
وفرّحته وفرحت به وما أشبه ذلك وأما المتعدي بنفسه فعلى
ثلاثة أضرب ضرب يتعدى إلى مفعول واحد كقولك ضرب زيد عمرا
وأكرم عمرو بشرا وضرب يتعدى إلى ثلاثة مفعولين كقولك
علم الله زيدا عمرا خير الناس ونبأ الله عمرا بشرا كريما وهذا الضرب
منقول بالهمزة والتضعيف ومما يتعدى إلى مفعولين ولا يجوز

الاقتصار على أحدهما لأن كل واحد من هذه الأشياء الثلاثة المعدية
التي هي الهمزة والتضعيف وحرف الجر كما إنما تنقل الفعل اللازم
من اللزوم إلى التعدي فكذلك إذا دخلت على الفعل المتعدي
فإنما تزيده مفعولا فإن كان يتعدى إلى مفعول واحد صار يتعدى
إلى مفعولين كقولك في ضرب زيد عمرا أضربت زيدا عمرا وفي حفر
زيد بئرا أحفرت زيدا بئرا وما أشبه ذلك وإن كان يتعدى
إلى مفعولين صار متعديا إلى ثلاثة مفعولين نحو ما قدمناه
فاعرفه إن شاء الله تعالى

باب ما لم يسم فاعله

إن قال قائل لم لم يسمى الفاعل قيل لأن العناية قد تكون بذكر المفعول
كما تكون بذكر الفاعل وقد تكون للجهل بالفاعل وقد تكون للإيجاز
مرفوعا قيل لأنهم لما حذفوا الفاعل أقاموا المفعول مقامه
فارتفع بإسناد الفعل إليه كما كان يرتفع الفاعل فإن قيل
ولم إذا حذف الفاعل وجب أن يقام اسم آخر مقامه قيل
لأن الفعل لا بد له من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثا عن غير
محدث عنه فلما حذف الفاعل ها هنا وجب أن يقام اسم آخر
مقامه ليكون الفعل حديثا عنه وهو المفعول فإن قيل
كيف يقام المفعول مقام الفاعل وهو ضده في المعنى قيل
هذا غير غريب في الاستعمال فإنه إذا جاز أن يقال مات زيد

ويسمى زيد فاعلا والمحدث بنفسه الموت وهو مفعول في المعنى
جاز أن يقام المفعول بما سمي مقام الفاعل وإن كان مفعولا في المعنى
والذي يدل على أن المفعول بما سمي أقيم مقام الفاعل أن الفعل إذا كان
يتعدى إلى مفعول واحد لم يتعد إلى مفعول البتة كقولك في ضرب
زيد عمرا وأكرم بكر بشرا ضرب زيد وأكرم بشر وإن كان
يتعدى إلى مفعولين صار يتعدى إلى مفعول واحد كقولك
أعطيت زيدا درهما وظننت عمرا قائما أعطي زيد درهما وظن
عمرو قائما ولو قلت ظن قائم عمرا زيدا كان جائزا لزوال اللبس ولو قلت
في ظننت زيدا أباك ظن أبوك زيدا لم يجز وذلك لأن قولك ظننت
زيدا أباك يؤذن بأن زيدا معلوم والأبوة مظنونة فلو أقيم الأب
مقام الفاعل لانعكس المعنى فصارت الأبوة معلومة وزيد مظنونا
وذلك لا يجوز وكذلك تقول أعطي زيد درهما وأعطي درهم زيدا
فيكون جائزا لعدم الالتباس ولو قلت في أعطيت زيدا غلاما أعطي
غلام زيدا لم يجز لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون هو الآخذ فلو أقيم
غلام مقام الفاعل لم يعلم الآخذ من المأخوذ فلهذا كان ممتنعا
وكذلك إن كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين صار يتعدى إلى
مفعولين لقولك في أعلم الله زيدا عمرا خير الناس أعلم زيد عمرا خير
الناس لقيام المفعول الأول مقام الفاعل وإن كان هو الأولى

لأنه فاعل في المعنى فدل على أن المفعول بما سمي أقيم مقام الفاعل
وإذا كان الأمر على هذا فبناء الفعل للمفعول به ينقض نقله بالهمزة
والتضعيف وحرف الجر ألا ترى أن الفعل إن كان يتعدى إلى مفعول
واحد صار يتعدى بها إلى مفعولين وإن كان يتعدى إلى مفعولين صار
يتعدى بها إلى ثلاثة مفعولين وذلك لأن بناء الفعل للمفعول به يجعل
المفعول فاعلا والنقل بالهمزة والتضعيف وحرف الجر مفعولا وينقض
بناؤه للمفعول مفعولا **فإن قيل** فلم تغيير الفعل إذا بني للمفعول
قيل لأن المفعول يصح أن يكون هو الفاعل فلو لم يغير الفعل لم يعلم
هل هو الفاعل في الحقيقة أو هو قائم مقامه **فإن قيل** فلم ضموا
الأول وكسروا الثاني نحو ضرب زيد وما أشبه ذلك قيل إنما ضموا
الأول ليكون دلالة على المحذوف الذي هو الفاعل إذ كان من علاماته
وإنما كسروا الثاني لأنهم لما حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه
أرادوا أن يصوغوه على بناء لا يشتركه فيه شيء من الأبنية
فبنوه على هذه الصيغة فكسروا الثاني لأنهم لو ضموه لكان على وزن
طنب وجمد ولو فتحوه لكان على وزن نغر وصرد ولو أسكنوه لكان
على وزن قفل وقلب فلم يبق إلا الكسر فحركوه به **فإن قيل** فلم ذا كسروا
أول المعتل نحو قيل وبيع ولم يضموه كالصحيح قيل كان القياس
يقتضي أن يجري المعتل مجرى الصحيح في ضم أوله وكسر ثانيه

الا انهم استثقلوا الكسرة على حرف العلة فنقلوها الى القاف
فانقلبت الواو يآ لسكونها وانكسار ما قبلها كما قلبوها في ميعاد
وميقات وميزان واصلها موعاد وموقات وموزان لانها
من الوعد والوقت والوزن واما اليا فتثبت لانكسار ما قبلها
على ان من العرب من يشير الى الضم تنبيها على ان الاصل في هذا النحو
هو الضم ومن العرب ايضا من يحذف الكسرة ولا ينقلها
ويقر الواو لانضمام ما قبلها ويقلب اليآ واوا لسكونها وانضمام
ما قبلها كقول الشاعر ليت وما ينفع ليت كنت ليت شبابا
بوع فاشتريت اراد بيع فقلب اليا واوا لسكونها وانضمام ما قبلها
كما قلبوها في نحو موسر وموقن والاصل ميسر وميقن لانهما من اليسر
واليقين الا انه لما وقعت اليا ساكنة مضموما ما قبلها
قلبوها واوا فكذلك ها هنا فان قيل فهل يجوز ان يبني الفعل
اللازم للمفعول به قيل لا يجوز ذلك على القول الصحيح وقد زعم بعضهم
انه يجوز وليس بصحيح لانك لو بنيت الفعل اللازم للمفعول به
لكنت تحذف الفاعل فيبقى الفعل غير مسند الى شي وذلك
محال فان اتصل به ظرف الزمان وظرف المكان والمصدر والجار
والمجرور جاز ان تبنيه عليه ولا يجوز تبنيه على الحال لانها لا تقع
الا نكرة فلو اقيمت مقام الفاعل لجاز اضمارها كالفاعل لخرج عن الحكم

وكانت نكرة معرفة والحال لا تكون الا نكرة فلهذا اذا اقيم الظرف مقام الفاعل

ويجعل مفعولا كزيد وعمرو وما اشبه ذلك قيل لانه يتضمن معنى حرف الجر
فلو لم ينقل لعلقته بالفعل مع التضمن حرف الجر والفاعل لا يتضمن
حرف الجر فلذلك ما قام مقامه فان قيل فالمصدر لا يتضمن حرف
الجر فهل ينقل اولا قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب بعضهم الى انه
لا ينقل لانه ليس بينه وبين الفعل واسطة وذهب آخرون الى انه
ينقل واستدلوا على ذلك من وجهين احدهما ان الفعل لا بد له من
الفاعل والمصدر لو لم تذكره لكان الفعل دالا عليه بصيغته فصار
وجوده وعدمه سوآء والفاعل لا بد منه فلذلك ما يقوم مقامه
ينبغي ان يجعل بمنزلة المفعول لا يستغني بالفعل عنه والثاني ان المصدر
انما يذكر تاكيدا للفعل الا ترى ان قولك سرت سيرا بمنزلة سرت سرت
فكما لا يجوز ان يقوم الفعل مقام الفاعل فكذلك لا يجوز ان يقوم مقامه
ما كان بمنزلته فلهذا وجب نقل المصدر فان قيل فان اجتمع ظرف الزمان
وظرف المكان والمصدر والجار والمجرور فايها يقام مقام الفاعل
قيل انت مخير فيها كلها ايها شئت اقمته مقام الفاعل وزعم
بعض النحويين ان الاحسن ان تقيم الاسم المجرور مقام الفاعل لانه
لو لم يكن حرف الجر لم يقم مقام الفاعل غيره فاعرفه

باب نعم وبيس

ان قال قائل هل نعم وبيس اسمان او فعلان قيل اختلف النحويون في ذلك

فذهب البصريون الى انهما فعلان ماضيان لا يتصرفان واستدلوا
على ذلك من ثلاثة اوجه الوجه الاول ان الضمير يتصل بهما على حد
اتصاله بالافعال فانهم قالوا نعما رجلين ونعموا رجالا كما قالوا
قاما وقاموا والوجه الثاني ان تاء التانيث الساكنة التي لم يقلبها
احد من العرب هاء في الوقف يتصل بهما كما يتصل بالافعال نحو نعمت
المراة وبئست الجارية والوجه الثالث انهما مبنيان على الفتح
كالافعال الماضية ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علة
وذهب الكوفيون الى انهما اسمان واستدلوا على ذلك من خمسة
اوجه الوجه الاول انهم قالوا الدليل على انهما اسمان دخول حرف الجر
عليهما وحرف الجر يختص بالاسماء قال الشاعر الست بنعم الجار
يؤلف بيته اخا قلة او معدم المال مصرما وحكي عن بعض العرب
انه بشر بمولودة فقيل نعم المولودة مولودتك فقال والله
ما هي بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة وحكي عن بعض
العرب انه قال نعم السير على بئس العير فادخل عليهما حرف الجر
وحرف الجر يختص بالاسماء فدل على انهما اسمان والوجه الثاني
ان العرب تقول يا نعم المولى ويا نعم النصير فنداؤهم نعم يدل
على انها اسم لان النداء من خصائص الاسماء والوجه الثالث
انهم قالوا الدليل على انهما ليسا بفعلين انه لا يحسن اقتران الزمان

بهما كسائر الافعال الا ترى انه لا يحسن ان تقول نعم الرجل امس
ولا نعم الرجل غدا فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما دل على انهما ليسا
بفعلين والوجه الرابع انهما لا يتصرفان ولو كانا فعلين
لكانا متصرفين لان التصرف من خصائص الافعال فلما لم يتصرفا
دل على انهما ليسا بفعلين والوجه الخامس انه قد جاء عن العرب
انهم قالوا نعيم الرجل زيد وليس في امثلة الافعال شيء على
وزن فعيل فدل على صحة ما ذهبنا اليه والصحيح ما ذهب
اليه البصريون واما ما استدل به الكوفيون ففاسد اما
قولهم انهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما قلنا هذا فاسد
لان حرف الجر انما دخل عليهما على تقدير الحكاية فلا يدل على انهما
اسمان لان حرف الجر قد دخل على تقدير الحكاية على ما هو فعل
في الحقيقة كقوله والله ما ليلي بنام صاحبه ولا خلاف ان نام
فعل ماض ولا يجوز ان يقال انه اسم لدخول حرف الجر عليه
فكذلك ههنا ولولا تقدير الحكاية لم يحسن دخول حرف الجر
على نعم وبئس ونام والتقدير في قوله الست بنعم الجار يؤلف
بيته الست بجار مقول فيه نعم الجار وكذلك التقدير في قول
بعض العرب والله ما هي بنعم المولودة والله ما هي بمولودة
مقول فيها نعم المولودة وكذلك التقدير في قول الاخر نعم السير على

بئس العير، ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير. وكذلك التقدير
في قول الشاعر: والله ما ليلي بنام صاحبه. والله ما ليلي بليل مقول فيه
نام صاحبه، إلا أنهم حذفوا الموصوف وأقاموا الصفة مقامه،
كقوله تعالى: أن اعمل سابغات، أي دروعا سابغات. فصار التقدير
لست بمقول فيه نعم الجار، وما هي بمقول فيها نعم المولودة،
ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير، وما ليلي بمقول فيه نام
صاحبه. ثم حذفوا الصفة التي هي مقول، وأوقعوا المحكي بها موقعها،
وحذف القول في كتاب الله تعالى وكلام العرب وأشعارهم أكثر
من أن يحصى. فدخل حرف الجر على هذه الأفعال لفظا، لكن وإن كان حرف
الجر داخلا على هذه الأفعال في اللفظ إلا أنه داخل على غيرها
في التقدير، فلا يكون فيه دليل على الاسمية. وأما قولهم إن العرب
تقول يا نعم المولى ويا نعم النصير، والنداء من خصائص الأسماء، قلنا
المقصود بالنداء محذوف للعلم به، والتقدير فيه يا الله نعم المولى
ونعم النصير أنت. وأما قولهم إنه لا يحسن اقتران الماضي والمستقبل بها
وسلبا التصرف، لأن نعم موضوعة لغاية المدح، وبئس موضوعة
لغاية الذم، فجعل دلالتهما على الزمان مقصورة على الآن، لأنك
إنما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح أو المذموم، لا بما كان فزال
ولا بما سيكون في المستقبل. وأما قولهم إنه قد جاء عن العرب

أنهم قالوا نعيم الرجل زيد، فنقول هذه رواية شاذة تفرد بها قطرب
وحده، ولئن صحت فليس فيها حجة، لأن هذه ياء نشأت عن إشباع
الكسرة، لأن الأصل في نعم نَعِمَ بفتح النون وكسر العين، فأشبعت
الكسرة فنشأت الياء، وهذا كثير في كلامهم، فإنه كلما كان على
فَعِل من الأسماء والأفعال وثانيه حرف من حروف الحلق
ففيه أربعة أوجه: أحدها استعماله على أصله، كقولك فَخِذ وقد
ضَحِك. **والثاني** إسكان عينه تخفيفا، كقولك فَخْذ وقد ضَحْك.
والثالث إتباع فائه عينه في الكسر، كقولك فِخِذ وقد ضِحِك.
والرابع كسر فائه وإسكان عينه لنقل كسرتها إلى الفاء، نحو قولك
فِخْذ وقد ضِحْك. فكذلك نعم فيها أربع لغات: نَعِم بفتح النون وكسر
العين، وهو الأصل، ونَعْم بفتح النون وسكون العين، ونِعِم
بكسر النون والعين، ونِعْم بكسر النون وسكون العين. وأما نعيم
بالياء فإنما نشأت فيه الياء عن إشباع الكسرة، كما قال الشاعر
كأني بفتخاء الجناحين لقوة على عجل مني أطأطئ شمالي. وكما قال الآخر
ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد. وهذا أكثر من أن
يحصى، وقد ذكرناه مستقصى في المسائل الخلافية، فلا نعيده
ها هنا. فإن قيل فلم وجب أن يكون فاعل نعم وبئس اسم جنس
قيل في ذلك وجهان: أحدهما أن نعم لما وضعت للمدح العام

وبئس الذم العام خص فاعلهما باللفظ العام والوجه الآخر انما وجب ان يكون
اسم جنس ليدل على ان الممدوح او المذموم مستحق للمدح او الذم
في ذلك الجنس فان قيل فلم جاز الاضمار في نعم وبئس قبل الذكر خاصة
قيل انما جاز الاضمار فيهما قبل الذكر لان المضمر قبل الذكر يشبه
النكرة لانه لا يعلم الى اي شيء يعود حتى يفسر ونعم وبئس
لا يكون فاعلهما معرفة محضة فلما ضارع المضمر فاعلهما جاز
الاضمار فيهما فان قيل فلم اذا فعلوا ذلك قيل انما فعلوا ذلك طلبا
للتخفيف لانهم ابدا يتوخون الايجاز والاختصار في كلامهم فان
قيل فكيف يحصل التخفيف والاضمار على شريطة التفسير
قيل لان التفسير انما يكون بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد
والنكرة اخف من المعرفة فان قيل فعلى ماذا انتصبت النكرة
قيل على التمييز فان قيل فلم رفع زيد في قولهم نعم الرجل زيد قيل في ذلك
وجهان احدهما ان يكون مرفوعا على الابتداء ونعم الرجل خبره
الخبر وهو مقدم على المبتدا والتقدير فيه زيد نعم الرجل
الا انه قدم عليه كقولهم مررت به المسكين والتقدير فيه
المسكين مررت به فان قيل فاين العايد من الخبر
الى المبتدا قيل لان الرجل لما كان شايعا في الجنس كان زيد داخلا
تحته فصار ذلك بمنزلة العايد الذي يعود اليه منه وصار هذا

لقول الشاعر فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب
فان القتال مبتدا وقوله لا قتال لديكم خبره وليس فيه عايد
لان قوله لا قتال نفي عام ولان لا تنفي الجنس فاشتمل على جميع
القتال فصار ذلك بمنزلة العايد اليه وكذلك قول الآخر
فاما الصدور لا صدور لجعفر ولكن اعجازا شديدا ضريرها
والوجه الثاني ان يكون زيد مرفوعا لانه خبر مبتدا وكانه
لما قيل نعم الرجل قيل من هذا الممدوح فقيل زيد اي هو زيد
وحذف المبتدا كثير في كلامهم فاعرفه ان شا الله تعالى

باب حبذا ١٤

ان قال قايل ما الاصل في حبذا قيل الاصل فيها حبب ذا الا
انه لما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد استثقلوا اجتماعهما
متحركين فحذفوا حركة الحرف الاول وادغموه في الثاني
فصار حب وركبوه مع ذا فصار بمنزلة كلمة واحدة ومعناها
المدح وتقريب الممدوح من القلب فان قيل فلم قلتم ان الاصل
حبب على وزن فعل دون فعل قيل لوجهين احدهما ان اسم
الفاعل منه حبيب على فعيل وفعيل اكثر ما يجيء فعله على
فعل نحو شرف فهو شريف وظرف فهو ظريف ولطف فهو لطيف
وما اشبه ذلك والوجه الثاني انه قد حكي عن بعض العرب انه

نقل الضمة من الباء الى الحاء كما قالوا كما قال وحب بها مقتولة حين
تقتل فدل على ان اصله فعل فان قيل فلم اذا جعلوهما بمنزلة
كلمة واحدة قيل انما جعلوهما بمنزلة كلمة واحدة طلبا للتخفيف
على ما جرت به عادتهم في كلامهم فان قيل فلم ركبوه مع المفرد
المذكر دون المؤنث والمثنى والمجموع قيل لان المفرد المذكر
هو الاصل والتانيث والتثنية والجمع كلها فروع عليه وهي
اثقل منه فلما ارادوا التركيب كان تركيبه مع الاصل الذي
هو الاخف اولى من تركيبه مع الفرع الذي هو الاثقل فان
قيل فلم كانت حبذا في التثنية والجمع والتانيث على لفظ واحد
نحو حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند قيل لانها جرت
في كلامهم مجرى والامثال لا تتغير بل تلزم سننا واحدا المثل صح
وطريقة واحدة فان قيل فما المغلب على حبذا الاسمية ام
الفعلية قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب اكثرهم
الى ان المغلب عليها الاسمية وذلك لان الاسم اقوى
من الفعل فلما ركب احدهما مع الاخر كان التغليب
للاقوى الذي هو الاسم دون الاضعف الذي هو
الفعل وذهب بعضهم الى ان المغلب عليها الفعلية لان
الجزء الاول منهما فعل فتغلب عليها الفعلية لان القوة

للجزء الاول وذهب آخرون الى انها لا تغلب عليها اسمية
ولا فعلية بل هي جملة مركبة من فعل ماض واسم هو فاعل
فلا يغلب احدهما على الاخر فان قيل فلماذا يرتفع المعرفة
بعده نحو حبذا زيد رجلا قيل لخمسة اوجه الوجه الاول
ان يجعل حبذا مبتدأ وزيد خبره الوجه الثاني ان يجعل
ذا مرفوعا بحب ارتفاع الفاعل بفعله ويجعل زيد بدلا منه
الوجه الثالث ان يجعل زيد خبر مبتدأ محذوف كانه لما
قيل حبذا قيل من هو قيل زيد اي هو زيد الوجه الرابع
ان يجعل زيد مبتدأ وحبذا خبره والوجه الخامس ان يكون ذا زائدة
فيرتفع زيد بحب لانه فاعل وهو اضعف الاوجه فان قيل فعلى
ماذا ينتصب النكرة بعده قيل ينتصب النكرة بعده بالتمييز
الا ترى انك اذا قلت حبذا زيد رجلا وحبذا عمرو راكبا
يحسن فيه تقدير من كانك قلت من رجل ومن راكب كما قال الشاعر
يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا
وذهب بعض النحويين الى انه ان كان الاسم غير مشتق نحو حبذا
زيد رجلا كان منصوبا على التمييز وان كان مشتقا نحو حبذا
عمرو راكبا كان منصوبا على الحال فاعرفه

باب التعجب ١٤

إن قال قائل لم زيدت ما في التعجب نحو ما أحسن زيدا دون
غيرها قيل لأن ما في غاية الإبهام والشيء إذا كان مبهما
كان أعظم في النفوس لاحتماله معاني كثيرة فلهذا كانت زيادتها
في التعجب أولى من غيرها. فإن قيل فما معنى ما قيل اختلف النحويون
في ذلك فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها بمعنى شيء
وهو في موضع الرفع بالابتداء، وأحسن خبره، وتقديره شيء
أحسن زيدا. وذهب بعض النحويين من البصريين إلى أنها بمعنى
الذي وهو في موضع الرفع بالابتداء، وأحسن صلته، وخبره
محذوف وتقديره الذي أحسن زيدا شيء. وما ذهب إليه
سيبويه والأكثرون أولى لأن الكلام على قولهم مستقل
بنفسه لا يفتقر إلى تقدير شيء، وإذا كان الكلام مستقلا بنفسه
مستغنيا عن تقدير كان أولى مما يفتقر إلى تقدير. فإن قيل
هل أحسن فعل أو اسم قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
البصريون إلى أنه فعل ماض، واستدلوا على ذلك
من ثلاثة أوجه. الوجه الأول أنهم قالوا الدليل على أنه فعل
أنه إذا وصل بياء الضمير فإن نون الوقاية تصحبه نحو
ما أحسنني وما أشبه ذلك، وهذه النون إنما تصحب ياء الضمير
في الفعل خاصة لتقيه من الكسر، ألا ترى أنك تقول أكرمني

وأعطاني وما أشبه ذلك، ولو قلت في نحو غلامي وصاحبي غلامني
وصاحبني لم يجز، فلما دخلت هذه النون عليه دل على أنه
فعل. والوجه الثاني أنهم قالوا الدليل على أنه فعل أنه ينصب المعارف
والنكرات، وأفعل إذا كان اسما إنما ينصب النكرات خاصة
على التمييز نحو هو أكثر منك علما وأكبر منك سنا وما أشبه ذلك
فلما نصب ما هي المعارف دل على أنه فعل ماض. والوجه الثالث
أنهم قالوا الدليل على أنه فعل ماض أنه مفتوح الآخر، ولو لم يكن
فعلا لما كان لبنائه على الفتح وجه، إذ لو كان اسما لوجب أن
يكون مرفوعا لوقوعه خبرا لما بالإجماع، فلما وجب أن يكون
مفتوحا دل على أنه فعل ماض. وذهب الكوفيون إلى أنه اسم
واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه. الوجه الأول أنهم قالوا
الدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف، ولو كان فعلا لكان يجب أن يكون
متصرفا لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف دل
على أنه ليس بفعل فوجب أن يلحق بالأسماء. والوجه الثاني
أنهم قالوا الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير والتصغير
من خصائص الأسماء، قال الشاعر: يا ما أميلح غزلانا شدن لنا من
هؤليائكن بين الضال والسمر. أقومه وما أبيعه كما يصح في نحو
هذا أقوم منك وأبيع منك، ولو أنه فعل لوجب أن يعتل

٣٠

كالفعل نحو اقام وأباع في قولهم اباع الشيء اذا عرضه للبيع فلما
لم يعتل وصح الاسماء مع ما دخله من الجمود والتصغير دل على انه
اسم والصحيح ما ذهب اليه البصريون واما ما استدل به الكوفيون
ففاسد اما تمسكهم بانه لا يتصرف فلا حجة فيه لانا اجمعنا
على ان عسى وليس فعلان ومع هذا لا يتصرفان فكذلك ها هنا
وانما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين احدهما انهم لما لم يصوغوا
للتعجب حرفا يدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف لتكون دلالة
على المعنى الذي ارادوا وانه مضمن معنى ليس في اصله
والوجه الثاني انما لم يتصرف لان الفعل المضارع يصلح للحال
والاستقبال وانما يكون مما هو موجود في الحال او كان فيما مضى
ولا يكون التعجب مما لم يقع فلما كان المضارع يصلح للحال
والاستقبال كرهوا ان يصرفوه الى صيغة تحتمل الاستقبال
الذي لا يقع التعجب منه واما قولهم انه يدخله التصغير وهو
من خصائص الاسماء فالجواب عنه من ثلثة اوجه الاول
ان التصغير ها هنا لفظي والمراد به تصغير المصدر لا تصغير
الفعل لان هذا الفعل منع من التصرف والفعل متى منع من
التصرف لا يؤكد بذكر المصدر فلما ارادوا تصغير
المصدر صغروا بتصغير فعله لانه يقوم مقامه ويدل

عليه فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل والوجه الثاني
ان التصغير انما حسن في فعل التعجب لانه لما لزم طريقة واحدة
اشبه الاسماء فدخله بعض احكامها والشيء اذا اشبه الشيء
من وجه لا يخرج بذلك عن اصله كما ان اسم الفاعل محمول على
الفعل في العمل ولم يخرج بذلك عن كونه فعلا فكذلك ها هنا
والوجه الثالث انه لما دخله التصغير حملا على باب افعل
الذي للتفضيل والمبالغة لاشتراك اللفظين في ذلك الا
ترى انك لا تقول ما احسن زيدا الا لمن بلغ الغاية في الحسن
كما لا تقول زيد احسن القوم الا لمن كان افضلهم في الحسن
فلهذه المشابهة التي بينهما جاز التصغير في قولهم ما اميلح
غزلانا كما تقول غزلانك اميلح الغزلان وما اشبه ذلك
والذي يدل على اعتبار هذه المشابهة بينهما انهم حملوا
افعل منك وهو افعل القوم على قولهم ما افعله فجاز فيهما
ما جاز فيه وامتنع فيهما ما امتنع فيه فلم يقولوا هذا اعور
منك ولا اعور القوم لانهم لم يقولوا ما اعوره وقالوا هو اقبح
عورا منك واقبح القوم عورا كما قالوا ما اقبح عوره وكذلك لم
يقولوا هو احسن منك حسنا فيؤكدوا كما لم يقولوا ما احسن
زيدا حسنا فلما كانت بينهما هذه المشابهة دخله التصغير

حملاً على أفعل الذي للتفضيل والمبالغة. وأما قولهم إنه يصحّ
كما يصحّ الاسم. قلنا التصحيح حصل له من حيث حصل التصغير
وذلك لحمله على باب أفعل الذي للمفاضلة. ولأنه أشبه الأسماء
لأنه ألزم طريقة واحدة. فلما أشبه الاسم من هذين الوجهين
وجب أن يصحّ كما يصحّ الاسم. وتشبيهه بالاسم من هذين الوجهين
لا يخرجه عن كونه فعلاً. كما أن ما لا ينصرف أشبه الفعل
من وجهين ولم يخرجه ذلك عن كونه اسماً. فكذلك هاهنا
هذا الفعل وإن أشبه الاسم من وجهين لا يخرجه عن كونه
فعلاً على أن تصحيحه غير مستنكر. فإن كثيراً من الأفعال
المتصرفة جاءت مصححة كقولك غيلت المرأة. واستنوق
الجمل واستتيست الشاة. واستحوذ عليهم قال الله تعالى
استحوذ عليهم الشيطان وهذا كثير في كلامهم. والذي يدل
على أن تصحيحه لا يدل على كونه اسماً. أن أفعل به في التعجب
جاء مصححاً مع كونه فعلاً بالإجماع نحو أقوم به وأبيع به فكما
أن التصحيح في أفعل به لا يخرجه عن كونه فعلاً. فكذلك التصحيح
في ما أفعله لا يخرجه عن كونه فعلاً. وقد ذكرنا هذه المسألة
مستوفاة في المسائل الخلافية. فإن قيل فلم كان فعل التعجب
منقولاً من الثلاثي دون غيره قيل لوجهين أحدهما أن الأفعال

على ضربين ثلاثي ورباعي فجاز نقل الثلاثي إلى الرباعي لأنك تنقله
من أصل إلى أصل. ولم يجز نقل الرباعي إلى الخماسي لأنك تنقله
من أصل إلى غير أصل لأن الخماسي ليس بأصل. والوجه الثاني
أن الثلاثي أخف من غيره فلما كان أخف من غيره احتمل
زيادة الهمزة. وأما ما زاد على الثلاثي فهو ثقيل فلم يحتمل الزيادة.
فإن قيل فلم كانت الهمزة أولى بالزيادة قيل لأن الأصل
في الزيادة حروف المد واللين وهي الواو والياء. والألف فأقاموا
الهمزة مقام الألف لأنها قريبة من الألف. وإنما أقاموها
مقام الألف لأن الألف لا يتصور الابتداء بها. لأنها لا تكون
إلا ساكنة. والابتداء بالساكن محال. وكان تقدير زيادة
الألف هاهنا أولى لأنها أخف حروف العلة. وقد كثرت
زيادتها في هذا النحو نحو ابيضّ واسودّ وما أشبه ذلك. فإن
قيل بماذا ينتصب الاسم في قولهم ما أحسن زيداً قيل ينتصب
لأنه مفعول أحسن لأن أحسن لما نقل بالهمزة صار متعدياً
بعد أن كان لازماً فتعدى إلى زيد. وصار زيد منصوباً
بوقوع الفعل عليه. فإن قيل فلم لا يشتق فعل التعجب من
الألوان والخلق قيل لوجهين أحدهما أن الأصل في أفعالها
أن يستعمل على أكثر من ثلاثة أحرف وما زاد على ثلاثة أحرف

لا يبني منه فعل التعجب **والوجه الثاني** ان هذه الاشياء لما كانت
ثابتة في الشخص لا تكاد تتغير جرت مجرى اعضائه التي لا معنى
للافعال فيها كاليد والرجل وما اشبه ذلك فكما لا يجوز ما
ايداه ولا ما ارجله من اليد والرجل فكذلك لا يجوز ان يقال
ما احمره ولا ما اسوده فان كان المراد بقوله ما ايداه من
اليد بمعنى النعمة وما ارجله من الرجلة جاز وكذلك ان
كان المراد بقوله ما احمره من صفة البلادة لا من الحمرة
ولا اسوده من السودد لا من السواد كان جائزا وانما جاز في
هذه الاشياء لانها ليست بالوان ولا خلق فان قيل فلم
استعملوا لفظ الامر في التعجب نحو احسن بزيد وما اشبهه
قيل انما فعلوا ذلك لضرب من المبالغة في المدح فان
قيل وما الدليل على انه ليس بامر قيل الدليل على ذلك
انه يكون على صيغة واحدة في جميع الاحوال تقول يا رجل احسن
بزيد ويا رجلان احسن بزيد ويا رجال احسن بزيد ويا هند
احسن بزيد ويا هندان احسن بزيد ويا هندات احسن
بزيد فيكون مع الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث على
صيغة واحدة لانه لا ضمير فيه ولو كان امرا لكان ينبغي
ان يختلف فتقول في التثنية احسنا وفي جمع المذكر احسنوا

وفي المؤنث احسني وفي جمع المؤنث احسن فيأتي بضمير الاثنين
والجماعة والمؤنث فلما كان على صيغة واحدة دل على ان لفظه
لفظ الامر ومعناه الخبر فان قيل فما موضع الجار والمجرور
في قولهم احسن بزيد قيل موضعه الرفع لانه فاعل احسن
لانه لما كان احسن فعلا والفعل لا بد له من فاعل وجعل
الجار والمجرور في موضع رفع بانه فاعل كقوله تعالى وكفى
بالله شهيدا اي كفى الله وليا وكفى الله شهيدا والباء زائدة
فكذلك ها هنا الباء زائدة لان الامر في احسن بزيد احسن
زيد اي صار ذا حسن ثم نقل الى لفظ الامر وزيدت الباء
عليه فان قيل فلم زيدت الباء قيل لوجهين احدهما انه لما
كان لفظ فعل التعجب لفظ الامر زادوا الباء فرقا بين لفظ
الامر للتعجب وبين لفظ الامر الذي لا يراد به التعجب
والوجه الثاني انه لما كان معنى الكلام احسن اثبت بزيد
ادخلوا الباء لان اثبت يتعدى بحرف الجر فلذلك ادخلوا
الباء وقد ذهب بعض النحويين الى ان الجار والمجرور في موضع
نصب لانه يقدر في الفعل ضميرا هو الفاعل كما يقدر في ما
احسن زيدا واذا قدر ما هو في الفعل ضمير هو الفاعل
وقع الجار والمجرور في موضع المفعول فكان في موضع نصب

والذي عليه اكثر النحويين هو الاول وكان الاول هو الاولى
لان الكلام اذا كان مستقلا بنفسه من غير اضمار كان اولى
مما يفتقر الى اضمار ثم حمل احسن بزيد على ما احسن زيدا في تقديره
الاضمار لا يستقيم لان احسن انما اضمر فيه لتقدم ما عليه
لان ما مبتدأ واحسن خبره ولا بد فيه من ضمير يرجع
الى المبتدا بخلاف احسن بزيد فانه لم يتقدمه ما يوجب
تقدير الضمير فبان الفرق بينهما فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب عسى

ان قال قايل ما عسى من الكلم قيل فعل ماض من افعال المقاربة
لا يتصرف وقد حكى عن ابن السراج لانه حرف وهو قول شاذ
لا يعرج عليه والصحيح انه فعل ماض والدليل على ذلك
انه يتصل به تا الضمير والفه وواوه عسيت وعسيا
وعسوا قال الله تعالى فهل عسيتم ان توليتم فلما دخلته
هذه الضماير كما تدخل على الفعل نحو قلت وقمت وقاما وقاموا
وقمتم دل ذلك على انه فعل وكذلك ايضا تلحقه تا التانيث
الساكنة التي تختص بالفعل نحو عست المراة ان تفعل كما تقول
قامت وقعدت فدل على انه فعل فان قيل فلم لا يتصرف
قيل لانه اشبه الحرف لانه لما كان فيه معنى الطمع اشبه

لعل ولعل حرف لا يتصرف فلذلك لما اشبهه فان قيل فلماذا [illegible]
عسى قيل ترفع الاسم وتنصب الخبر ككان الا ان خبرها لا يكون
الا ان مع الفعل المستقبل نحو عسى زيد ان يقوم فان قيل فلم
ادخلت في خبره ان قيل لان عسى وضعت لمقاربة الاستقبال
فلما كانت موضوعة لمقاربة الاستقبال وان تخلص الفعل
للاستقبال الزموا الفعل الذي وضع لمقاربة الاستقبال
ان التي هي علم الاستقبال فان قيل وما الدليل على ان موضع
ان وصلتها النصب قيل لان معنى عسى زيد ان يقوم قارب
زيد القيام والذي يدل على ذلك قولهم عسى الغوير ابوسا وكان
القياس ان يقال عسى الغوير ان يباس الا انهم رجعوا الى الاصل المتروك
فقالوا عسى الغوير ابوسا فنصبوه بعسى لانهم اجروها مجرى قارب
وكانه قيل قارب الغوير ابوسا وهو جمع باس او بوس
فان قيل فلم حذفوا ان من خبره في بعض اشعارهم قيل
انما يحذفونها في بعض الاشعار لاجل الاضطرار تشبيها
لها بكاد فان كاد من افعال المقاربة كما ان عسى من افعال
المقاربة فلهذا التشبه بينهما جاز ان تحمل عليها في حذف
ان من خبرها في نحو قوله عسى الهم الذي امسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب كما ان عسى تشبه بكاد في حذف ان

عسى

معها. فلذلك كادت تشبه بعسى في اثباتها قال الشاعر
قد كاد من طول البلى ان يمصحا. فاثبت ان مع كاد وان كان الاختيار
حذفها على عسى فدل على وجود المشابهة بينهما. فان قيل ولم كان الاختيار
مع كاد حذف ان. ومع لعسى في المقاربة قيل لانهما وان اشتركا
في الدلالة على المقاربة. الا ان كاد ابلغ في تقريب الشيء
من الحال وعسى اذهب في الاستقبال. الا ترى انك لو قلت
كاد زيد يذهب بعد عام لم يجز. لان كاد يوجب ان يكون الفعل
شديد القرب من الحال. ولو قلت عسى الله ان يدخلني الجنة برحمته
لكان جائزا. وان لم يكن شديد القرب من الحال. فلما كان كاد
ابلغ في تقريب الشيء من الحال حذف معها ان التي هي علم الاستقبال
ولما كانت عسى اذهب في الاستقبال اتي معها بان التي هي علم
الاستقبال. فان قيل فما موضع ان مع صلتها في نحو عسى ان يخرج
زيد قيل موضعه مع صلته الرفع بانه فاعل كما كان زيد
مرفوعا بانه فاعل في نحو عسى زيد ان يخرج. فان قيل فهل يجوز
ان تحذف ان اذا كانت مع صلتها في موضع رفع قيل لا يجوز ذلك.
لان من شرط الفاعل ان يكون اسما لفظا ومعنى. واذا قلت عسى يخرج
زيد فقد جعلت الفعل فاعلا. والفعل لا يكون فاعلا لان الفاعل
مخبر عنه. والاخبار انما يكون عن الاسم لا عن الفعل بل ان جعل زيد

زيد في نحو عسى يخرج زيد فاعل عسى وجعل يخرج في موضع الخبر.
جازت المسئلة. لان المفعول لا يبلغ في اقتضائه الاسمية
مبلغ الفاعل. الا ترى انه قد يقوم مقام المفعول ما ليس باسم
نحو ظننت زيدا قام ابوه. فقام ابوه جملة فعلية. وقد قامت
مقام المفعول الثاني لظننت. واما الفاعل فلا يجوز ان يقع
فقط الا اسما لفظا ومعنى. لما بيناه فاعرفه.

باب كان ١٧

ان قال قائل اي شيء كان واخواتها من الكلم قيل افعال.
وذهب بعض النحويين الى انها حروف. وليست افعالا لانها
لا تدل على المصدر. ولو كانت افعالا لكان ينبغي ان يدل
على المصدر فلما يدل على انها ليست افعالا. فدل على انها حروف
والصحيح انها افعال. وهو مذهب الاكثرين والدليل على ذلك من
ثلثة اوجه. الوجه الاول انها يلحقها تاء الضمير والفه وواوه.
نحو كنت وكانا وكانوا. كما تقول قمت وقاما وقاموا وما اشبه
ذلك. والوجه الثاني انها يلحقها تاء التانيث الساكنة نحو
كانت المراة. كما تقول قامت المراة. وهذه التاء تختص بالافعال.
والوجه الثالث انها تتصرف نحو كان يكون وصار يصير.
واصبح يصبح وامسى يمسي وكذلك سائرها ما عدا ليس. وانها لم يدخلها

التصرف لانها اشبهت ما لانها تنفي الحال كما ان ما تنفي الحال ولهذا
تجري مجراها اي ليس في لغة اهل الحجاز فلما اشبهت ما وهي حرف
لا يتصرف وجب ان لا يتصرف واما قولهم انها لا تدل على
المصدر ولو كانت افعالا لدلت على المصدر قلنا هذا انما
يكون في الافعال الحقيقية وهذه افعال غير حقيقية ولهذا
المعنى تسمى افعال العبارة فما ذكرناه يدل على انها افعال
غير حقيقية فقد علمنا بمقتضى الدليلين على انهم قد جبروا
هذا الكسر والزموها الخبر عوضا عن دلالتها على المصدر
واذا وجد الخبر بلزوم الخبر عوضا عن المصدر كان في حكم الموجود
الثابت فان قيل فعلى كم تنقسم كان واخواتها قيل اما كان فينقسم
على خمسة اوجه الوجه الاول انها تكون ناقصة فتدل على
الزمان المجرد عن الحدث نحو كان زيد قائما ويلزمها
الخبر لما بينا الوجه الثاني انها تكون تامة فتدل
على الزمان والحدث كغيرها من الافعال الحقيقية فلا تفتقر
الى خبر نحو كان زيد وهي بمعنى حدث ووقع قال الله تعالى
وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة اي حدث ووقع
وقال الله تعالى الا ان تكون تجارة وقال الله تعالى وان
تك حسنة بقراءة من قرأ بالرفع وقال الله تعالى كيف نكلم

من كان في المهد صبيا اي وجد وحدث صبيا منصوب
على الحال ولا يجوز ان تكون كان ههنا هي الناقصة
لانه لا اختصاص لعيسى في ذلك لان كلا قد كان في المهد
صبيا ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي وانما
العجب في تكليم من هو موجود في المهد في حال الصبي فدل
على انها ههنا هي بمعنى وجد وحدث وعلى هذا قولهم
انا مذ كنت صديقك اي وجدت قال الشاعر
فدى لبني ذهل ابن شيبان ناقتي اذا كان يوم ذو كواكب اشهب
اي حدث يوم وقال الاخر اذا كان الشتاء فادفئوني
فان الشيخ يهدمه الشتاء اي حدث الشتاء والوجه الثالث
ان يجعل فيها ضمير الشان والحديث فتكون الجملة خبرها نحو
كان زيد قائم اي كان الشان والحديث زيد قائم قال الشاعر
اذا مت كان الناس نصفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع
اي كان الشان والحديث الناس نصفان والوجه الرابع
ان تكون زائدة غير عاملة نحو زيد كان قائم اي زيد قائم
قال الشاعر سراة بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب
اي على المسومة وقال الاخر فكيف اذا مررت بدار قوم
وجيران لنا كانوا كرام اي جيران كرام والوجه الخامس

ان تكون بمعنى صار قال الله تعالى وكان من الكافرين
وكان من المغرقين اي صار وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى
كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي صار قال الشاعر
بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
اي صارت فراخا بيوضها واما صار فتستعمل ناقصة
وتامة فاما الناقصة فتدل على الزمان المجرد عن الحدث
فتفتقر الى الخبر نحو صار زيد عالما مثل كان اذا كانت
ناقصة واما التامة فتدل على الزمان والحدث ولا تفتقر الى فتدل
الخبر نحو صار زيد الى عمرو مثل كان اذا كانت تامة وكذلك
سائر اخواتها تستعمل ناقصة وتامة الا ظل وليس وما
زال وما فتئ فانها لا تستعمل الا ناقصة فان قيل فلم
عملت هذه الافعال في شيئين قيل لانها عبارة عن الجمل
دون المفردات فلما اقتضت شيئين وجب ان تعمل فيهما
فان قيل فلم رفعت الاسم ونصبت الخبر قيل تشبيها لها
بالافعال الحقيقية فرفعت الاسم تشبيها له بالفاعل ونصبت
الخبر تشبيها له بالمفعول فان قيل فهل يجوز تقديم
اخبارها على اسمائها قيل نعم يجوز تقديم اخبارها
على اسمائها وانما جاز ذلك لانها لما كانت اخبارها

فجعل لها منزلة بين منزلتين فلم يجوزوا تقديم خبرها على نفسها
لتنحط عن درجة كان وجوزوا تقديم خبرها على اسمها لترتفع
عن درجة ما فان قيل فلم جاز ما كان زيد الا قائما ولم يجز
ما زال زيد الا قائما قيل لان الا اذا دخلت في الكلام ابطلت
معنى النفي فاذا قلت ما كان زيد الا قائما صار التقدير
كان زيد قائما واذا قلت ما زال زيد الا قائما صار التقدير
زال زيد قائما وزال لا تستعمل الا بحرف النفي فلما كان ادخال
حرف الاستثناء يوجب ابطال النفي وكان يجوز استعمالها
من غير حرف النفي وزال لا يجوز استعمالها الا بحرف النفي جاز
جاز ما كان زيد الا قائما ولا يجوز ما زال زيد الا قائما
واما قول الشاعر حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف
او نرمي بها بلدا قفرا فالخبر قوله على الخسف فتقديره
ما تنفك على الخسف الا ان تناخ او نرمي بها بلدا قفرا فاعرفه
ان شاء الله

١٨ باب ما

ان قال قائل لم عملت ما في لغة اهل الحجاز فرفعت الاسم
ونصبت الخبر قيل لانها اشبهت ليس ووجه الشبه بينهما
من وجهين احدهما ان ما تنفي الحال كما ان ليس تنفي الحال
والوجه الثاني ان ما تدخل على المبتدا والخبر كما ان

ليس تدخل على المبتداء والخبر. ويقوّي هذه المشابهة بينهما
دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس. فاذا ثبت انها قد
اشبهت ليس وجب ان تعمل عملها. فترفع الاسم وتنصب الخبر.
وهي لغة القرآن ما هذا بشرا. وذهب الكوفيون الى ان الخبر
منصوب بحذف حرف الجر. وهذا فاسد. لان حذف حرف الجر
لا يوجب النصب لانه لو كان حذف حرف الجر يوجب النصب
لكان ينبغي ان يكون ذلك في كل موضع ولا خلاف ان كثيرا من الاسماء
يحذف منها حرف الجر ولا تنتصب بحذفه. كقوله تعالى وكفى
بالله وليا. وكفى بالله شهيدا. ولو حذف حرف الجر لكان وكفى
الله شهيدا بالرفع كقول الشاعر ودّع ان تجهزت غاديا
كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا. وكذلك قولهم بحسبك زيد
وما جاءني من احد لو حذفت حرف الجر لقلت حسبك زيد وما احد بالرفع
فدل على ان حذف حرف الجر لا يوجب النصب. فان قيل
لم لم تعمل على لغة بني تميم قيل لان الحرف انما تعمل اذا
كان مختصا بالاسم كحروف الجر او بالفعل كحروف الجزم واذا
كان يدخل على الاسم والفعل لم يعمل كحروف العطف وما
يدخل على الاسم والفعل الا ترى انك تقول ما زيد قايم
وما يقوم زيد. فتدخل عليهما فلما كانت غير مختصة وجب

ان تكون غير عاملة. فان قيل فلم دخلت الباء في خبرها نحو ما زيد
بقايم قيل لوجهين احدهما انها دخلت توكيدا للنفي والثاني
ان تقدر انها جواب لمن قال ان زيدا لقايم. فادخلت الباء
في خبرها لتكون بازاء اللام في خبر ان. فان قيل لم بطل عملها
في لغة اهل الحجاز اذا فصلت بين اسمها وخبرها بالا قيل
لان ما انما عملت لانها اشبهت ليس من جهة المعنى
وهو النفي والا ابطل معنى النفي فتزول المشابهة فوجب فاذا زال المشابهة
ان لا تعمل. فان قيل فلم اذا بطل عملها ايضا اذا فصلت بينها
وبين اسمها وخبرها بان الخفيفة قيل لان ما ضعيفة في العمل
لانها انما عملت لانها اشبهت فعلا لا يتصرف فشبهها ضعيف فلم
من جهة المعنى. فلما كان عملها ضعيفا بطل عملها مع الفصل
ولهذا المعنى يبطل عملها ايضا اذا تقدم الخبر على الاسم
نحو ما قايم زيد. ولضعفها في العمل ما لزم من طريقة
واما قول الشاعر فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم اذ هم قريش
واذ ما مثلهم بشر. فمن النحويين من قال هو منصوب على
الحال لان صفة النكرة اذا تقدمت انتصب على الحال
كقول الشاعر لمية موحشا طلل. والتقدير فيه طلل موحش
وكقول الاخر والصالحات عليها مغلقا باب والتقدير

٣٨

باب معلوم إلا أنه لما قدم صفة النكرة نصبها على الحال
ومن قال هو منصوب على الظرف لأن قوله ما مثلهم بشر
وفي معنى فوقهم ومنهم من حمله على الغلط فإن هذا البيت
للفرزدق وكان تميميا وليس من لغته إعمال ما سواء
تقدم الخبر أو تأخر فلما استعمل لغة غيره غلط فظن
أنها تعمل مع تقدم الخبر كما تعمل مع تأخره فلم يكن في ذلك
حجة ومنهم من قال إنها لغة لبعض العرب وهي لغة
قليلة لا يعتد بها فاعرفه إن شاء الله تعالى

باب إن وأخواتها

فإن قال قائل لم أعملت هذه الأحرف قيل لأنها أشبهت
الفعل ووجه الشبه بينهما من خمسة أوجه الوجه الأول
أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح
والوجه الثاني أنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة
أحرف والوجه الثالث أنها تلزم الأسماء كما أن الفعل يلزم
الأسماء والوجه الرابع أنها تدخل عليها نون الوقاية كما
يدخل على الفعل نحو إنني وكأنني ولكنني وليتني والوجه
الخامس أن فيها معاني الأفعال فمعنى إن وأن حققت
ومعنى كأن شبهت ومعنى لكن استدركت ومعنى ليت

تمنيت ومعنى لعل ترجيت فلما أشبهت هذه الحروف الفعل
من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمله وإنما عملت في شيئين
لأنها عبارة عن الجمل لا عن المفردات كما بينا في كان
فإن قيل فلم نصبت الاسم ورفعت الخبر قيل لأنها لما أشبهت
الفعل وهو يرفع وينصب شبهت به فنصبت الاسم تشبيها
بالمفعول ورفعت الخبر تشبيها بالفاعل فإن قيل فلم وجب
تقديم المنصوب على المرفوع قيل لوجهين أحدهما أن هذه
الحروف تشبه الفعل لفظا ومعنى فلو قدم المرفوع على المنصوب
لم يعلم هل هي حروف أو أفعال فإن قيل الأفعال تتصرف
والحروف لا تتصرف قيل عدم التصرف لا يدل على أنها
حروف لأنه قد يوجد أفعال لا تتصرف وهي نعم وبئس وليس
وعسى وفعل التعجب وحبذا فلما كان ذلك يؤدي إلى الالتباس
بالأفعال وجب تقديم المنصوب على المرفوع دفعا لهذا الالتباس
والوجه الثاني أن هذه الحروف لما أشبهت الفعل الحقيقي
لفظا ومعنى حملت عليه في العمل وكانت فرعا عليه في
العمل وتقديم المنصوب على المرفوع فرع فألزموا الفرع
الفرع ويخرج على هذا ما فإنها ما أشبهت الفعل
من جهة اللفظ وإنما أشبهته من جهة المعنى ثم الفعل

خلاف بخلاف هذه الحروف فانها اشبهت

الذي اشبهته ليس فعلاً حقيقيًّا وفي فعليته من جهة اللفظ والمعنى
من الخمسة اوجه التي بيّناها فبان الفرق بينهما وقد ذهب الكوفيون
الى انّ وانّ واخواتها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر وانما الخبر
يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها لانها فرع على الفعل في العمل
ابدا فلا تعمل عمله لان الفرع اضعف من الاصل فينبغي ان لا
يعمل في الخبر وهذا ليس بصحيح لان كونه فرعا على الفعل في العمل
لا يوجب ان لا يعمل عمله فان اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل
ويعمل عمله على انا قد اعملنا بمقتضى كونه فرعا فانا الزمناه طريقة
واحدة واوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع ولم يجز
فيه الوجهان كما جاز ذلك مع الفعل لئلا يجري مجرى الاصل فلما
اوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع بان ضعف هذه
الحروف وانحطاطها عن رتبة الفعل فوقع الفرق بين الفرع
والاصل ثم لو كان الامر كما زعموا وانه باق على رفعه لكان
الاسم المبتدا اولى بذلك فلما وجب نصب المبتدا بها
وجب رفع الخبر بها لانه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسماء
النصب ولا يعمل الرفع فما ذهبوا اليه يؤدي الى ترك القياس
ومخالفة الاصول لغير فائدة وذلك لا يجوز فان قيل
لم جاز العطف على موضع انّ ولكنّ دون سائر اخواتها

قيل لانهما لم تغيرا معنى الابتداء لان كانّ افادت معنى التشبيه
وليت افادت معنى التمني ولعل افادت معنى الترجي فان قيل فهل
يجوز العطف على الموضع قبل ذكر الخبر قيل اختلف النحويون في ذلك
فذهب البصريون الى انه لا يجوز ذلك على الاطلاق وذلك انك
اذا قلت انك وزيد قائمان وجب ان يكون زيد مرفوعا
بالابتداء ووجب ان يكون عاملا في خبر زيد وتكون انّ عاملة
في خبر الكاف وقد اجتمعا معا وذلك لا يجوز واما الكوفيون اختلفوا
فيه فذهب الكسائي الى انه يجوز ذلك على الاطلاق وسواء
تبين فيه عمل انّ او لم يتبين نحو انّ زيدا وعمرو قائمان وانك
وبكر منطلقان وذهب الفراء الى انه لا يجوز ذلك الا فيما لا
يتبين فيه عمل انّ واستدلوا على ذلك بقوله تعالى انّ الذين
آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى فعطف الصابئون
على موضع انّ قبل الخبر وهو قوله تعالى من آمن بالله واليوم الآخر
وبما حكي عن بعض العرب انه قال انك وزيد ذاهبان وقد ذكره
سيبويه في الكتاب والصحيح ما ذهب اليه البصريون وما استدل
به الكوفيون لا حجة فيه فاما قوله تعالى انّ الذين آمنوا والذين
هادوا والصابئون والنصارى فلا حجة لهم فيه من وجهين احدهما
انا نقول في الآية تقديم وتأخير والتقدير فيها انّ الذين آمنوا

والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون
والصابئون كذلك. والوجه الثاني أن تجعل قوله تعالى من آمن
بالله واليوم الآخر خبرا للصابئين والنصارى وتضمر للذين آمنوا
والذين هادوا خبرا مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى.
ألا ترى أنك تقول زيد وعمرو قائم فتجعل قائما خبرا لعمرو.
وتضمر لزيد خبرا آخر مثل الذي أظهرت لعمرو وإن شئت
جعلته خبرا لزيد وأضمرت لعمرو خبرا كما قال الشاعر
وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق. إن شئت جعلت شقاق / خلاف
قوله بغاة خبرا للثاني وأضمرت للأول خبرا وإن شئت
جعلته خبرا للأول وأضمرت للثاني خبرا على ما بينا. وأما قول
بعض العرب إنك وزيد ذاهبان فقد ذكر سيبويه أنه
غلط من بعض العرب إنك وجعله بمنزلة قول الشاعر
بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا.
فقال سابق بالجر على العطف وإن كان المعطوف عليه منصوبا
لتوهم حرف الجر فيه. وكذلك قول الآخر مشائيم ليسوا مصلحين
عشيرة ولا ناعب إلا ببين غرابها فقال ناعب بالجر بالعطف
لأنه توهم أن الباء في مصلحين موجودة. ثم عطف عليه مجرورا.
وإن كان منصوبا ولا خلاف أن هذا نادر لا يقاس عليه فكذلك ههنا فاعرفه
إن شاء الله وحده.

باب ظننت وأخواتها

إن قال قائل على كم تستعمل هذه الأفعال. قيل أما ظننت تستعمل
على ثلاثة أوجه. أحدها بمعنى الظن وهو ترجيح أحد الأمرين على الآخر.
والثاني بمعنى اليقين. قال الله تعالى الذين يظنون
أنهم ملاقوا ربهم أي يوقنون. وقال الله تعالى فظنوا أنهم
مواقعوها. قال الشاعر فقلت لهم ظنوا بألفي مدجج سراتهم
بالفارسي المسرد. وهذا أن يتعدى إلى مفعولين.
والثالث بمعنى التهمة. كقوله تعالى وما هو على الغيب
بظنين في قراءة من قرأ بالظاء أي بمتهم. وهذا يتعدى
إلى مفعول واحد. وأما خلت وحسبت فيستعملان بمعنى
الظن. وأما زعمت فيستعمل في القول من غير صحة.
قال الله تعالى زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا. وأما
علمت فيستعمل على أصلها فيتعدى إلى مفعولين. ويستعمل
بمعنى عرفت فيتعدى إلى مفعول واحد. قال الله تعالى
لا تعلمهم نحن نعلمهم. وأما رأيت من رؤية البصر
فيتعدى إلى مفعول واحد نحو رأيت زيدا أي أبصرت زيدا.
وأما وجدت فيكون بمعنى علمت فيتعدى إلى مفعولين. نحو
وجدت زيدا عالما. ويكون بمعنى أصبت فيتعدى إلى مفعول

واحد نحو وجدت الضالة وجدانا. وقد يكون لازمة في نحو قولهم وجدت في الحزن وجدا. ووجدت في المال وجدا. ووجدت في الغضب موجدة. وعلى بعضهم وجدانا. قال الشاعر

كلانا رد صاحبه بغيظ. على حنق ووجدان شديد

الحنق الغضب

فان قيل لم عملت هذه الافعال وليست مؤثرة في المفعول قيل لان هذه الافعال وان لم تكن مؤثرة. الا ان لها تعلقا بما عملت فيه. الا ترى ان قولك ظننت يدل على الظن. والظن يتعلق بمظنون. وكذلك سائرها. ثم ليس التاثير شرطا في عمل الفعل. وانما شرط عمله ان يكون له تعلق بالمفعول. فاذا تعلق بالمفعول تعدى اليه سواء كان مؤثرا او غير مؤثر. الا ترى انك تقول ذكرت زيدا. فيتعدى الى زيد. وان لم يكن مؤثرا فيه. الا انه لما كان له به تعلق لان ذكرت يدل على الذكر. والذكر لا بد له من مذكور يتعدى اليه. فكذلك هاهنا. فان قيل فلم تعدت الى مفعولين قيل لانها لما كانت تدخل على المبتدا والخبر بعد استغنائهما بالفاعل وكل واحد من المبتدا والخبر لا بد له من الاخر وجب ان يتعدى اليهما. فان قيل هل يجوز الاقتصار فيهما على الفعل والفاعل قيل اختلف النحويون في ذلك.

فذهب بعضهم الى انه يجوز واستدل عليه بالمثل السائر وهو قولهم من يسمع يخل فاقتصر على يخل وفيه ضمير الفاعل. وذهب بعضهم الى انه لا يجوز. واستدل على ذلك من وجهين احدهما ان هذه الافعال تجاب كما يجاب به القسم كقوله تعالى وظنوا ما لهم من محيص فكما لا يجوز الاقتصار على القسم دون المقسم عليه. فكذلك لا يجوز الاقتصار على هذه الافعال مع فاعليها دون مفعوليها. والثاني انا نعلم ان العاقل لا يخلو من ظن او علم او شك. فاذا قلت ظننت. او علمت او حسبت لم تكن فيه فائدة. لانه لا يخلو عن ذلك. فان قيل فهل يجوز الاقتصار على احد المفعولين قيل لا يجوز لان هذه الافعال داخلة على المبتدا والخبر. فكما ان المبتدا لا بد له من الخبر والخبر لا بد له من المبتدا. فكذلك لا بد لاحد المفعولين من الاخر. فان قيل فلم وجب اعمال هذه الافعال اذا تقدمت وجاز الغاؤها اذا توسطت او تاخرت. قيل انما وجب اعمالها اذا تقدمت لوجهين. احدهما انها اذا تقدمت فقد وقعت في اعلى مراتبها فوجب اعمالها. ولم يجز الغاؤها. والثاني انها اذا تقدمت دل ذلك على قوة العناية بها. والغاؤها يدل على اطراحها وقلة الاهتمام بها.

فلذلك لم يجز الا الغاوها مع التقدم لان الشي لا يكون محتجا به مطرحا
فاما اذا توسطت او تاخرت فانما جاز الغاوها لان هذه الافعال
لما كانت ضعيفة في العمل وقد تم صدر الكلام على اليقين لم تغير
الكلام عما اعتمد عليه وجعلت في تعلقها بما قبلها بمنزلة الظرف
فاذا قال زيد منطلق ظننت فكانه قال زيد منطلق في ظني
وكان قولك في ظني لا يعمل فيما قبله وكذلك ما تنزل منزلته
وانما من اعملها اذا تاخرت فقدرها مقدمة في التقدير
وان كانت متاخرة في اللفظ مجازا وتوسعا غير ان الاعمال
مع التوسط احسن من الاعمال مع التاخر وذلك لانها اذا
توسطت كانت متقدمة من وجه ومتاخرة من وجه
لانها متاخرة عن احد الجزين متقدمة على الاخر ولا يتم
احد الجزين الا بصاحبه فكانت متقدمة من وجه متاخرة
من وجه فحسن اعمالها كما حسن الغاوها واذا تاخرت عن الجزين
جميعا كانت متاخرة من كل وجه فكان الغاوها احسن
من اعمالها لتاخرها وضعف عملها فاعرفه ان شا الله تعالى

باب الاغرا

ان قال قايل لم اقيم بعض الظروف والحروف مقام الفعل
قيل طلبا للتخفيف لان الاسما والحروف اخف من الافعال

فاستعملوها بدلا عنها طلبا للتخفيف فان قيل فلم كثر في عليك
وعندك ودونك خاصة قيل لان الفعل انما يضمر اذا
كان عليه دليل من مشاهدة حال او غير ذلك ولما كانت
على للاستعلا والمستعلي يشاهد من تحته وعند للحضرة
ومن بحضرتك تشاهده ودون للقرب ومن يقرب منك تشاهده
صار هذا بمنزلة مشاهدة الحال تدل عليه فلهذا اقيمت
مقام الفعل فان قيل فلم خص به المخاطب دون الغايب والمتكلم
قيل لان المخاطب يقع الامر له بالفعل من غير لام الامر نحو قم
واذهب فلا تفتقر الى لام الامر واما الغايب والمتكلم
فلا يقع الامر لهما الا باللام نحو ليقم زيد ولاقم معه فيفتقر
الى لام الامر فلما اقاموها مقام الفعل كرهوا ان يستعملوها
للغايب والمتكلم لانها تكون قايمة مقام شيين اللام والفعل
ولم يكرهوا ذلك في المخاطب لانها تقوم مقام شي واحد وهو
الفعل واما قوله عليه الصلوة والسلم فمن لم يستطع
الباة فعليه بالصوم فانه له وجا فانما جاز لان كل من كان
بحضرته يستدل بامره للغايب على انه داخل في حكمه
واما قول بعض العرب عليه رجلا ليسني فلا يقاس عليه
لانه كالمثل فان قيل فهل يجوز تقديم معمول هذه الكلم

عليها او لا قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انه
لا يجوز تقديم معمولها عليها لانها فرع على الفعل في العمل
فينبغي ان لا يتصرف تصرفه واما الكوفيون فذهبوا الى جواز
تقديم معمولها عليها واستدلوا على ذلك بقوله تعالى كتاب
الله عليكم فنصب كتاب الله بعليكم واستدلوا ايضا بقول
الشاعر يا ايها المايح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا
يثنون خيرا ويمجدونكا والتقدير دونك دلوي فدلوي في موضع
نصب بدونك فدل على جواز تقديم معمولها عليها والصحيح ما
ذهب اليه البصريون فاما ما استدل به الكوفيون فلا
حجة لهم فيه لان قوله تعالى كتاب الله عليكم ليس هو منصوبا
بعليكم وانما هو منصوب على المصدر بفعل مقدر وانما قدر
هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه من قوله تعالى
حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم لان في ذلك دلالة
على ان ذلك مكتوب عليهم فنصب كتاب الله على المصدر
كقوله تعالى وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله
فنصب صنع الله على المصدر بفعل مقدر دل عليه ما قبله ونحو
ذلك قول الشاعر دابت الى ان ينبت الظل بعدما تقاصر حتى كاد في الال يمصح
وجيف المطايا ثم قلت لصحبتي ولم ينزلوا ابردتم فتروحوا

فقرب

فنصب وجيف بفعل دل عليه ما تقدم واما البيت الذي انشدوه
فلا حجة فيه من وجهين احدهما ان قوله دلوي دونكا والثاني
انا نسلم انه في موضع نصب ولكن باضمار فعل والتقدير فيه
خذ دلوي دونكا ودونكا تفسير لذلك الفعل المقدر فاعرفه

باب التحذير

ان قال قائل ما وجه التكرير اذا ارادوا التحذير في نحو قولهم
الاسد الاسد قيل لانهم ارادوا ان يجعلوا احد الاسمين
قائما مقام الفعل الذي هو احذر ولهذا اذا كرروا لم يجز
اظهار الفعل واذا حذفوا احد الاسمين جاز اظهار الفعل
فدل على ان احد الاسمين قائم مقام الفعل فان قيل فاي الاسمين
اولى بان يقوم مقام الفعل قيل اولى الاسمين بان يقوم مقام
الفعل هو الاول لان الفعل يجب ان يكون مقدما فان قيل
لم انتصب قولهم اياك والشر قيل لان التقدير فيه اياك
احذر ومن الشر فموضع الجار والمجرور النصب فلما حذف حرف
الجر صار النصب فيما بعده فان قيل فلم قدروا الفعل بعد اياك
ولم يقدروه قبله قيل لان اياك ضمير المنصوب المنفصل فلا يجوز
ان يقع الفعل قبله لانك لو اتيت به قبله لم يجز ان تاتي به
بلفظه لانك تقدر على ضمير المنصوب المتصل وهو الكاف الا ترى

انك لو قلت ضربت اياك لم يجز لانك تقدر على ان تقول ضربتك
فاما قول الشاعر اليك حتى بلغت اياكا فشاذ لا يقاس عليه
فان قيل فلم لم يستعملوا لفظ الفعل مع اياك كما استعملوه مع غيره
قيل انما خصت اياك بهذا لانها لا تكون الا في موضع نصب
لانها ضمير المنصوب المنفصل فصار بنيته لفظه تدل على كونه
مفعولا فلم يستعملوا معه لفظ الفعل بخلاف غيره من الاسماء
فانه يجوز ان يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اذ ليس في بنية
لفظه ما يدل على كونه مفعولا فاستعملوا معه لفظ الفعل فاعرفه

باب المصدر

ان قال قائل لم كان المصدر منصوبا قيل لوقوع الفعل
عليه وهو المفعول المطلق فان قيل هل الفعل مشتق من
المصدر ام المصدر مشتق من الفعل قيل اختلف النحويون
في ذلك فذهب البصريون الى ان الفعل مشتق من المصدر
واستدلوا على ذلك من سبعة اوجه الاول انه يسمى مصدرا
والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الابل فلما سمي مصدرا
دل على انه قد صدر عنه الفعل والوجه الثاني ان المصدر
يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين
وكما ان المطلق اصل للمقيد فكذلك المصدر اصل للفعل

والوجه الثالث ان الفعل يدل على شيئين والمصدر يدل على شيء
واحد فكما ان الواحد قبل الاثنين فكذلك يجب ان يكون المصدر قبل
الفعل والوجه الرابع ان المصدر اسم والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل
والفعل لا بد له من الاسم وما يكون مستغنيا عن غيره ولا
يقوم بنفسه اولى بان يكون مرفوعا مما لا يكون مفتقرا
الى غيره والوجه الخامس ان المصدر لو كان مشتقا من الفعل
لوجب ان يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان ومعنى ثالث
كما دلت اسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وعلى ذات الفاعل
والمفعولية فلما لم يكن المصدر كذلك دل على انه ليس
مشتقا من الفعل والوجه السادس ان المصدر لو كان
مشتقا من الفعل لوجب ان يجري على سنن واحد ولم يختلف
كما لم تختلف اسماء الفاعلين والمفعولين فلما اختلف
المصدر اختلاف سائر الاجناس دل على ان الفعل مشتق
منه والوجه السابع ان الفعل يتضمن المصدر والمصدر
لا يتضمن الفعل الا ترى ان ضرب يدل على ما يدل عليه
الضرب والضرب لا يدل على ما يدل عليه ضرب واذا
كان كذلك دل على ان المصدر اصل والفعل فرع وصار
هذا كما تقول في الاواني المصوغة من الفضة فانها فرع

عليهما لانها مأخوذة منها وفيها زيادة ليست في الفضة لان الاواني
فضة وليست الفضة باواني فدل على ان الفعل مأخوذ من المصدر
كما كانت الاواني مأخوذة من الفضة. واما الكوفيون فذهبوا
الى ان المصدر مأخوذ من الفعل واستدلوا من ثلاثة اوجه.
الوجه الاول ان المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته
فتقول قمت قياما فيعتل المصدر باعتلال الفعل وتقول
قاوم قواما فيصح المصدر بصحة الفعل فدل على انه فرع عليه
والوجه الثاني ان الفعل يعمل في المصدر ولا شك ان
رتبة العامل قبل رتبة المعمول والوجه الثالث ان المصدر
يذكر توكيدا للفعل ولا شك ان رتبة المؤكد قبل رتبة
المؤكد فدل على ان المصدر مأخوذ من الفعل والصحيح
ما ذهب اليه البصريون واما ما استدل به الكوفيون ففاسد
اما قولهم انه يصح بصحة الفعل ويعتل باعتلاله فنقول انما
يصح بصحة الفعل ويعتل باعتلاله طلبا للتشاكل ليجري الباب
على سنن واحد لئلا يختلف طرق تصاريف الكلمة وهذا لا يدل
على الاصل والفرع الا ترى انهم قالوا يعد والاصل فيه
يوعد فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وقالوا اعد ونعد
وتعد فحذفوا الواو وان لم يقع بين ياء وكسرة حملا على يعد لئلا

يختلف طرق تصاريف الكلمة وكذلك قالوا اكرم والاصل فيه أأكرم
الا انهم حذفوا احدى الهمزتين استثقالا لاجتماعهما ثم قالوا
نكرم وتكرم ويكرم فحذفوا الهمزة وان لم يجتمع همزتان
حملا على أكرم ليجري الباب على سنن واحد فكذلك هاهنا
واما قولهم ان الفعل يعمل في المصدر فنقول هذا لا يدل
على انه اصل له فانا اجمعنا على ان الحروف تعمل في الاسماء
والافعال ولا شك ان الحروف ليست اصلا للاسماء والافعال
فكذلك هاهنا واما قولهم ان المصدر يذكر تاكيدا للفعل
فنقول هذا لا يدل على انه فرع عليه الا ترى انك تقول جاءني
زيد زيد ورأيت زيدا زيدا ولا يدل هذا على ان زيدا الثاني
فرع على الاول فكذلك هاهنا وقد بينا هذا مستوفى
في المسائل الخلافية فان قيل فلم كان قولهم سرت اشد
السير منصوبا على المصدر قيل لان افعل لا يضاف الا الى
ما هو بعض له وقد اضيف الى المصدر الذي هو السير فلما
اضيف الى المصدر كان مصدرا فانتصب انتصاب المصدر
كلها فان قيل فعلى ماذا ينتصب قولهم قعد القرفصاء
ونحوه قيل ينتصب على المصدر بالفعل الذي قبله لان
القرفصاء لما كانت نوعا من القعود والفعل الذي يتعدى

إلى جنس القعود الذي يشتمل على القرفصاء وغيرها تعدى إلى القرفصاء التي
هي نوع منه لأنه إذا عمل في الجنس عمل في النوع إذ كان داخلا
تحته هذا مذهب سيبويه وذهب أبو بكر بن السراج إلى أنه
صفة لمصدر محذوف والتقدير فيه قعد القعدة القرفصاء
إلا أنه حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه والذي عليه
الأكثرون مذهب سيبويه لأنه لا يفتقر إلى تقدير موصوف
وما ذهب إليه ابن السراج يفتقر إلى تقدير موصوف وما لا
يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير فاعرفه إن شاء الله تعالى

باب المفعول فيه

إن قال قائل ما المفعول فيه قيل هو الظرف وهو كل اسم من أسماء
الزمان والمكان يراد فيه معنى في وذلك نحو صمت اليوم وقمت
الليلة وجلست مكانك والتقدير فيه صمت في اليوم وقمت في
الليلة وجلست في مكانك وما أشبه ذلك فإن قيل فلم سمي ظرفا
قيل لأنه لما كان محلا للأفعال سمي ظرفا تشبيها بالأواني التي
تحل الأشياء فيها ولهذا يسمي الكوفيون الظروف محال
لحلول الأفعال فيها فإن قيل فلم لم يبنوا الظروف لتضمنها معنى
الحرف قيل لأن الظروف وإن نابت عن الحروف إلا أنها
لم تتضمن معناه والذي يدل على ذلك أنه يجوز إظهاره

مع لفظها ولو كانت متضمنة للحرف لم يجز إظهاره ألا ترى
أن متى وأين وكيف لما تضمنت معنى همزة الاستفهام لم يجز
إظهار الهمزة معها فلما جاز إظهاره ههنا دل على أنها
لم تتضمن معناه وجب أن تكون معربة على أصلها فإن قيل
فلم تعدى الفعل اللازم إلى جميع ظروف الزمان ولم يتعد إلى
جميع ظروف المكان قيل لأن الفعل يدل على جميع ظروف الزمان
بصيغته كما يدل على جميع ضروب المصادر وكما أن الفعل يتعدى
إلى جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدى إلى جميع ظروف الزمان
فأما ظروف المكان فلم يدل عليها الفعل بصيغته ألا ترى
أنك إذا قلت ضرب أو سيضرب لم يدل على مكان دون مكان
كما يكون فيه دلالة على زمان دون زمان فلما لم يدل الفعل
على ظروف المكان بصيغته صار الفعل اللازم منه بمنزلة
من زيد وعمرو وكما أن الفعل اللازم لا يتعدى بنفسه إلى
زيد وعمرو فكذلك لا يتعدى إلى ظروف المكان فإن قيل
فلم تعدى إلى الجهات الست ونحوها من ظروف المكان
قيل لأنها أشبهت ظروف الزمان من وجهين أحدهما
أنها مبهمة غير محدودة ألا ترى أنك إذا قلت خلف زيد
كان غير محدود وكان هذا اللفظ مشتملا على جميع ما

يقابل ظهره الى ان تنقطع الارض وكذلك اذا قلنا امام زيد
كان ايضا غير محدود لانه كان مثل اللفظ مشتملا على جميع ما يقابل
وجهه الى ان تنقطع الارض كما انك اذا قلت قام دل على كل زمان
ماض من اول ما خلق الله تعالى الى وقت حديثك واذا قلت يقوم الدنيا
دل على كل زمان مستقبل الوجه الثاني ان هذه الظروف
لا تستقر على وجه واحد لان فوقا يصير تحتا وتحتا يصير
فوقا كما ان الزمان المستقبل يصير حاضرا والحاضر يصير ماضيا
فلما اشبهت ظروف الزمان تعدى الفعل اليها كما يتعدى الى
ظروف الزمان فان قيل فكيف قالوا زيد مني معقد الازار
ومعقد القابلة ومناط الثريا وهما خطان جانبي انفها
يعني الخطين اللذين يكتنفان انف الظبية وهي كلها مخصوصة
قيل الاصل فيها كلها ان يستعمل بحرف الجر الا انهم
حذفوا حرف الجر في هذه المواضع اتساعا كقول الشاعر
فلا يغرنكم قنا وعوارضا ولا قبلن الخيل لابة ضرغد
وكقول الاخر لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب
اراد في الطريق ومن حقها ان تخفض ولا يقاس عليها فاما قولهم
دخلت البيت فذهب ابو عمر الجرمي الى ان دخلت فعل
متعد يتعدى الى البيت فنصبه كقولك بنيت البيت وما

اشبه ذلك وذهب الاكثرون الى ان دخلت فعل غير متعدي
لازم وكان الاصل فيه ان يستعمل معه حرف الجر الا انه حذف
حرف الجر اتساعا على ما بيناه وهذا هو الصحيح والدليل على ان دخلت
فعل لازم من وجهين احدهما ان مصدره يجي على فعول
وهو من مصادر الافعال اللازمة كقعد قعودا وجلس جلوسا
وما اشبه ذلك والثاني ان نظيره فعل لازم وهو
غرت ونقيضه فعل لازم وهو خرجت فينبغي ان يكون
لازما حملا على نظيره ونقيضه فاعرف ذلك ان شاء الله تعالى

باب ٣٤ المفعول معه

ان قال قائل ما العامل النصب في المفعول معه قيل اختلف
النحويون في ذلك فذهب البصريون الى ان العامل فيه هو الفعل
وذلك لان الاصل في قولهم استوى الماء والخشبة اي مع الخشبة
الا انهم اقاموا الواو مقام مع توسعا في كلامهم فقوي الفعل
بالواو فتعدى الى الاسم فنصبه كما قوي بالهمزة في قولك اخرجت زيدا
ونظير هذا نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية
الا نحو قام القوم الا زيدا فكذلك ههنا المفعول معه منصوب
بالفعل المتقدم بتقوية الواو وذهب الكوفيون الى ان المفعول
معه منصوب على الخلاف وذلك لانه اذا قال استوى الماء والخشبة

لا يحسن تكرير الفعل فقال استوى الماء والخشبة لان الخشبة
لم تكن معوجة فتستوي فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في جاء زيد
وعمرو وقد خالف الثاني الاول فانتصب على الخلاف وذهب ابو اسحق
الزجاج الى انه منصوب بعامل مقدر والتقدير فيه استوى الماء
ولابس الخشبة وزعم ان الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو
والصحيح هو الاول واما قول الكوفيين انه منصوب على الخلاف
لانه لا يحسن تكرير الفعل قلنا هذا هو الموجب لكون الواو غير
عاملة وان الفعل هو العامل بتقويتها لا بنفس المخالفة ولو
جاز ان يقال مثل ذلك لجاز ان يقال ان زيدا في قولك ضربت
زيدا منصوب لكونه مفعولا لا بالفعل وذلك محال لان كونه
مفعولا يوجب ان يكون ضربت هو العامل فيه النصب فكذلك
ما هنا واما قول الزجاج انه ينتصب بتقدير عامل لان الفعل لا يعمل في
المفعول وبينهما الواو فليس بصحيح ايضا لان الفعل يعمل
في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعول فان كان الفعل لا يفتقر
الى تقوية تعدى الى المفعول بنفسه وان كان يفتقر الى تقوية
بحرف الجر وغيره عمل بتوسطه الا ترى انك تقول اكرمت زيدا
وعمرا فتنصب عمرا باكرمت كما نصبت زيدا فلم يمنع الواو من وقوع اكرمت
على ما بعدها فكذلك ها هنا فان قيل لم حذفت مع واقيمت الواو

مكانها قيل حذفت مع واقيمت الواو مقامها توسعا في كلامهم طلبا
للتخفيف والاختصار فان قيل فلم كانت الواو اولى من غيرها
قيل انما كانت الواو اولى من غيرها لان الواو في معنى مع
لان معنى مع المصاحبة ومعنى الواو الجمع فلما كانت في معناها كانت
اولى من غيرها فان قيل فهل يجوز تقديم المنصوب ها هنا
على الناصب قيل لا يجوز ذلك لان حكم الواو ان يتكلم لا يتقدم
على ما قبلها وهذا الباب من النحويين من يجري فيه القياس ومنهم
من يقصره على السماع والاكثرون على القول الاول فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب المفعول له ٢٦

ان قال قائل ما العامل في المفعول له النصب قيل العامل في المفعول له
الفعل الذي قبله نحو جئتك طمعا في برك وقصدتك ابتغاء معروفك
وكان الاصل فيه جئتك للطمع في برك وقصدتك لابتغاء معروفك الا انه
حذف اللام فاتصل الفعل به فنصبه فان قيل فلم تعدى اليه الفعل اللازم
كالمتعدي قيل لان العاقل لما كان لا يفعل شيئا الا لعلة وهو علة
للفعل وعذر لوقوعه كان في الفعل دلالة عليه فلما كان فيه دلالة
عليه تعدى اليه فان قيل فهل يجوز ان يكون معرفة ونكرة والدليل
على ذلك قوله تعالى مثل الذين ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات
الله وتثبيتا من انفسهم فابتغاء مرضات الله معرفة بالاضافة

ونثنيا نكرة وقال الشاعر واغفر عوراء الكريم ادخاره
واعرض عن شتم اللئيم تكرما فادخاره معرفة بالاضافة وتكرما
نكرة وقال الآخر تركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول
من تهول الهبور وزعم ابو عمرو الجرمي الى انه لا يجوز ان يكون الا
نكرة ويقدر الاضافة في هذه المواضع في نية الانفصال
فلا يكتسي التعريف من المضاف اليه كقولك مررت برجل ضارب
زيد غدا قال الله تعالى هذا عارض ممطرنا وقال الشاعر
سل الهموم بكل معطي راسه ناج مخالط صهبة متعيس والذي عليه
الجمهور والمذهب المشهور هو الاول واما ما ادعاه الجرمي من
كون الاضافة في نية الانفصال يفتقر الى دليل ثم لو صح هذا بالاضافة
فكيف يصح له مع لام التعريف في قول الشاعر والهول من تهول الهبور
وما اشبه ذلك فان قيل فهل يجوز تقديم المنصوب ها هنا
على الناصب قيل يجوز ذلك لان العامل فيه متصرف ولم يوجد
ما يمنع من جواز تقديمه كما وجد في المفعول معه فكان جائزا على الاصل
وهذا الباب انما يترجمه البصريون واما الكوفيون فلا يترجمونه
ويجعلونه من باب المصدر فلا يفردون له بابا فاعرفه ان شاء الله
تعالى

باب الحال ٢٧

ان قال قائل ما الحال قيل هيئة الفاعل او المفعول الا ترى انك اذا
قلت جاءني زيد راكبا كان الركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء
منه واذا قلت ضربته مشدودا كان الشد هيئته عند
وقوع الضرب به فان قيل فهل يقع الحال من الفاعل والمفعول معا
بلفظ واحد قيل يجوز ذلك والدليل على ذلك قول الشاعر
تعلقت ليلى وهي ذات موصد ولم يبد للاتراب من ثديها حجم
صغيرين نرعى البهم يا ليت اننا الى اليوم لم نكبر ولم تكبر البهم فنصب
صغيرين على الحال من التاء في تعلقت وهي فاعلة ومن ليلى وهي
مفعولة وقال الآخر متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك
فنصب فردين على الحال من ضمير الفاعل والمفعول في تلقني وهذا
كثير في كلامهم فان قيل فما العامل في الحال النصب قيل ما قبلها
من العامل وهو على ضربين فعل ومعنى فعل فان كان فعلا نحو جاءني
زيد راكبا جاز ان تقدم الحال عليه نحو راكبا جاء زيد لان العامل
لما كان متصرفا تصرف عمله جاز تقديم معموله عليه وان
كان العامل فيه معنى فعل نحو هذا زيد قائما لم يجز تقديم الحال عليه
فلو قلت قائما هذا زيد لم يجز لان معنى الفعل لا يتصرف
تصرفه فلم يجز تقديم معموله عليه وذهب الفراء الى انه لا يجوز
تقديم الحال على العامل في الحال سواء كان العامل فيه فعلا او معنى

بفعل وذلك لانه يودي الى ان يتقدم المضمر على المظهر اذا
قال راكبا جاء زيد ففي راكب ضمير زيد وقد تقدم عليه
وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز وهذا ليس بشي لان راكبا
وان كان مقدما في اللفظ الا انه موخر في التقدير جاز
التقديم قال الله تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى
فالهاء في نفسه عايدة الى موسى الا انه لما كان في تقدير
التقديم والهاء في تقدير التاخير جاز التقديم وهذا كثير
في كلامهم فكذلك هاهنا فان قيل فلم عمل الفعل اللازم في الحال
قيل لان الفاعل انما كان في الفعل دلالة عليه فان قيل فلم وجب
ان تكون الحال نكرة قيل لان الحال تجري مجرى الصفة
للفعل ولهذا سماها سيبويه نعتا للفعل والمراد بالفعل
المصدر الذي يدل الفعل عليه وان لم يذكر الا ترى
ان جاء يدل على مجي واذا قلت جاء زيد راكبا دل على مجي
موصوف بركوب فاذا كانت الحال تجري مجرى الصفة للفعل
وهو نكرة فكذلك وصفه وجب ان يكون نكرة فاما قولهم
ارسلها العراك وطلبته جهدك وطاقتك ورجع عوده
على بدئه فهي مصادر اقيمت مقام الحال لان التقدير
الحال فتعدى اليها كما تعدى الى ظرف الزمان

لانه لا يكون الحال الا بالفعل كالجملة في الحالية يعني الفعل الذي كان

ارسلها تعترك وطلبته تجتهد وتعترك وتجتهد جملة من الفعل
والفاعل في موضع الحال كانك قلت ارسلها معتركة وطلبته
مجتهدا الا انه اضمر وجعل المصدر دليلا عليه وهذا كثير
في كلامهم وذهب بعض النحويين الى ان قولهم رجع عوده على
بدئه منصوب لانه مفعول رجع لانه يكون متعديا كما يكون
لازما قال الله تعالى فان رجعك الله الى طايفة منهم فاعمل ما
رجع في الكاف التي للخطاب فقال رجعك فدل على انه يكون متعديا
ومما يدل على ان الحال لا يجوز ان تكون معرفة انها لا يجوز ان
يقوم مقام الفاعل فيما لم يسم فاعله لان الفاعل قد يضمر ويكون
معرفة فلو جاز ان يكون الحال معرفة لما امتنع ذلك كما لم يمتنع
في ظرف الزمان والمكان والجار والمجرور والمصدر على ما بينا فاعرفه

باب التمييز ٢٨

ان قال قايل ما التمييز قيل تبيين النكرة المفسرة للمبهم فان
قيل فما العامل فيه النصب قيل فعل وغير فعل فاما ما كان
العامل فيه فعلا نحو تصبب زيد عرقا وتفقا الكبش شحما فعرقا
وشحما كل واحد منهما منصوب بالفعل الذي قبله فان قيل
فهل يجوز تقديم هذا النوع على العامل فيه قيل اختلف النحويون
في ذلك فذهب سيبويه الى انه لا يجوز تقديم هذا النوع على عامله

وذلك لان المنصوب ها هنا هو الفاعل في المعنى الا ترى انك اذا
قلت تصبب زيد عرقا كان الفعل للعرق في المعنى لا لزيد
فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا
وذهب ابو عثمن المازني وابو العباس المبرد ومن تابعهما الى انه
يجوز تقديمه على العامل فيه واستدلوا على ذلك بقول الشاعر
اتهجر سلمى للفراق حبيبها • وما كان نفسا بالفراق تطيب
ولان هذا العامل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كما جاز
تقديم الحال على العامل فيها نحو راكبا جاء زيد لانه فعل متصرف
فكذلك ها هنا والصحيح ما ذهب اليه سيبويه واما ما استدل
به المازني والمبرد من البيت فان الرواية الصحيحة فيه وما
كان نفسي بالفراق تطيب وذلك لا حجة فيه ولئن صحت تلك الرواية
فنقول نصب نفسا بفعل مقدر كانه قال اعني نفسا واما قولهم
انه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كالحال قلنا هذا العامل
وان كان فعلا متصرفا الا ان هذا المنصوب هو الفاعل في المعنى
فلا يجوز تقديمه على ما بينا واما تقديم الحال على العامل فيها
فانما جاز لانك اذا قلت جاء زيد راكبا كان زيد هو الفاعل
لفظا ومعنى واذا استوفى الفعل فاعله تنزل راكبا منزلة المفعول
المحض فجاز تقديمه كالمفعول نحو عمرا ضرب زيد بخلاف التمييز

فانك اذا قلت تصبب زيد عرقا لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى
وكان الفاعل في المعنى هو العرق فلم يكن عرقا في حكم المفعول من
هذا الوجه لان الفعل قد استوفى فاعله لفظا لا معنى فلم يجز
تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل واما ما كان العامل فيه
غير فعل فنحو عندي عشرون رجلا وخمسة عشر درهما وما
اشبه ذلك فالعامل فيه هو العدد لانه مشبه بالصفة
المشبهة باسم الفاعل نحو حسن وشديد وما اشبه ذلك
ووجه المشابهة بينهما ان العدد يوصف به كما يوصف بالصفة
المشبهة باسم الفاعل فاذا كان في العدد نون نحو عشرين
او تنوين مقدر نحو خمسة عشر كان النون والتنوين مانعين
من الاضافة كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع فصار التمييز
فضلة كالمفعول وكذلك حكم ما كان منصوبا على التمييز ما كان
قبله حائل نحو لي مثله غلاما ولله دره رجلا فان الهاء منعت الاسم
بعدها ان يجر باضافة ما قبلها اليه كالفاعل الذي يمنع المفعول
من الرفع فنصب على التمييز كما ذكرناه فان قيل فلم وجب ان يكون
التمييز نكرة قيل لانه يبين ما قبله كما ان الحال يبين ما قبلها
فلما اشبه الحال وجب ان يكون نكرة فاما قول الشاعر ولقد
اغتدي وما صقع الديك على اودهم لحيته الصهيلا وقول الاخر

أحبّ الظهر ليس له سنام، بنصب الصهيل والظهر في الفعل أنه منصوب
على التشبيه بالمفعول كالضارب الرجل وقاعدة ان شاء الله تعالى

باب الاستثناء

إن قال قائل ما الاستثناء قيل إخراج بعض من كل بمعنى إلا نحو جاءني
القوم إلا زيدا فإن قيل ما العامل في المستثنى من الموجب النصب
قيل اختلف النحويون في ذلك، فذهب البصريون إلى أن العامل
هو الفعل بتوسط إلا، وذلك لأن هذا الفعل وإن كان لازما
في الأصل إلا أنه قوي بإلا فتعدى إلى المستثنى كما تعدى
الفعل بالحروف المعدية، ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول
معه نحو استوى الماء والخشبة، فإن الاسم منصوب بالفعل
المتقدم بتقوية الواو، فكذلك هاهنا، وذهب بعضهم إلى أن العامل
هو إلا بمعنى أستثني وهو قول الزجاج من البصريين، وذهب الفراء
من الكوفيين إلى أن إلا مركبة من إنّ ولا، ثم خففت إنّ
وأدغمت في لا فهي تنصب في الإيجاب اعتبارا بإنّ وترفع في
النفي اعتبارا بلا، والصحيح قول البصريين، فأما قول بعض البصريين
والزجاج إن العامل هو إلا بمعنى أستثني ففاسد من خمسة
أوجه، الوجه الأول أنه لو كان الأمر كما زعموا لوجب
أن لا يجوز في المستثنى إلا النصب ولا خلاف في جواز الرفع

والجر في النفي على البدل نحو ما جاءني أحد إلا زيدٌ وما مررت بأحدٍ
إلا زيدٍ، والوجه ~~الأول~~ الثاني أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني
الحروف ولا يجوز، ألا ترى أنك تقول ما زيدٌ قائما، فلو قلت ما زيدٌ
قائما على معنى نفيت زيدا قائما لم يجز، فكذلك هاهنا، والوجه
الثالث أنه يبطل بقولهم قام القوم غيرَ زيد فإن غير
منصوب فلا يخلو إما أن يكون منصوبا بتقدير إلا وإما أن
يكون منصوبا بنفسه وإما أن يكون منصوبا بالفعل الذي
قبله، بطل أن يقال إنه منصوب بتقدير إلا لأنا لو قدرنا
إلا لفسد المعنى لأنه يصير التقدير فيه قام القوم إلا غير زيد
وهذا فاسد، وبطل أن يقال إنه يعمل في نفسه لأن الشيء لا
يعمل في نفسه، فوجب أن يكون العامل هو الفعل المتقدم، وإنما
جاز أن يعمل فيه وإن كان لازما لأن غير موضوعة على
الإبهام ألا ترى أنك تقول مررت برجل غيرك فيكون كل
من عدا المخاطب داخلا تحت غيرك، فلما كان فيه هذا الإبهام
المفرط أشبه الظروف المبهمة نحو خلف وأمام ووراء وقدام
وما أشبه ذلك، وكما أن الفعل يتعدى إلى هذه الظروف من غير
واسطة فكذلك هاهنا، والوجه الرابع أنه تقول إذا قدرتم
استثني زيدا وهلا قدرتم امتنع زيد كما حكي عن أبي علي الفارسي

انه كان مع عضد الدولة في الميدان. فسأله عضد الدولة عن المستثنى
بماذا ينتصب. فقال له ابو علي ينتصب لان التقدير فيه استثنى زيدا.
فقال له عضد الدولة وهلا قدرت امتنع زيد فرفعته. فقال
ابو علي هذا الجواب الذي ذكرته لك جواب ميداني. واذا رجعنا
ذكرت لك الجواب الصحيح ان شاء الله. **الوجه الخامس** انا اذا اعملنا معنى
الا كان الكلام جملة واحدة. والكلام متى كان جملة واحدة كان
اولى من تقدير الجملتين. واما قول الفراء ان الا مركبة من ان
ولا. فدعوى تفتقر الى دليل. ولو قدرنا ذلك فنقول الحرف اذا
ركب مع حرف اخر تغير عما كان عليه في الاصل قبل التركيب. الا
ترى ان لو حرف يمتنع له الشيء لامتناع غيره. واذا ركبت
مع ما تغير ذلك المعنى وصارت بمعنى هلا. وكذلك ايضا اذا ركبت
مع لا كقوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا
الكمي المقنعا. وما اشبه ذلك. فكذلك ههنا. فان قيل فبماذا
يرتفع المستثنى في النفي. قيل يرتفع على البدل. ويجوز النصب
على اصل الباب. فان قيل فلم كان البدل اولى. قيل لوجهين
احدهما لموافقة اللفظ. فانه اذا كان المعنى واحدا فكون اللفظ
موافقا اولى لان اختلاف اللفظ يشعر باختلاف المعنى. فلذا
اتفقا كان لموافقة اللفظ اولى. **والوجه الثاني** ان البدل

يجري في تعلق العامل به مجراه لو ولي العامل والنصب في الاستثناء
على التشبيه بالمفعول. فلما كان البدل اقوى في حكم العامل كان
الرفع اولى من النصب على ما بينا. فان قيل فلم جاز البدل
في النفي ولم يجز في الايجاب. قيل لان البدل في الايجاب يؤدي
الى المحال. وذلك لان المبدل منه يجوز ان يقدر كانه ليس. واذا
قدرنا هذا في الايجاب كان محالا. لانه يصير التقدير جاءني الا
زيد ويصير المعنى ان جميع الناس جاؤني غير زيد. وهذا لا
يستحيل في النفي ما يستحيل في الايجاب لانه يجوز ان لا يجيئه احد
سوى زيد. فبان الفرق بينهما.

باب ٣٠ ما يجر به في الاستثناء

ان قال قائل لم اعربت غير اعراب الاسم الواقع بعد الا دون
سوى وسواء. قيل لان غيرا لما اقيمت ههنا مقام الا وكان
ما بعدها مجرورا بالاضافة. ولا بد لها في نفسها من اعراب
اعربت اعراب الاسم الواقع بعد الا. ليدل بذلك على ما يستحق الاسم
الذي بعد الا من الاعراب ويبقى حكم الاستثناء. واما سوى
وسواء فلزمهما النصب لانهما لا يكونان الا ظرفين. فلم يجز
ان ينتقل الاعراب اليهما كما جاز في غير. لان ذلك يؤدي الى
تمكنهما. وهما لا يكونان الا متمكنين. فلذلك لم يجز ان يعربا

اعراب الاسم الواقع الا. واما حاشى فاختلف النحويون فيها فذهب
سيبويه ومن تابعه من البصريين الى انه حرف جر وليس بفعل.
والدليل على ذلك انه لو كان فعلا لجاز ان يدخل عليه ما كما
يجوز ان يدخل على الافعال فيقال ما حاشى زيدا كما يقال ما خلا
زيدا. فلما لم يقل ذلك دل على انه ليس بفعل فوجب ان يكون حرفا.
وذهب الكوفيون الى انه فعل. ووافقهم ابو العباس المبرد من
البصريين واستدلوا على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاول
انه يتصرف. والتصرف من خصايص الافعال قال النابغة
وما ارى فاعلا في الناس يشبهه ولا احاشي من الاقوام من احد.
واذا ثبت انه متصرف وجب ان يكون فعلا. والوجه الثاني
انه يدخله الحذف والحذف انما يكون في الفعل لا في الحرف.
الا ترى انهم قالوا في حاشى لله حاش لله. ولهذا قرا اكثر
القراء حاش لله باسقاط الالف والوجه الثالث ان لام
الجر يتعلق به في قوله حاشى لله. وحرف الجر انما يتعلق بالفعل
لا بالحرف لان الحرف لا يتعلق بالحرف. والصحيح ما ذهب
اليه البصريون. واما قول الكوفيين انه يتصرف بدليل
قوله ولا احاشي فليس فيه حجة. لان قوله احاشي ماخوذ من
لفظ حاشى. وليس متصرفا. كما يقال بسمل وهلل وحمدل وسبحل

وحولق. واذا قال بسم الله ولا اله الا الله. والحمد لله. وسبحان الله ولا
حول ولا قوة الا بالله. فكما ان هذه الاشياء لا تتصرف. فكذلك
ها هنا. وقولهم انه يدخله الحذف. والحذف لا يدخل الحرف.
قلنا لا نسلم بل الحذف قد يدخل الحرف. الا ترى انهم قالوا في
رب رب وقد قرئ بهما. قال الله تعالى ربما يود الذين كفروا
لو كانوا مسلمين. قرئ بالتشديد والتخفيف. وفي رب اربع لغات
بضم الراء. وتشديد الباء. وتخفيفها. وبفتح الراء. وتشديد الباء.
وتخفيفها. وكذلك حكيتم عن العرب انهم قالوا في سوف افعل سو افعل
وهو حرف. وزعمتم ان الاصل في سافعل سوف افعل. وحذفت
الفاء والواو معا. فدل على ان الحذف يدخل الحرف. واما قولهم
ان لام الجر يتعلق به. قلنا لا نسلم فان اللام في قولهم حاشى لله
زايدة لا يتعلق بشيء. كقوله تعالى عسى الله ان يكون ردف لكم
اي ردفكم. وكقوله تعالى الذين هم يرهبون. وما اشبه لربهم
ذلك. وانما زيدت اللام مع هذا الحرف تقوية له لما كان يدخله
من الحذف. فدل على انه ليس بفعل. وانه حرف. واما خلا فانها تكون
فعلا او حرفا. فاذا كانت فعلا كان ما بعدها منصوبا. وفيها
ضمير الفاعل. واذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا. لانها حرف
جر. فان دخل عليها ما كانت فعلا ولم يجز ان تكون حرفا. لانها

مَعَ مَا بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ وَاِذَا كَانَتْ فِعْلًا مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبًا
لَا غَيْرُ قَالَ الشَّاعِرُ اَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا
مُحَالَةَ زَائِلُ وَسَنَذْكُرُهُ فِي بَابِ مَا يُنْصَبُ بِهِ بِالْاِسْتِثْنَاءِ
فَاعْرِفْهُ اِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى

بَابُ مَا يُنْصَبُ فِي الْاِسْتِثْنَاءِ

اِنْ قَالَ قَائِلٌ لِمَ عَمِلَتْ مَا عَدَا وَمَا خَلَا وَلَيْسَ وَلَا يَكُونُ النَّصْبَ
قِيلَ لِاَنَّهَا اَفْعَالٌ اَمَّا مَا عَدَا وَمَا خَلَا فَهُمَا فِعْلَانِ لِاَنَّ مَا اِذَا
دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا كَانَا مَعَهَا بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ وَاِذَا كَانَا بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ
اِنْتَفَتْ عَنْهُمَا الْحَرْفِيَّةُ وَجَبَ لَهُمَا الْفِعْلِيَّةُ وَكَانَ فِيهِمَا ضَمِيرُ الْفَاعِلِ
وَكَانَ مَا بَعْدَهُمَا مَنْصُوبًا وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ اَنَّهُ يَجُرُّ بَعْدَ اِذَا لَمْ
يَكُنْ مَعَهَا مَا فَيَجُرُّ بِهَا مَجْرَى خَلَا تَارَةً تَكُونُ فِعْلًا فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا
مَنْصُوبًا وَتَارَةً تَكُونُ حَرْفًا فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا مَجْرُورًا فَاَمَّا سِيبَوَيْهِ
فَلَمْ يَذْكُرْ بَعْدَ عَدَا اِلَّا النَّصْبَ لَا غَيْرُ وَاَمَّا لَيْسَ وَلَا يَكُونُ فَاِنَّمَا وَجَبَ
اَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهُمَا مَنْصُوبًا لِاَنَّهُمَا خَبَرٌ لَهُمَا لِاَنَّ التَّقْدِيرَ فِي قَوْلِكَ
جَاءَنِي الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ عَمْرًا اَيْ لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ
بَعْضُهُمْ عَمْرًا فَبَعْضُهُمْ الْاِسْمُ وَمَا بَعْدَهُ الْخَبَرُ وَخَبَرُ لَيْسَ وَلَا يَكُونُ
مَنْصُوبٌ كَمَا لَوْ لَمْ يَكُونَا فِي الْاِسْتِثْنَاءِ فَاِنْ قِيلَ فَلِمَ لَزِمَا لَفْظًا وَاحِدًا
فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّاْنِيثِ قِيلَ لِاَنَّهُمَا لَمَّا اسْتُعْمِلَا فِي الْاِسْتِثْنَاءِ
قَامَا مَقَامَ اِلَّا وَاِلَّا لَا يَتَغَيَّرُ لَفْظُهُ فَكَذَلِكَ مَا قَامَ مَقَامَهُ لِيَدُلُّوا

عَلَى اَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ فَاِنْ قِيلَ فَلِمَ لَا يَجُوزُ اَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِمَا بِالْوَاوِ
وَلَا فَيُقَالُ ضَرَبْتُ الْقَوْمَ لَيْسَ زَيْدًا وَلَا عَمْرًا وَاَكْرَمْتُ الْقَوْمَ لَا يَكُونُ
زَيْدًا وَلَا عَمْرًا قِيلَ لِاَنَّ الْعَطْفَ بِالْوَاوِ وَلَا لَا يَكُونُ اِلَّا بَعْدَ النَّفْيِ
فَلَمَّا اُقِيمَا هَهُنَا مَقَامَ اِلَّا غُيِّرَا عَنْ اَصْلِهِمَا فِي النَّفْيِ فَلَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ عَلَيْهِمَا

[illegible]

بَابُ كَمْ ٣٢

اِنْ قَالَ قَائِلٌ لِمَ بُنِيَتْ كَمْ عَلَى السُّكُونِ قِيلَ اِنَّمَا بُنِيَتْ لِاَنَّهَا لَا تَخْلُو
اِمَّا اَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةً اَوْ خَبَرِيَّةً فَاِنْ كَانَتْ اسْتِفْهَامِيَّةً
فَقَدْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَى حَرْفِ الْاِسْتِفْهَامِ وَاِنْ كَانَتْ خَبَرِيَّةً فَهِيَ نَقِيضَةُ
رُبَّ لِاَنَّ رُبَّ لِلتَّقْلِيلِ وَكَمْ لِلتَّكْثِيرِ وَهُمْ يَحْمِلُونَ الشَّيْءَ عَلَى ضِدِّهِ
كَمَا يَحْمِلُونَ عَلَى نَظِيرِهِ فَبُنِيَتْ كَمْ حَمْلًا عَلَى رُبَّ وَاِنَّمَا بُنِيَتْ عَلَى السُّكُونِ
لِاَنَّهُ الْاَصْلُ فِي الْبِنَاءِ فَاِنْ قِيلَ لِمَ وَجَبَ اَنْ يَقَعَ كَمْ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ
قِيلَ لِاَنَّهَا اِنْ كَانَتْ اسْتِفْهَامِيَّةً فَالْاِسْتِفْهَامُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ
وَاِنْ كَانَتْ خَبَرِيَّةً فَهِيَ نَقِيضَةُ رُبَّ وَرُبَّ مَعْنَاهَا التَّقْلِيلُ وَالتَّقْلِيلُ
يُضَارِعُ النَّفْيَ وَالنَّفْيُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ كَالْاِسْتِفْهَامِ فَاِنْ قِيلَ فَلِمَ
كَانَ مَا بَعْدَهَا فِي الْاِسْتِفْهَامِ مَنْصُوبًا وَفِي الْخَبَرِ مَجْرُورًا قِيلَ نُصِبَ
مَا بَعْدَهُ وَفِي الْخَبَرِ بِمَنْزِلَةِ عَدَدٍ ~~الْمُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا فَجُعِلَتْ فِي الْاِنْجِرَارِ~~ مَا
بَعْدَهُ وَاِنَّمَا جُعِلَتْ فِي الْاِسْتِفْهَامِ بِمَنْزِلَةِ عَدَدٍ يُنْصَبُ مَا بَعْدَهُ
لِاَنَّهَا فِي الْاِسْتِفْهَامِ بِمَنْزِلَةِ عَدَدٍ يَصْلُحُ لِلْعَدَدِ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ

[illegible]

لأن المستفهم يسأل عن عدد قليل وكثير ولا يعلم مقدار ما يستفهم
عنه فجعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير
وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين وهو ينصب ما بعده فلهذا كان ما بعدها
في الاستفهام منصوبا وأما في الخبر فلا يكون إلا للتكثير فجعلت
بمنزلة العدد الكثير وهو يجر ما بعده فلهذا كان ما بعدها مجرورا
في الخبر لأنها نقيضة رب ورب تجر ما بعدها فكذلك ما
حمل عليها فإن قيل فلم جاز النصب مع الفصل في الخبر قيل إنما جاز
النصب عدولا عن الفصل بين الجار والمجرور لأن الجار والمجرور
بمنزلة الشيء الواحد وليس الناصب مع المنصوب بمنزلة الشيء
الواحد على أن بعض العرب ينصب بها في الخبر من غير فصل ويجر بها
في الاستفهام حملا لإحداهما على الأخرى فإن قيل فلم إذا كانت
استفهامية لم تبين إلا بالمفرد النكرة فإذا كانت خبرية جاز أن
تبين بالمفرد والجمع قيل لأنها إذا كانت استفهامية حملت على
عدد أحد عشر رجلا وتسع وتسعون امرأة فلذلك لم يجز أن يبين
إلا بالمفرد النكرة وإذا كانت خبرية حملت على عدد يجر ما بعده
والعدد الذي يجر ما بعده يجوز أن يبين بالمفرد والجمع
وأما اختصاصهما بالتنكير فيهما جميعا فلأن كم لما كانت للتكثير
والتكثير والتقليل لا يصح إلا في النكرة لا في المعرفة لأن

المعرفة تدل على شخص مختص فلا يصح فيه التقليل ولا التكثير ولهذا
كانت رب تختص بالنكرة لأنها لما كانت للتقليل والتقليل
إنما يصح في النكرة لا في المعرفة كما بينا في كم فاعرفه إن شاء الله تعالى

باب العدد ٣٣

إن قال قائل لم أدخلت الهاء من الثلاثة إلى العشرة في المذكر نحو خمسة
رجال ولم تدخل في المؤنث نحو خمس نسوة قيل إنما فعلوا ذلك للفرق
بينهما فإن قيل فهلا عكسوا وكان الفرق واقعا قيل لأربعة أوجه
الوجه الأول أن الأصل في العدد أن يكون مؤنثا والأصل في
المؤنث أن يكون بالهاء والمذكر هو الأصل فأخذ الأصل وبقي
المؤنث بغير هاء والوجه الثاني أن المذكر أخف من المؤنث فلما
كان المذكر أخف من المؤنث احتمل الزيادة والمؤنث لما كان
أثقل لم يحتمل الزيادة والوجه الثالث أن الهاء زيدت للمبالغة
كما زيدت في علامة ونسابة والمذكر أفضل من المؤنث فكان
أولى بزيادتها والوجه الرابع أنهم لما كانوا يجمعون ما كان
على مثال فعال في المذكر بالهاء نحو غراب وأغربة ويجمعون ما كان
على هذا المثال في المؤنث بغير هاء نحو عناق وأعنق حملوا العدد
على الجمع فأدخلوا الهاء في المذكر وأسقطوها في المؤنث وكذلك
حكمهما بعد التركيب إلا العشرة فإنها تتغير لأنها تكون في حال

التركيب في المذكر بغير هاء وفي المؤنث بالهاء لانهم لما ركبوا
الآحاد مع العشرة وصيرت معها بمنزلة اسم واحد كرهوا
ان يثبتوا الهاء في العشرة لئلا تصير بمنزلة الجمع بين تأنيثين
في اسم واحد على لفظ واحد فان قيل فلم بني ما زاد على
العشرة من احد عشر الى تسعة عشر قيل لان الاصل
في احد عشر واحد وعشرة فلما حذف واو العطف ضمنا معنى
حرف العطف فلما تضمنا معنى الحرف وجب ان يبنيا وبنيا
على حركة لان لهما حالة تمكن قبل البناء وكان
الفتح اولى به لانه اخف الحركات وكذلك سائرها
فان قيل فلم بنوا اثنين في اثني عشر قيل لوجهين احدهما
ان علم التثنية فيه هو علم الاعراب فلو نزعوا منه الاعراب
لسقط معنى التثنية والثاني ان اعرابه في وسطه وفي
حال التركيب لم يخرج عن ذلك فوجب ان يبقى على ما كان
عليه وبني عشر لوجهين احدهما ان يكون بني على قياس
اخواته لتضمنه معنى حرف العطف والثاني ان يكون
بني لانه قام مقام النون من اثنين فلما قام مقام الحرف
وجب ان يبنى وليس هو كالمضاف والمضاف اليه لان
كل واحد من المضاف والمضاف اليه له حكم في نفسه

بخلاف اثني عشر الا ترى انك اذا قلت ضربت اثني عشر رجلا كان
الضرب واقعا بالعشرة والاثنين كما لو قلت ضربت اثنين
ولو قلت ضربت غلام زيد لكان الضرب واقعا للغلام دون
زيد فلهذا قلنا ان العشر قام مقام النون وخالف المضاف اليه
فان قيل فلم حذفت الواو من احد عشر الى تسعة عشر وجعل
الاسمان اسما واحدا قيل انما فعلوا ذلك حملا على العشرة وما
قبلها من الآحاد لقربها منها ليكون على لفظ الاعداد المفردة
وان كان الاصل هو العطف والذي يدل على ذلك انهم اذا بلغوا
الى العشرين ردوها الى العطف لانه الاصل وانما ردوها
اذا بلغوا الى العشرين لبعدها عن الآحاد فان قيل هلا اشتقوا
من لفظ الاثنين كما اشتقوا من لفظ الثلثة والاربعة نحو
الثلثين والاربعين قيل لانهم لو اشتقوا من لفظ الاثنين
لما كان يتم معناه الا بزيادة واو ونون او ياء ونون
فكان يؤدي الى ان يكون له اعرابان وذلك لا يجوز فلم
يبق من الآحاد شيء يشتق منه الا العشرة فاشتقوا من
لفظها عددا عوضا عن اشتقاقهم من لفظ الاثنين فقالوا
عشرون فان قيل فلم كسروا العين من عشرين قيل لانه
لما كان الاصل ان يشتق من لفظ الاثنين واول الاثنين

مكسور كسروا اول العشرين ليدلوا بالكسر على الاصل. فان قيل
فلم وجب ان يكون ما بعد احد عشر الى تسعة وتسعين واحدا نكرة
منصوبة. قيل انما كان واحدا نكرة لان المقصود من ذكر النوع
تبيين المعدود من اي نوع هو. وهذا يحصل بالواحد النكرة.
وكان الواحد النكرة اولى من الواحد المعرفة. لان الواحد
النكرة اخف من الواحد المعرفة. ولا يلزم فيه ما يلزم في
العدد الذي يضاف الى ما بعده. لانه ليس بمضاف فيتوهم
انه جزء مما يليه كما يلزم في المضاف. فلذلك وجب
ان يكون واحدا نكرة. وانما وجب ان يكون منصوبا لان
من احد عشر الى تسعة عشر اصله التنوين. فانما حذف للبناء
كانه موجود باللفظ. لانه لم يقم مقامه شيء. فيبطل حكمه
وكان باقيا في الحكم فمنع من الاضافة. واما العشرون الى
التسعين ففيه النون فمنعت من الاضافة. فانتصب على
التمييز على ما بيناه في بابه. فان قيل فلم اذا بلغت الى
المائة اضيفت الى الواحد. قيل لان المائة حملت على العشرة
من وجه لانها عقد مثلها وحملت على التسعين لانها تليها
فالزمت الاضافة تشبيها بالعشرة وبنيت بالواحد
تشبيها بالتسعين. فان قيل فلم قالوا ثلثمائة ولم يقولوا ثلث مئين

قيل كان القياس ان يقال ثلث مئين الا انهم اكتفوا بلفظ المائة
لانها تدل على الجمع. وهم يكتفون بلفظ الواحد عن الجمع قال الله تعالى
ثم يخرجكم طفلا اي اطفالا. وقال الشاعر كلوا في بعض بطنكم
تعفوا فان زمانكم زمن خميص اي في بعض بطونكم. والشواهد
على هذا النحو كثيرة. فان قيل فلم اجري الالف مجرى المائة في
الاضافة الى الواحد. قيل لان الالف عقد كما ان المائة عقد
فان قيل فلم يجمع الالف اذا دخل على الآحاد ولم يفرد مع الآحاد كالمائة
قيل لان الالف ظرف كما ان الواحد ظرف لان الواحد اول
والالف آخر ثم تكرر الاعداد. فلذلك اجري مجرى ما يضاف
الى الآحاد. فاعرفه ان شاء الله تعالى.

باب النداء ١٤

ان قال قائل لم بني المنادى المفرد المعرفة. قيل لوجهين احدهما انه
اشبه كاف الخطاب وذلك من ثلثة اوجه. والتعريف والافراد (الخطاب)
لان كل واحد منهما يتصف بهذه الثلثة. فلما اشبه كاف
الخطاب من هذه الاوجه صار مبنيا. كما ان كاف الخطاب
مبنية. والوجه الثاني انه اشبه الاصوات لانه صار
غاية ينقطع عندها الصوت. والاصوات مبنية فكذلك
ما اشبهها. فان قيل فلم بني على حركة قيل لان له حالة

تمكن قبل الابتداء فبني على حركة تفضيلا له على ما بني وليس له
حالة تمكن. فان قيل فلم كانت الحركة ضمة قيل لثلاثة اوجه
الوجه الاول انه لو بني على الفتح لالتبس بما لا ينصرف ولو بني
بالكسر لالتبس بالمضاف الى النفس. فاذا بطل بناؤه على الفتح
والكسر تعين الضم. والوجه الثاني انه بني على الضم فرقا بينه وبين
المضاف لانه لو كان المضاف مضافا الى النفس كان مكسورا.
ولو كان مضافا الى غيرك كان منصوبا فبني على الضم لئلا
يلتبس بالمضاف لان الضم لا يدخل المضاف. والوجه الثالث
انه بني على الضم لانه لما كان غاية يتم بها الكلام وينقطع
عندها اشبه قبل وبعد فبنوه على الضم كما بنوهما على الضم.
فان قيل فلم جاز في وصفه الرفع والنصب نحو يا زيد الظريف
والظريف قيل جاز الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا
على الموضع والاختيار عندي هو النصب لان الاصل في وصف
المبني هو الحمل على الموضع لا على اللفظ فان قيل ولم جاز الحمل
ما هو على اللفظ وضمة زيد ضمة بناء وضمة الصفة ضمة
اعراب قيل لان الضم لما اطرد في كل اسم منادى مفرد
اشبه الرفع الفاعل لاطراده فيه فلما اشبه الرفع جاز
ان يتبعه الرفع غير ان هذا الشبه لم يخرجها عن كونها ضمة بناء.

مشبهة بالمفعول واسماؤها مشبهة بالفاعل والمفعول يجوز تقديمه
على الفاعل فكذلك ما كان مشبها به. فان قيل فهل يجوز تقديم اخبارها
على انفسها قيل يجوز ذلك فيما لم يكن في اوله ما نحو قائما كان
زيد وانما جاز ذلك لانه لما كان مشبها بالمفعول والعامل
فيه متصرف جاز تقديمه عليه كالمفعول نحو عمرا ضرب زيد.
فان قيل فلم لم يجز تقديم اسمائها عليها انفسها كما يجوز
تقديم اخبارها عليها قيل انما لم يجز تقديم اسمائها عليها
لان اسماءها على انفسها لا يجوز تقديم اخبارها عليها.
قيل انما لم يجز تقديم اسمائها عليها لان اسماءها مشبهة
بالفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل فكذلك ما كان
مشبها به. وجاز تقديم اخبارها عليها لانها مشبهة بالمفعول
والمفعول يجوز تقديمه على الفعل كما بينا. فان قيل فلم لم يجز
تقديم خبر ما في اوله ما عليه قيل لان ما في اوله ما عدا وما ‎غير ما
دام للنفي والنفي له صدر الكلام كالاستفهام فكما ان
الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله نحو عمرا اضرب زيد
فكذلك النفي لا يعمل ما بعده فيما قبله نحو قائما ما زال زيد.
وقد ذهب بعض النحويين الى انه يجوز خبر ما زال عليها
وذلك لان ما للنفي وزال فيها معنى النفي والنفي اذا دخل النفي

صار ايجابا واذا صار ايجابا صار قولك ما زال زيد قائما بمنزلة
كان زيد قائما وكما يجوز ان تقول قائما كان زيد فكذلك
يجوز ان تقول قائما ما زال زيد واجمعوا على انه لا يجوز
تقديم خبرها ما دام عليها وذلك لان ما فيها مع الفعل بمنزلة
المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه فان قيل فهل يجوز
تقديم خبر ليس عليها قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
الكوفيون الى انه لا يجوز تقديم خبرها عليها نفسها
وذهب اكثر البصريين الى جوازه لانه لما جاز تقديم خبرها
على اسمها جاز تقديم خبرها عليها نفسها والاختيار عندي
ما ذهب اليه الكوفيون لان ليس فعل لا يتصرف والفعل انما
يتصرف عمله اذا كان متصرفا في نفسه اذا لم يكن متصرفا
في نفسه لم يتصرف عمله واما قولهم انه لما جاز تقديم خبرها
عليها فهو فاسد لان تقديم خبرها على اسمها لا يخرجه عن كونه
متأخرا عنها وتقديم خبرها عليها يوجب كونه متقدما
عليها وليس من ضرورة ان يعمل الفعل فيما بعده يجب ان يعمل
فيما قبله ثم نقول انما جاز تقديم خبرها على اسمها لانها
اضعف من كان لان كان يتصرف ويجوز تقديم خبرها عليها
واقوى من ما لان ما حرف ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها

وان الاسم مبني فلهذا كان الاقيس هو النصب ويجوز الرفع عندي
على تقدير مبتدأ محذوف والتقدير انت الظريف ويجوز النصب
على تقدير فعل والتقدير فيه اعني الظريف ويؤيد فيه الرفع
تقدير المبتدأ والنصب له تقدير الفعل ان المنادى اشبه
الاسماء المضمرة والاسماء المضمرة لا توصف فان قيل ولم جاز في العطف
ايضا الرفع والنصب نحو يا زيد والحارث والحارث قيل
انما جاز الرفع والنصب في العطف لما بيناه في الوصف من الحمل
تارة على اللفظ وتارة على الموضع قال الله تعالى يا جبال اوبي معه
والطير معا بالرفع والنصب حمله على اللفظ فمن قرأ بالرفع حمله على اللفظ
ومن قرأ بالنصب حمله على الموضع فان قيل فلم كان المضاف والنكرة
منصوبين قيل لان الاصل في كل منادى ان يكون منصوبا
لانه مفعول الا انه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه
فبني وما سواه على الاصل فان قيل فما العامل فيه النصب قيل
اختلف النحويون في ذلك فذهب بعضهم الى ان العامل
فيه النصب فعل مقدر والتقدير فيه ادعو زيدا او اناد زيدا
وذهب آخرون الى انه منصوب بيا لانها نابت عن ادعو واناد
والذي يدل على ذلك انه يجوز فيه الامالة نحو يا زيد والامالة
لا تجوز في الحروف الا انه لما قام مقام الفعل جازت فيه الامالة

فان قيل ليس النكرة والمضاف مخاطبين فهلا بنيا لوقوعهما موقع
اسماء الخطاب كما بني المفرد. قيل لوجهين احدهما ان المفرد
وقع بنفسه موقع اسماء الخطاب. واما المضاف فيتعرف بالمضاف
اليه لم يقع موقع اسماء الخطاب كالمفرد. واما النكرة فبعيدة
الشبه من اسماء الخطاب فلم يجز بناؤها والوجه الثاني انا لو
سلمنا ان المضاف والنكرة وقعا موقع اسماء الخطاب الا
انه لا يلزم بناؤهما لانه عرض فيهما ما يمنع من البناء. وهو
وجود المضاف اليه لانه جرى مجرى التنوين. ووجود التنوين
يمنع البناء فكذلك ما يقوم مقامه. واما النكرة فتنصب ليفصل بينها وبين
النكرة التي يقصد قصدها. وكانت النكرة التي يقصد قصدها اولى
بالتغيير لانها هي المخرجة عن بابها فكانت اولى بالتغيير. فان قيل
فهل يجوز حذف حرف النداء. قيل يجوز حذف حرف النداء الا مع
النكرة والمبهم لان الاصل فيهما النداء باي نحو يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل.
فلما حذفوا ايا والالف واللام لم يطرحوا حرف النداء لئلا يؤدي
ذلك الى الاجحاف بالاسم. فان قيل فهل يجوز في وصف اي ما
ما جاز في وصف زيد نحو يا زيد الظريف. قيل اختلف النحويون
في ذلك فذهب جماهير النحويين الى انه لا يجوز فيه الا الرفع
لان الرجل هاهنا هو المنادى في الحقيقة الا انهم ادخلوا ايا.

توصلا الى نداء ما فيه الالف واللام فلما كان هو المنادى في الحقيقة
لم يجز فيه الا الرفع مع كونه صفة ايذانا بانه المقصود بالنداء وذهب
ابو عثمان المازني الى انه يجوز فيه النصب نحو يا ايها الرجل كما يجوز
يا زيد الظريف. وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال. فان
قيل ولم لم يجمعوا بين يا والالف واللام. قيل لان يا تفيد
التعريف والالف واللام تفيد التعريف فلم يجمعوا بين علامتي
تعريف اذ لا يجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة. فان قيل
فقولهم يا زيد هل يتعرف بالنداء او بالعلمية. قيل في ذلك وجهان
احدهما انا نقول ان تعريف العلمية زال عنه وحدث فيه تعريف
النداء والقصد. فلم يجتمع فيه تعريفان. والثاني انا نسلم ان تعريف
النداء والعلمية اجتمعا فيه. ولكن جاز ذلك لانا منعنا من الجمع بين
التعريفين اذا كانا بعلامة لفظية كما مع الالف واللام والعلمية
ليست بعلامة لفظية. فبان الفرق بينهما. فان قيل اليس قد قال الشاعر
فديتك يا التي تيمت قلبي. وقال الاخر فيا الغلامان اللذان فرا.
فكيف جاز الجمع بين يا والالف واللام. قيل اما قوله فديتك يا التي
تيمت قلبي وانت بخيلة بالود عني. فانما جمع بين يا والالف واللام
لان الالف واللام في الاسم الموصول ليستا للتعريف لانه انما
يتعرف بصلته لا بالالف واللام. فلما كانا فيه زائدين لغير التعريف
جاز ان يجمع بين يا وبينهما. واما قول الاخر فيا الغلامان اللذان فرا.

إياكما أن تكسباني شرا • فالتقدير فيا أيها الغلامان فحذف
الموصوف وأقام الصفة مقامه لضرورة الشعر • وما جاء للضرورة
لا يورد نقضا • فإن قيل فقد قالوا يا الله فقد جمعوا بين يا والألف
واللام • قيل إنما جاز أن يجمعوا بينهما لوجهين أحدهما أن الألف واللام
عوض عن حرف سقط من نفس الاسم • فإن أصله الإله فأسقطوا الهمزة من
أوله وجعلوا الألف واللام عوضا منها • والذي يدل على ذلك أنهم
جوزوا قطع الهمزة ليدلوا على أنها قد صارت عوضا عن همزة قطع • فلما
كانت عوضا عن همزة القطع وهي حرف من نفس الاسم لم يمتنع أن
يجمعوا بينهما • والوجه الثاني أنه إنما جاز في هذا الاسم خاصة لأنه
كثر في استعمالهم فخف على ألسنتهم فجوزوا فيه ما لا يجوز في غيره • فإن
قيل فلم ألحقت الميم المشددة في آخر هذا الاسم نحو اللهم • قيل اختلف
النحاة في ذلك فذهب البصريون إلى أنها عوض من يا التي للتنبيه والهاء
مضمومة لأنه نداء • ولهذا لا يجوز أن يجمعوا بينهما فلا يقولون يا اللهم
لئلا يجمعوا بين العوض والمعوض • وذهب الكوفيون إلى أنها ليست عوضا
من يا • وإنما الأصل فيه يا الله أمنا بخير إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى
على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفا • كما قالوا ايش والأصل أي
شيء • وقالوا ويلمه والأصل ويل أمه • وهذا كثير في كلامهم فكذلك
هاهنا • قالوا والذي يدل على أنها ليست عوضا أنهم يجمعون بينهما
قال الشاعر إني إذا ما حدث ألما • أقول يا اللهم يا اللهما • وقال الآخر

وما عليك أن تقولي كلما • سبحت أو صليت يا اللهما • اردد علينا شيخنا مسلما •
فجمع بين الميم ويا • ولو كانت عوضا عنها لما جمع بينهما لأن العوض والمعوض
لا يجتمعان • والصحيح ما ذهب إليه البصريون • وأما قول الكوفيين إن
أصله يا الله أمنا بخير فهو فاسد لأنه لو كان الأمر على ما ذهبوا إليه
لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي عن هذا المعنى • ولا شك أنه
يجوز أن يقال اللهم العنه • اللهم اخزه • اللهم أهلكه • وما أشبه ذلك
قال الله تعالى وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر
علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم • لو كان الأمر على ما ذهبوا إليه
لكان التقدير أمنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا
حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم • ولا شك أن هذا التقدير
ظاهر الفساد إذ لا يكون أمهم بالخير أن يمطر عليهم حجارة من السماء
أو يؤتوا بعذاب أليم • وقولهم إنه يجوز أن يجمع بين الميم ويا بدليل
ما أنشدوه فلا حجة فيه لأنه إنما جمع بينهما لضرورة الشعر ولم
يعتد الكلام في حال الضرورة وإنما سهل الجمع بينهما للضرورة أن العوض
في آخر الكلمة • ثم الجمع بين العوض والمعوض جائز في ضرورة الشعر كما
قال الشاعر هما نفثا في في من فمويهما • فجمع بين الواو
والميم وهي عوض منها فكذلك هاهنا فاعرفه إن شاء الله وحده •

باب الترخيم

ان قال قائل ما الترخيم قيل حذف آخر الاسم في النداء فان قيل
فلم خص الترخيم بالنداء قيل لكثرة دوره في الكلام فحذف طلبا
للتخفيف وهو باب تغيير الا ترى انه عرض فيه حذف حرف الاعراب
والتنوين فلما كان تغيير فالتغيير يونس بالتغيير فان قيل فهل يجوز
ترخيم ما كان على ثلثة احرف قيل اختلف النحويون في ذلك
فذهب البصريون الى انه لا يجوز ترخيم ذلك لان الترخيم انما
دخل الكلام لاجل التخفيف وما كان على ثلثة احرف هو في غاية
الخفة فلا يحتمل الحذف لان الحذف منه يؤدي الى الاجحاف به
وذهب الكوفيون الى انه يجوز ترخيمه اذا كان اوسطه متحركا
وذلك نحو قولك في عنق يا عن وفي كتف يا كت وما اشبه ذلك
لان في الاسماء ما يماثله ويضاهيه نحو يد وغد ودم والاصل
في يد يدي وفي غد غدو وفي دم دمو بدليل قولهم يديان
ودموان وقيل دميان ايضا فنقصوها للتخفيف فبقيت يد وغد
ودم فكذلك ههنا وهذا فاسد من وجهين احدهما ان الحذف
في هذه الاسماء قليل في الاستعمال بعيد عن القياس اما قلته في
الاستعمال فظاهر لانها كلمات يسيرة معدودة واما بعده
عن القياس فلان القياس يقتضي ان حرف العلة اذا تحرك وانفتح
ما قبله ان يقلب الفا ولا يحذف فلما حذف ههنا في دمو

دل على انه على خلاف القياس والوجه الثاني انهم انما حذفوا
الياء والواو من يد وغد ودم لاستثقال الحركات عليها لان الاصل
فيها يدي وغدو ودمو اما في باب الترخيم فانما وقع الحذف فيه
على خلاف القياس لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه ولم يوجد ههنا
لانه في غاية الخفة فلا حاجة بنا الى تخفيفه بالحذف فان قيل
فلم جاز ترخيم ما فيه علامة التانيث نحو قولك في ثبة يا ثب
وما اشبه ذلك قيل لان تاء التانيث بمنزلة اسم ضم الى اسم وليست
من بناء الاسم فجاز حذفها كما يحذف الاسم الثاني من الاسم المركب تقول
في ترخيم حضرموت يا حضر وفي بعلبك يا بعل وما اشبه ذلك فان قيل
فهل يجوز ترخيم المضاف قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون
الى انه لا يجوز ترخيمه لان الترخيم انما يكون فيما يؤثر النداء فيه البناء
والمضاف لم يؤثر فيه النداء البناء فلذلك لا يجوز ترخيمه وذهب الكوفيون
الى انه يجوز ترخيمه واحتجوا بقول زهير بن ابي سلمى خذوا حظكم يا آل عكرم
واحفظوا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر اراد يا آل عكرمة فحذف
التاء للترخيم وهو عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان واحتجوا ايضا
بقول الشاعر ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي ميتة فيجيب
اراد ابا عروة الا انه حذف التاء للترخيم واحتجوا ايضا بقول الآخر
اما ترين اليوم ام حمز قاربت بين عنقي وجمزي

اراد ام حمزة فحذف التا للترخيم فدل على جوازه وما انشدوه
لا حجة فيه لانه رخمه للضرورة وترخيم المضاف يجوز في ضرورة الشعر
كما يجوز الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر قال الشاعر
الا اضحت حبالكم رماما ۞ واضحت منك شاسعة اماما
يريد امامة ۞ وقال الاخر
ان ابن حارث ان اشتق لرؤيته ۞ او امتدحه فان الناس قد علموا
يريد ابن حارثة وهذا كثير في كلامهم فان قيل فهل يجوز ترخيم
الاسم المفرد الذي قبل آخره حرف ساكن يحذف آخره مع الحرف
الساكن نحو ان تقول في سبطر يا سب او لا قيل اختلف النحويون
في ذلك فذهب البصريون الى انه لا يجوز ذلك لانه كما بقيت حركة
الاسم المرخم بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم فكذلك
السكون لانه موجود في الساكن حسب وجود الحركة في المتحرك فكما
بقيت الحركة في المتحرك فكذلك في الساكن وذهب الكوفيون
الى ان ترخيمه بحذف الحرف الاخير منه وحذف الحرف الساكن
الذي قبله وذلك لان الحرف اذا سقط من هذا النحو بقي آخره
ساكنا فلو قلنا انه لا يحذف لادى ذلك الى ان يشابه الادوات
وما اشبهها من الاسما وذلك لا يجوز وهذا ليس بصحيح لانه لو كان هذا
معتبرا لكان ينبغي ان يحذف الحرف المكسور لئلا يؤدي الى ان يشابه

المضاف الى المتكلم ولا قايل به فدل على فساد ما ذهبوا اليه
فان قيل فلم جاز ان يبنى المرخم على الضم في احد القولين كما جاز
ان يبقى على حركته وسكونه قيل لانهم قدروا بقية الاسم
المرخم بمنزلة اسم لم يحذف منه شي فبنوه على الضم نحو يا حار
ويا مال كما لم يحذف منه شي فاعرفه ان شا الله تعالى

٣٦

باب الندبة

ان قال قايل ما الندبة قيل تفجع يلحق النادب عند فقد المندوب
واكثر ما يلحق ذلك النسا لضعفهن عن تحمل المصايب فان قيل
فما علامة الندبة قيل وا او يا في اوله والف وها في آخره
وانما زيدت وا او يا في اوله والف وها في آخره ليمد بها صوته
ليكون المندوب بين صوتين مديدين وزيدت الها بعد الالف
لان الالف خفية والوقف عليها يزيدها خفا فزيدت الها عليها
في الوقف لتظهر الالف بزيادتها بعدها في الوقف فان قيل فلم وجب
ان لا يندب الا باعرف اسمايه واشهرها قيل ليكون ذلك عذرا
للنادب عند السامعين لانهم اذا اعذروه شاركوه في التفجع
واذا شاركوه في التفجع هانت عليه المصيبة فان قيل فلم الحقت
الف الندبة آخر المضاف اليه نحو يا عبد الملكاه ولم تلحق آخر
الصفة نحو يا زيد الظريفاه قيل لان الف الندبة انما تلحق ما يلحقه

تنبيه التدآء والمضاف والمضاف اليه بمنزلة شيء واحد والدليل
علي ذلك انه لا يتم المضاف الا بذكر المضاف اليه فلما كان المضاف
والمضاف اليه بمنزلة شيء واحد جاز ان يلحق الف الندبة آخر
المضاف اليه واما الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شيء
واحد ولهذا لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف بل انت مخير في ذكر
الصفة ان شيت ذكرتها وان شيت لم تذكرها الا ترى
انك اذا قلت هذا زيد الظريف كنت مخيرا في ذكر الصفة ان شيت
ذكرتها وان شيت لم تذكرها فاذا كنت مخيرا في ذكر الصفة دل
علي انهما ليسا بمنزلة شيء واحد واذا لم يكونا بمنزلة شيء واحد
وجب ان لا يلحق الندبة الصفة بخلاف المضاف اليه فذهب
اليه الكوفيون ويونس بن حبيب البصري الي جواز الحاقها للصفة
حملا علي المضاف اليه وقد بينا الفرق بينهما ويحكون عن بعض
العرب انه قال واجمجمتي الشاميتيناه وهو شاذ لا يقاس عليه فان الجمجمة القدح
قيل فلم جاز ندبة المضاف الي المخاطب نحو واغلاماكاه ولا يجوز نداوه
قيل لان المندوب لا ينادي ليجيب وانما ينادي ليشهر النادب
مصيبته وانه قد وقع في امر عظيم وخطب جسيم ويظهر تفجعه كيف
لا يكون في حالة من اذا دعي اجاب واما المنادي فهو مخاطب فلو جاز نداوه
لكان يودي الي ان يجمع بين علامتي خطاب وذلك لا يجوز فاعرفه ان شا الله تعالي

باب لا

ان قال قايل لم بنيت النكرة مع لا علي الفتح نحو لا رجل في الدار قيل
انما بنيت اولا لان التقدير في قولك لا رجل في الدار لا من
رجل في الدار لانه جواب قايل قال هل من رجل في الدار فلما حذفت
من من اللفظ وركبت النكرة مع لا تضمن الاسم معني الحرف
فوجب ان يبني وانما بنيت علي حركة لان لها حالة تمكن قبل [illegible]
البناء وانما كانت الحركة فتحة لانها اخف الحركات وذهب
بعض النحويين الي ان هذه الحركة حركة اعراب لا حركة بناء لان لا
تعمل النصب بالاجماع لانها نقيضة ان لان لا للنفي وان للاثبات
وهم يحملون الشي علي ضده كما يحملونه علي نظيره الا ان لا لما كانت
فرعا علي ان في العمل وان تنصب مع التنوين نصبت لا بغير التنوين
لينحط الفرع عن درجة الاصل اذ الفرع ابدا ينحط عن درجات
الاصول وهذا عندي فاسد لانه لو كان معربا لوجب ان
لا يحذف منه التنوين لان التنوين ليس من عمل ان وانما هو
شي يستحقه الاسم في اصله واذا لم يكن من عمل ان فلا معني
لحذفه مع لا لينحط الفرع عن درجة الاصل لان الفرع انما
ينحط عن درجة الاصل فيما كان من عمل الاصل واذا لم يكن التنوين
من عمل الاصل وجب ان يكون ثابتا مع الفرع ثم انحطاطها عن درجة ان

قد ظهر في اربعة اشيا الاول ان ان تعمل في المعرفة والنكرة ولا لا تعمل
الا في النكرة خاصة والثاني ان ان لا تركب مع اسمها لقوتها
ولا تركب مع اسمها لضعفها والثالث ان ان تعمل في اسمها مع الفصل
بينها وبينه بالظرف وحرف الجر ولا لا تعمل مع الفصل والرابع
ان ان تعمل في الاسم والخبر عند البصريين ولا تعمل في الاسم دون
الخبر عند كثير من المحققين فانحطت درجة لا التي هي الفرع عن
درجة ان التي هي الاصل فان قيل فلم اذا عطف على النكرة جاز فيه
النصب على اللفظ كما جاز فيه الرفع على الموضع والعطف على لفظ
المبني لا يجوز قيل لانه لما اطرد البنا على الفتحة في كل نكرة ركبت مع لا
اشبهت النصب للمفعول لاطراده فيه فاشبهت حركة المعرب
فجاز ان يعطف عليها بالنصب فان قيل فلم جاز ان يبنى صفة النكرة
معها على الفتح كما جاز ان ينصب حملا على اللفظ وينون حملا على الموضع
قيل لان بنا الاسم على الاسم اكثر من بنا الاسم مع الحرف
فلما جاز بنا الاسم مع الحرف جاز ان يبنى ايضا مع الصفة لان
الصفة قد تكون مع الموصوف كالشي الواحد بدليل انه لا يجوز
السكوت على الموصوف دون الصفة في نحو قولك يا ايها الرجل
في المعنى كالشي الواحد فجاز ان يبنى كل واحد منهما مع صاحبه
تجعلهما في ان تركب لا مع النكرة اذا ركبت مع صفتها لانه يودي

الى ان يجعل ثلث كلمات بمنزلة كلمة وذلك لا نظير له في كلامهم فان قيل
فلم جاز الرفع اذا كررت نحو لا رجل في الدار ولا امراة قيل
لانك اذا كررت كان جوابا لمن قال ارجل في الدار ام امراة
فتقول لا رجل في الدار ولا امراة ليكون الجواب على حسب السوال
فان قيل لم بنيت لا مع النكرة دون المعرفة قيل لان النكرة
تقع بعد من في الاستفهام الا ترى انك تقول هل من رجل في الدار
فاذا وقعت بعد من في السوال جاز تقدير من في الجواب فاذا
حذفت من في الجواب تضمنت النكرة معنى الحرف فوجب ان تبنى
واما المعرفة فلا تقع بعد من في الاستفهام الا ترى انك لا تقول
هل من زيد فاذا لم يقع بعد من في السوال لم يجز تقدير من في
الجواب واذا لم يجز تقدير من في الجواب لم يتضمن المعرفة معنى
الحرف فوجب ان تبقى على اصلها في الاعراب فاما قول الشاعر
لا هيثم الليلة للمطي فانما جاز لان التقدير لا مثل هيثم
في حكم النكرة فجاز ان تبنى مع لا وعلى هذا قولهم قضية ولا ابا حسن
اي ولا مثل ابي حسن ولولا هذا التقدير لوجب الرفع مع التكرير
نحو لا زيد عندك ولا عمرو فان قيل فلم وجب التكرير مع التكرير
قيل لانه جاء مبنيا على السوال كانه قيل ازيد عندك ام
عمرو فقال لا زيد عندي ولا عمرو والدليل على ان السوال

في تقدير التكرير ان المفرد لا يفتقر الى ذكره في الجواب لانه اذا
قيل أ زيد عندك كان الجواب ان تقول لا من غير ان تذكره
كانك قلت لا اصل لذلك فاما قولهم لا انو لكان تقتضي لذي
فانما لم يكرر لانه صار بمنزلة لا ينبغي لك فاجروها مجراها حيث
كانت في معناها كما اجروا يذر مجرى يدع لاتفاقهما في المعنى
فان قيل فلم لا يبنى لا مع المضاف قيل انما لم يجز ان يبنى
مع المضاف لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة شيء واحد
فلو بنيا مع لا لكان يؤدي الى ان يجعل ثلث كلمات بمنزلة
كلمة واحدة وهذا لا نظير له في كلامهم والمشبه بالمضاف
في امتناعه من التركيب حكمه حكم المضاف فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب حروف الجر ٣٨

ان قال قايل لم عملت هذه الحروف الجر قيل انما عملت لانها
اختصت بالاسماء والحرف متى كان مختصا وجب ان يكون
عاملا وانما وجب ان يعمل الجر لان اعراب الاسماء رفع ونصب
وجر فلما سبق الابتداء الى الرفع في المبتدا والفعل
الى الرفع ايضا في الفاعل والى النصب في المفعول لم يبق الا الجر
فلهذا وجب ان يعمل الجر واجود من هذا ان تقول انما عملت
الجر لانها تقع وسطا بين الاسم والفعل والجر يقع وسطا بين

الرفع والنصب فاعطي الاوسط الاوسط ثم ان هذه الحروف
على ضربين احدهما يلزم الحرفية والثاني لا يلزم الحرفية فاما ما
يلزم الحرفية فعلى ضربين احدهما انه يلزم الجر والثاني لا يلزم
الجر فاما ما يلزم الجر فمن والى وفي واللام والباء ورب
واما ما لا يلزم الجر فالواو والتاء في القسم وحتى ولها مواضع
نذكرها فيها ان شاء الله واما ما لا يلزم الحرفية فعن وعلى والكاف
وحاشا وخلا ومذ ومنذ فاما عن فيكون اسما كما يكون حرفا
فاذا كانت اسما دخل عليها حرف الجر وكانت بمعنى الناحية وما
بعدها مجرور بالاضافة كقول الشاعر

فقلت اجعلي ضوء الفراقد كلها يمينا ومهوى النجم من عن شمالك

وكقول الآخر

جرت عليه كل ريح سيهوج من عن يمين الخط او سماهيج

وكقول الآخر

من عن يمين الحبيا نظرة قبل

واذا كانت حرفا كان ما
بعدها مجرورا بها كقولك رميت عن القوس وما اشبه ذلك واما
على فيكون اسما وفعلا وحرفا فاذا كانت اسما دخل عليها حرف
الجر وكانت بمعنى فوق وما بعدها مجرور بالاضافة كقول الشاعر

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض ببيدا مجهل

وكقول الآخر

انت من عليه تنفض الطل بعد ما رات حاجب الشمس استوى فترفعا

وكقول الآخر

فهي تنوش الحوض نوشا من علا نوشا به تقطع اجواز الفلا

واذا كانت فعلا كانت مشتقة من مصدر وبدلت على زمان
محصوص من نحو علا الجبل يعلوا علوا فهو عال كقولك سلا يسلوا سلوا
فهو سال وما اشبه ذلك واذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا
بها نحو على زيد دين وما اشبه ذلك واما الكاف فيكون اسما كما
يكون حرفا فاذا كانت اسما قدروها تقدير مثل وجاز ان يدخل
عليها حرف الجر وكان ما بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر
وصاليات ككما يؤثفين فالكاف الاولى حرف جر والثانية اسم
لانه لا يجوز ان يدخل حرف جر على حرف جر وكقول الآخر
يضحكن عن كالبرد المنهم ويكون الكاف ايضا فاعلة كقول الشاعر
اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل
فالكاف ههنا اسم لانها فاعلة وهي في موضع رفع باسناد الفعل
اليها واذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها نحو جاءني الذي كزيد
وما اشبه ذلك واما حاشى وخلا فقد ذكرناهما في باب الاستثناء
قبل واما منذ ومذ فلهما باب نذكرهما فيه ان شاء الله تعالى

فيما بعد ثم ان معاني هذه الحروف كلها مختلفة فاما من فتكون
على اربعة اوجه **الوجه الاول** ان تكون لابتداء الغاية كقولك
سرت من الكوفة الى البصرة **والوجه الثاني** ان يكون للتبعيض
كقولك اخذت من المال درهما **والوجه الثالث**
ان تكون لتبيين الجنس كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من
الاوثان فمن هذه دخلت لتبيين المقصود بالاجتناب ولا يجوز
ان يكون للتبعيض لانه ليس المامور به اجتناب بعض الاوثان
دون البعض وانما المقصود اجتناب جنس الاوثان **والوجه الرابع**
ان تكون زائدة في النفي كقوله تعالى ما لكم من اله غيره والتقدير
ما لكم اله غيره ومن زائدة كقول الشاعر وما بالربع من احد
اي احد وذهب بعض المفسرين الى انه يجوز ان يكون زائدة في الواجب
ويستدل بقوله تعالى ويكفر عنكم من سيئاتكم اي يكفر عنكم سيئاتكم
ومن زائدة وبقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم اي
ابصارهم ومن زائدة وما استدل به لا حجة له فيه لانه
لم يثبت زائدة اما قوله تعالى ويكفر عنكم من سيئاتكم
فمن فيه لا زائدة لان من الذنوب ما لا يكفر باداء الصدقات للتبعيض صح
واخفائها وايتائها للفقراء وهي مظالم العباد واما قوله تعالى
يغضوا من ابصارهم فمن فيه ايضا للتبعيض لانهم انما امروا

بان يغضوا ابصارهم عما حرم عليهم الا عما احل لهم فدل على انها للتبعيض وليست زايدة. واما الى فتكون على وجهين احدهما ان تكون غاية كقولك سرت من الكوفة الى البصرة. والوجه الثاني ان تكون بمعنى مع لقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وارجلكم الى الكعبين اي مع المرافق ومع الكعبين. واما في معناها الظرفية لقولك زيد في الدار وقد يتسع فيها فيقال زيد ينظر في العلم. واما اللام فمعناها التخصيص والملك لقولك المال لزيد اي يختص به ويملكه. واما الباء فمعناها الالصاق كقولك كتبت بالقلم اي الصقت كتابتي به. واما رب فمعناها التقليل وهي تخالف حروف الجر من اربعة اوجه. الوجه الاول انها تقع في صدر الكلام وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام. والوجه الثاني انها لا تعمل الا في نكرة وحروف الجر تعمل في المعرفة والنكرة. والوجه الثالث انها تلزم مجرورها الصفة وحروف الجر لا تلزم مجرورها الصفة. والوجه الرابع انها تلزم معها حذف الفعل الذي وصلته الى ما بعدها وهذه الاربعة الحروف واختصاصها بهذه الاشياء لمكان اختصت بها فاما كونها في صدر الكلام فلانها لما كانت تدل على القليل وتقليل الشيء بمنزلة نفيه فاشبهت حروف النفي وحروف النفي لها صدر الكلام واما

كونها لا تعمل الا في النكرة. فلانها لما كانت تدل على القليل والنكرة تدل على الكثرة وجب ان يختص بالنكرة التي تدل على الكثرة ليصح التقليل واما كونها تلزم الصفة مجرورها فجعلوها عوضا عن حذف الفعل الذي يتعلق به. وقد يظهر ذلك في ضرورة الشعر واما حذف الفعل معها فللعلم به الا ترى انك اذا قلت رب رجل يفهم كان التقدير فيه رب رجل يفهم ادركت او لقيت فحذف الفعل لدلالة الحال عليه كما حذف في قوله تعالى وادخل يدك في جيبك الى فرعون وقومه ولم يذكر مرسلا لدلالة الحال عليه فكذلك. واما عن فمعناها المجاوزة. واما على فمعناها الاستعلاء. واما الكاف فمعناها التشبيه. وقد تكون زايدة كقوله تعالى ليس كمثله شيء وتقديره ليس مثله شيء وكقول الشاعر

لواحق الاقراب فيها كالمقق تقديره فيها المقق وهو الطول فاعرفه.

باب حتى ٣١

ان قال قايل على كم وجها تستعمل حتى قيل على ثلاثة اوجه. الوجه الاول ان تكون حرف جر كالى نحو قوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر. وما بعدها مجرور بها في قول جماعة من النحويين الا في قول شاذ لا يعرج عليه. وهو ما حكي عن بعضهم انه مجرور بتقدير الى بعد حتى وهو قول ظاهر الفساد. والوجه الثاني ان تكون عاطفة حملا على الواو نحو جاءني القوم حتى زيد ورايت

القوم حتى زيدًا. ومررت بالقوم حتى زيدٍ. فإن قيل فلم حملت حتى على الواو
قيل لأنها أشبهتها ووجه الشبه بينهما أن أصل حتى أن تكون غاية. وإذا
كانت غاية داخلًا في حكم ما قبلها ألا ترى أنك إذا قلت جاءني القوم حتى زيد.
كان زيد داخلًا في المجيء كما لو قلت جاءني القوم وزيد. فلما اشتبهت الواو
في هذا المعنى جاز أن تحمل عليها. فإن قيل فلم إذا كانت عاطفة وجب أن
يكون ما بعدها من جنس ما قبلها. ولا يجب ذلك في الواو. قيل
لأنها لما كانت للغاية. والدلالة على أحد طرفي الشيء. فلا يتصور
أن يكون طرف الشيء من غيره. فلو قلت جاء الرجال حتى النساء لجعلت
النساء غاية للرجال ومنقطعًا لهم. وذلك محال. والوجه الثالث
أن تكون حرف ابتداء كأمّا نحو ضربت القوم حتى زيدٌ ضاربٌ وكذا
حتى زيدٌ ذاهب. قال الشاعر فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة
حتى ماء دجلة أشكل.
وقال الآخر
مطوت بهم حتى تكل مطيهم. وحتى الجياد ما يقدن بأرسان.
فإن قيل فهل يكون للجملة بعدها موضع من الإعراب أو لا.
قيل لا يكون للجملة بعدها موضع من الإعراب لأن الجملة
إنما يحكم لها موضع من الإعراب إذا وقعت موقع المفرد نحو أن
تقع وصفًا نحو قولك مررت برجل يكتب. أو حالًا نحو جاء زيد
يضحك. أو خبر مبتدأ نحو زيد يذهب. وإذا لم تقع موقع

المفرد فينبغي أن لا يحكم لها موضع من الإعراب. فهذه الثلاثة الأوجه
التي في حتى. وقد يجتمع كلها في مسألة واحدة. نحو قولهم أكلت السمكة
حتى رأسها بالرفع والنصب والجر. فالجر على أن تجعل حتى حرف جر.
والنصب على أن تجعلها حرف عطف فتعطف على السمكة. والرفع
على أن تجعلها حرف ابتداء. فيكون مرفوعًا بالابتداء. وخبره محذوف
وتقديره حتى رأسها مأكول. وإنما حذف الخبر لدلالة الحال
عليه. وعلى هذه الأوجه الثلاثة ينشد قول الشاعر
ألقى الصحيفة كي يخفف رحله. والزاد حتى نعله ألقاها. بالجر والنصب
والرفع. فالجر بحتى. والنصب على العطف. والرفع على الابتداء. وألقاها
الخبر. فاعرفه إن شاء الله تعالى.

باب مذ ومنذ

إن قال قائل لم قلتم إن الأغلب على مذ الاسمية. وعلى منذ الحرفية.
وكل واحد منهما يكون اسمًا وحرفًا جائز. قيل إنما قلنا إن الأغلب على
مذ الاسمية لأنها دخلها الحذف. والأصل فيها منذ فحذفت النون
منها والحذف إنما يكون في الأسماء. والدليل على أن الأصل في مذ منذ
أنك لو صغرتها أو كسرتها لرددت فيها فقلت في تصغيرها منيذ وفي
تكسيرها أمناذ. لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها فدل
على أن الأصل في مذ منذ. فإن قيل فلم إذا كانا اسمين كان الاسم
بعدهما مرفوعًا نحو ما رأيته مذ يومان. ومنذ ليلتان. قيل

انما كان الاسم بعدهما مرفوعا اذا كانا اسمين لانه خبر المبتدا في قولك
ما رايته مذ يومان ومنذ ليلتان امد ذلك يومان وامد ذلك ليلتان
فان قيل فلم بنيت مذ ومنذ حرفين قيل لانهما اذا كانا حرفين بنيا
لان الحروف كلها مبنية واذا كانا اسمين بنيا لتضمنهما معنى الحرف
لانك اذا قلت ما رايته مذ يومان ومنذ ليلتان كان المعنى
فيه ما رايته من اول اليومين الى اخرهما ومن اول الليلتين الى اخرهما
فلما تضمنا معنى الحرف وجب ان بنيا وبنيت مذ على السكون لان
الاصل في البناء ان يكون على السكون فبنيت على الاصل وبنيت
منذ على الضم لانه لما وجب تحريك الذال لالتقاء الساكنين
بنيت على الضم اتباعا لضمة الميم كما قالوا في منتن منتن فضموا
التاء اتباعا لضمة الميم ومنهم من يقول منتن فيكسر الميم
اتباعا لضمة التاء ونظير هذين الوجهين قراءة من قرا الحمد لله
فضم اللام اتباعا لضمة الدال وقراءة من قرا الحمد لله فكسر الدال
اتباعا لكسرة اللام فلهذا كانت مذ ومنذ مبنيتين وهما يختصان
بابتداء الغاية في الزمان كما ان من يختص بابتداء الغاية في المكان
وذهب الكوفيون الى ان من تستعمل في الزمان كما تستعمل في المكان
واستدلوا على جواز ذلك بقوله تعالى لمسجد اسس على التقوى
من اول يوم احق ان تقوم فيه فادخل من على اول يوم وهو ظرف

زمان ويستدلون ايضا بقول زهير لمن الديار بقنة الحجر
اقوين من حجج ومن دهر وما استدلوا به لا حجة لهم فيه اما قوله
تعالى من اول يوم احق ان تقوم فيه فالتقدير فيه من تاسيس اول
يوم فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كقوله تعالى
واسال القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها والتقدير فيه
واسال اهل القرية واهل العير وهذا كثير واما قول زهير من حجج ومن
دهر فالرواية مذ حجج ومذ دهر وان صح ما رووه فالتقدير فيه من
مر حجج ومن مر دهر كما يقال مرت عليه السنون ومرت عليه الدهور
فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه على ما بينا فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب القسم

ان قال قائل لم حذف فعل القسم قيل انما حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال
فان قيل فلم قلتم ان الاصل في حروف القسم الباء دون الواو والتاء
قيل لان فعل القسم المحذوف فعل لازم الا ترى ان التقدير في قولك
بالله لافعلن اقسم بالله لافعلن واحلف بالله والحرف المعدي من هذه
الاحرف هي الباء لانه الحرف الذي يقتضيه الفعل وانما كان الباء
دون غيره من الحروف المعدية لان الباء معناها الالصاق فكانت
اولى من غيرها ليتصل فعل القسم بالمقسم به مع تعديته والذي يدل على
انها هي الاصل انها تدخل على المظهر والمضمر والواو تدخل على المظهر

دون المضمر، والتاء تختص باسم الله تعالى، دل على ان الباء هي الاصل،
فان قيل فلم جعلوا الواو دون غيرها بدلا من الباء، قيل لوجهين
احدهما ان الواو تقتضي الجمع كما ان الباء تقتضي الالصاق، فلما تقاربا
في المعنى اقيمت مقامها، والثاني ان الواو مخرجها من الشفتين
كما ان الباء مخرجها من الشفتين، فلما تقاربا في المخرج كانت اولى من غيرها،
فان قيل فلم اختصت الواو بالمظهر دون المضمر، قيل لانها لما كانت
فرعا على الباء، والباء تدخل على المظهر والمضمر، انحطت عن درجة الباء
التي هي الاصل، فاختصت بالمظهر دون المضمر، لان الفروع ابدا تنحط
عن درجة الاصول، فان قيل فلم جعلوا التاء دون غيرها بدلا من الواو،
قيل لان التاء تبدل من الواو كثيرا نحو قولهم تراث وتجاه
وتخمة وتهمة وتيقور، والاصل فيه وراث ووجاه ووخمة ووهمة
وويقور، لانه مأخوذ من الوقار، الا انهم ابدلوا التاء من الواو،
فكذلك ههنا، فان قيل فلم اختصت التاء باسم واحد وهو اسم الله تعالى،
قيل لانها لما كانت فرعا على الواو التي هي فرع للباء، والواو تدخل
على المظهر دون المضمر لانها فرع، انحطت عن درجة الواو لانها فرع
الفرع، فاختصت باسم واحد وهو اسم الله تعالى، فان قيل
فلم جعل جواب القسم باللام وان وما ولا، قيل لان القسم وجوابه لما كانا
جملتين والجملة تقوم بنفسها وانما تتعلق احدى الجملتين بالاخرى برابطة

بينه وبين جوابه، وجوابه لا يخلو اما ان يكون موجبا او منفيا، جعلوا
الرابطة بينهما اربعة احرف، حرفين للايجاب وهما اللام وان،
وحرفين للنفي وهما ما ولا، فان قيل فلم جاز حذف لا في نحو قوله تعالى قالوا
تالله تفتؤ تذكر يوسف، قيل لدلالة الحال عليه، لانه لو كان ايجابا لم يخل
من النون واللام، فلما خلا منهما دل على انه نفي، فلهذا جاز حذفها، والله اعلم

باب الاضافة

ان قال قائل على كم ضربا الاضافة، قيل على ضربين، اضافة بمعنى اللام
نحو غلام زيد، اي غلام لزيد، واضافة بمعنى من نحو ثوب خز، اي ثوب
من خز، فان قيل فلم حذف التنوين من المضاف وجر المضاف اليه،
قيل اما حذف التنوين فلانه يدل على الانفصال، والاضافة
تدل على الاتصال، وكون الشيء متصلا منفصلا في حالة واحدة محال،
واما جر المضاف اليه فلان الاضافة لما كانت على ضربين بمعنى اللام
وبمعنى من، وحذف حرف الجر فقام المضاف مقامه فعمل في المضاف
اليه الجر كما يعمل حرف الجر، فان قيل وجه زيد ويد عمرو هل هذه
الاضافة بمعنى اللام او بمعنى من، قيل بمعنى اللام، لان الاضافة
التي بمعنى من يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول، الا ترى انه يجوز
ان تقول في نحو قولك ثوب خز ثوب خز، فترفع خزا لانه وصف
للثوب، وكذلك ما اشبهه، واما الاضافة بمعنى اللام فلا يجوز ان

يكون الثاني وصفا للاول الا ترى انك لا تقول في غلام زيد غلام زيد
فلا يجوز ان تجعل زيدا صفة للغلام كما جاز ان تجعل خزا صفة للثوب
فلما وجدنا قولهم وجه زيد لا يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول علمنا
انها بمعنى اللام لا بمعنى من فان قيل فلم كانت اضافة اسم الفاعل
اذا اريد به الحال والاستقبال واضافة الصفة المشبهة باسم
الفاعل واضافة افعل الى ما هو بعض له واضافة الاسم الى الصفة
غير محضة في هذه المواضع كلها قيل اما اسم الفاعل فانما كانت اضافته
غير محضة لان الاصل في قولك مررت برجل ضارب زيد غدا ضارب
زيدا بتنوين ضارب فلما كان التنوين ههنا مقدرا كانت الاضافة
في تقدير الانفصال ولهذا جرى وصفا للنكرة واما الصفة المشبهة
باسم الفاعل فانما كانت اضافته غير محضة لان التقدير في قولك مررت
برجل حسن الوجه مررت برجل حسن وجهه فلما كان التنوين ايضا ههنا
مقدرا كانت اضافته غير محضة واما افعل الذي يضاف الى ما هو
بعض له فانما كانت اضافته غير محضة لان التقدير في قولك زيد
افضل القوم زيد افضل من القوم فلما كانت ههنا من مقدرة كانت
اضافته غير محضة واما اضافة الاسم الى الصفة فانما كانت غير محضة
واذا كانت غير محضة لم تفد التعريف خلافا لما اذا كانت محضة نحو
غلام زيد ومما لم يتعرف بالاضافة لان اضافته غير محضة قولهم

قولهم مررت برجل مثلك وشبهك وما اشبه ذلك وانما لم يتعرف بالاضافة
لانها لا تخص شيئا بعينه ولهذا وقعت صفة للنكرة فاعرفه ان شاء الله

باب التوكيد ٣٢

ان قال قايل ما الفايدة في التوكيد قيل الفايدة في التوكيد التحقيق
وازالة التجوز في الكلام لان في كلامهم المجاز الا ترى انهم يقولون
مررت بزيد وهم يريدون المرور بمنزله ومحلته وجاءني القوم وهم
يريدون بعضهم قال الله فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب
فقال الملائكة وانما كان جبريل وحده فاذا قلت مررت بزيد
نفسه زال هذا المجاز ايضا قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم
فزال المجاز الذي كان في قوله فنادته الملائكة وهو قائم يصلي
في المحراب لوجود التوكيد فان قيل فعلى كم ضربا التوكيد قيل
على ضربين توكيد بتكرير اللفظ وتوكيد بتكرير المعنى فاما التوكيد
بتكرير اللفظ فنحو قولك جاءني زيد زيد وجاءني رجل رجل وما اشبه
ذلك واما التوكيد بتكرير المعنى فيكون بتسعة الفاظ وهي نفسه
وعينه وكله واجمع واجمعون وجمعاء وجمع وكلا وكلتا فان قيل
فلم وجب تقديم نفسه وعينه على كلهم واجمعين قيل لان النفس والعين
يدلان على حقيقة الشيء وكلهم واجمعون يدلان على الاحاطة
والعموم والاحاطة لا بد ان يقتضي محاطا به فكان فيهما معنى التبع

والنفس والعين ليس فيهما معنى التبع فكان تقديمهما اولى وقدم كلهم على
اجمعين لان معنى الاحاطة في اجمعين اظهر منها في كلهم لان اجمعين مشتقة
من الاجتماع وكل لا اشتقاق له واما ما بعد اجمعين فتبع لاجمعين وانما
كان كذلك لانهم كرهوا اعادة لفظ اجمعين فزادوا الفاظا بعد اجمعين تبعا له
لانه لا معنى لها سوى التبع فلهذا وجب ان يكون بعد اجمعين فان قيل
اجمع وجمعا وجمع معارف او نكرات قيل لا بل معارف والذي يدل
على ذلك انها تكون تاكيدا للمعارف نحو جاء الجيش اجمع ورايت القبيلة
جمعا ومررت بهم جمع فلما كانت تاكيدا للمعارف دل على انها معارف
فان قيل لم كانت غير منصرفة قيل اما اجمع فللتعريف ووزن الفعل
واما جمعا فلالف التانيث نحو صحرا واما جمع فللتعريف والعدل
عن جمع بوزن صحارا وقيل للتعريف والعدل عن جمع جمعا وقياسه جمع
كحمر فعدل وحمر فاجتمع فيه العدل والتعريف فلذلك لم ينصرف
والذي عليه الاكثرون هو الاول واما كلا وكلتا ففيهما افراد لفظي
وتثنية معنوية والذي يدل على ذلك انهما تارة يرد الضمير
اليهما بالافراد اعتبارا باللفظ وتارة بالتثنية اعتبارا بالمعنى
قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها فرد الى اللفظ فافرد

وقال الشاعر كلا اخوينا ذو رجال كانهم اسود الشرى من كل اغلب ضيغم
وقال الآخر كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي

الى اللفظ والمعنى فقال اقلعا اعتبارا بالمعنى وقال رابي فلم يقل رابيان
اعتبارا باللفظ والذي يدل على ان الالف فيهما ليست للتثنية
انها لو كانت للتثنية لانقلبت في النصب والجر اذا اضيفتا
الى المظهر لان الاصل هو المظهر تقول رايت كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين ورايت كلتا المراتين ومررت بكلتا المراتين ولو
كانت للتثنية لوجب ان تنقلب مع المظهر فلما لم تنقلب دل على انها
الالف المقصورة وليست للتثنية وذهب الكوفيون الى انه مثنى
وان الالف فيهما للتثنية واستدلوا على ذلك بقول الشاعر
في كلت رجليها سلامى واحدة كلتاهما مقرونة بزائدة فافرد في
قوله كلت فدل على ان كلتا مثنى واستدلوا على ذلك ايضا بان
الالف فيهما تنقلب الى اليا في حالة النصب والجر اذا اضيفتا الى
المضمر تقول رايت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما وكذلك
تقول رايت المراتين كلتيهما ومررت بهما كلتيهما ولو كانت الالف
مقصورة لم تنقلب كما لم تنقلب الف عصا وما ذهب اليه الكوفيون
ليس بصحيح واما استدلالهم بقول الشاعر في كلت رجليها سلامى واحدة
فلا حجة فيه لانه يحتمل انه حذف الالف لضرورة الشعر واما قولهم
انها تنقلب في حالة النصب والجر اذا اضيفت الى المضمر قلنا انما قلبت
مع المضمر لانها اشبهت الى وعلى ولدى فلما شابهتها قلبت الفها مع المضمر

يا كما قلبت الفا في الى وعلى ولدى مع المضمر في اليك وعليك ولديك
ووجه المشابهة بينهما وبين هذه الكلم ان هذه الكلم يلزمها دخولها
على الاسم وانما قلبت في حالة النصب والجر دون الرفع لان هذه الكلم
لها حالة النصب والجر وليس لها حالة الرفع فان قيل فهل يجوز توكيد
النكرة قيل ان كان التوكيد بتكرير اللفظ جاز توكيد النكرة كما
يجوز توكيد المعرفة نحو قولك جاءني رجل رجل وان كان التوكيد بتكرير
المعنى فقد اختلف النحويون فيه فذهب البصريون الى انه لا يجوز
وذلك لان كل واحد من هذه الالفاظ التي تؤكد بها معرفة
فلا يجوز ان تجري على النكرة تاكيدا كما لا يجوز ان تجري عليها
وصفا وذهب الكوفيون الى انه يجوز واستدلوا على جوازه بقول
الشاعر لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب
فجر كلا على التوكيد لحول وهو نكرة واستدلوا ايضا بقول الشاعر
اذا القعود كر فيها حفدا يوما جميعا كله مطردا فاكد يوما
وهو نكرة بكله واستدلوا ايضا بقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا
وما استدلوا به من هذه الابيات لا حجة فيه اما قول الشاعر
يا ليت عدة حول كله رجب فالرواية يا ليت عدة حولي كله رجب
بالاضافة وهو معرفة لا نكرة واما قول الاخر يوما جميعا كله مطردا
فيحتمل ان يكون تاكيدا للمضمر في جميعا والمضمرات لا تكون الا

معارف وكان هذا اولى لانه اقرب اليه من اليوم فعلى هذا يكون
الانشاد بالرفع واما قول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا
فلا يعرف قائله فلا يكون فيه حجة ثم لو صحت هذه الابيات
على ما رووا فلا يجوز الاحتجاج بها لقلتها وشذوذها
في بابها والشاذ لا يحتج به

باب الوصف

ان قال قائل ما الغرض في الوصف قيل التخصيص والتفضيل فان
كان معرفة كان الغرض من الوصف التخصيص لان الاشتراك يقع فيها
الا ترى ان المسمين بزيد ونحوه كثير فاذا قال جاءني زيد لم يعلم
ايهم يريد فاذا قال زيد العاقل او العالم او الاديب او ما اشبه ذلك
فقد خصه من غيره واذا كان الاسم نكرة كان الغرض من الوصف التفضيل
الا ترى انك اذا قلت جاءني رجل لم يعلم اي رجل هو فاذا قلت رجل عاقل
فقد فضلته عمن ليس له هذا الوصف ولم تخصه لانا نعني بالتخصيص شيئا
بعينه وهاهنا قد جعلته من امة كل واحد منهم له هذا الوصف
فان قيل فكم تتبع الصفة الموصوف قيل في عشرة اشياء التعريف
والتنكير والتانيث والتذكير والافراد والتثنية والجمع
والرفع والنصب والجر فان قيل فلم لا توصف المعرفة
بالنكرة والنكرة بالمعرفة وكذلك سائرها قيل لان المعرفة ما خص

واحدًا من جنسه والنكرة ما كان شايعًا من جنسه والصفة في المعنى
هي الموصوف ويستحيل ان يكون المثنى الواحد شايعًا مخصوصًا
واذا استحال هذا في وصف المعرفة بالنكرة او النكرة بالمعرفة كان
في وصف الواحد بالاثنين ووصف الاثنين بالجمع اشد استحالة وكذلك
سايرها فان قيل فما العامل في الصفة قيل العامل في الموصوف
فاذا قال جاني زيد الظريف كان العامل فيه جاني واذا قال رايت
زيدًا الظريف كان فيه رايت واذا قال مررت بزيد الظريف
كان العامل فيها الباء هذا مذهب سيبويه وذهب ابو الحسن الاخفش
الي ان كونه صفة لمرفوع اوجب له الرفع والي ان كونه صفة لمنصوب
اوجب له النصب والي ان كونه صفة لمجرور اوجب له الجر والذي
عليه الاكثرون هو الاول وهو مذهب سيبويه فاعرفه ان شا الله

باب عطف البيان

ان قال قايل ما الغرض في عطف البيان قيل الغرض فيه رفع اللبس كما في
الوصف ولهذا يجب ان يكون احد الاسمين يزيد علي الاخر في كون الشخص
معروفًا به ليخصه من غيره لانه لا يكون الا بعد اسم مشترك الا تري
انك اذا قلت مررت بولدك زيد فقد خصصت ولدًا واحدًا من اولاده
فان لم يكن له الا ولد واحد كان بدلًا ولم يكن عطف بيان لعدم
الاشتراك وعطف البيان يشبه البدل من وجه ويشبه الوصف من وجه

فوجه شبهه بالبدل انه اسم جامد كما ان البدل يكون اسمًا جامدًا
ووجه شبهه بالوصف ان العامل فيه هو العامل في الاسم الاول
والدليل علي ذلك انك تحمله تارة علي اللفظ وتارة علي الموضع فتقول
يا زيد زيدٌ زيدًا فالرفع علي اللفظ والنصب علي الموضع قال الشاعر
اني واسطار سطرن سطرا لقايل يا نصر نصرٌ نصرًا ويجوز نصرُ ويعني
الثالث منصوبًا علي المصدر كانه قال انصر نصرًا وهذا باب ترجمه
البصريون ولا يترجمه الكوفيون فاعرفه ان شا الله تعالى

باب البدل

ان قال قايل ما الغرض في البدل قيل الايضاح ورفع الالتباس وازالة
التوسع والمجاز فان قيل فعلي كم ضربًا البدل قيل علي اربعة اضرب بدل
الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط
فاما بدل الكل من الكل فكقولك جاني اخوك زيد ورايت اخاك زيدًا
ومررت باخيك زيد قال الله تعالي اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين
انعمت عليهم وبدل البعض من الكل كقولك جاني بنو فلان ناس منهم ولا
بد ان يكون فيه ضمير يعلقه بالمبدل منه قال الله تعالي وارزق
اهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الاخر فاما قوله تعالى
ولله علي الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلًا فمن استطاع بدل
من الناس وتقديره من استطاع اليه سبيلًا منهم فحذف الضمير للعلم به

ولمّا بدل الاشتمال فنحو قولك سُلب زيدٌ ثوبُه ويعجبني زيدٌ عقلُه
ولا بدّ ايضًا فيه من ضمير يعلّقه بالمبدل منه قال الله تعالى
يسئلونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه فقوله قتالٍ فيه بدلٌ من الشهر
والضمير في فيه عائدٌ الى الشهر فامّا قول الشاعر
لقد كان في حولٍ ثواءٍ ثويتُه • تقضّي لبانات ويسأم سائم
فالتقدير فيه ثواءٍ ثويته فيه فحذف للعلم به واما بدل
الغلط فلا يكون في قرآنٍ ولا كلامٍ فصيحٍ وهو ان يريد ان يتلفّظ
بشيءٍ فيسبق لسانه الى غيره فيقول لقيت زيدًا عمرًا فعمرو هو المقصود
وزيدٌ وقع في لسانه غلطًا فأتى بالذي قصده وابدله من المغلوط به
والاجود في مثل هذا ان يستعمل بل فتقول بل عمرًا فان قيل
فما العامل في البدل قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب جماعة
منهم الى ان العامل في البدل غير العامل في المبدل وهما جملتان
ويحكى عن ابي علي الفارسي انه قيل له كيف يكون البدل ايضاحًا
للمبدل وهو من غير جملته فقال لمّا لم يظهر العامل في البدل وانما
دلّ عليه العامل في المبدل واتّصل البدل بالمبدل في اللفظ جاز
ان يوضحه والذي يدل على ان العامل في البدل غير العامل في المبدل
قوله تعالى ولولا ان يكون الناس امّةً واحدةً لجعلنا لمن يكفر بالرحمن
لبيوتهم سقفًا من فضّة فظهور اللام في بيوتهم وهي بدل ممن يكفر

على ان العامل في البدل غير العامل في المبدل نحو قوله تعالى قال الذين
استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم فظهور اللام مع من
وهو بدل من الذين استضعفوا يدل على ان العامل في البدل
غير العامل في المبدل وذهب قوم الى ان العامل في البدل هو العامل
في المبدل كما ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاكثرون
على الاول فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب العطف

ان قال قائل كم حروف العطف قيل تسعة الواو والفاء وثمّ واو
ولا وبل ولكن وام وحتى فان قيل لم كان اصل حروف العطف
الواو قيل لان الواو لا تدل على اكثر من الاشتراك فقط واما
غيرها من الحروف فيدل على الاشتراك وعلى معنى زائد على ما سنبين
فاذا كانت هذه الحروف تدل على زيادة معنى ليس في الواو صارت
الواو بمنزلة المفرد وباقي الحروف بمنزلة المركب والمفرد اصل
للمركب فان قيل فما الدليل على ان الواو تقتضي الجمع دون الترتيب
قيل الدليل على ذلك قوله تعالى وادخلوا الباب سجّدًا وقولوا
حطّة وقال في موضع آخر وقولوا حطّة وادخلوا الباب سجّدًا
ولو كانت الواو تقتضي الترتيب لما جاز ان تتقدم في احدى الآيتين ثم
ما تأخّر في الاخرى وقال لبيد اغلي السباء بكل ادكن عاتقٍ او جونةٍ قدحت

وتقديره فضّ ختامها وقدحت لانه يريد بالجونة هاهنا القدر وقدحت
اي غرفت والمغرفة يقال لها المقدحة وفضّ ختامها اي كشف غطاءها
والغرف انما يكون بعد الكشف والذي يدل ايضا على انها للجمع دون
الترتيب قولهم المال بين زيد وعمرو وكما تقول بينهما وتقول اختصم
زيد وعمرو ولو كانت الواو تفيد الترتيب لما جاز ان يقع هاهنا
لان هذا الفعل لا يقع الا من اثنين ولا يجوز الاقتصار على
احدهما فدل انها تفيد الجمع دون الترتيب واما الفاء فانها تفيد
الترتيب والتعقيب وثم تفيد الترتيب والتراخي واو تفيد الشك
والتخيير والاباحة ولا تفيد النفي وبل تفيد الانتقال من قصة
الى قصة اخرى ولكن تفيد الاستدراك وانما يعطف في النفي دون
الاثبات خلاف بل فانها تعطف في النفي والاثبات فان قيل
فلم جاز ان تستعمل بل بعد النفي كلكن ولم يجز ان تستعمل
لكن بعد الاثبات كبل قيل لان بل انما تستعمل في الايجاب
لاجل الغلط والنسيان لما قبلها وهذا انما يقع في الكلام نادرا فاقتصروا
على حرف واحد واما استعمال لكن فانما يكون بعد النفي فجاز ان يكون
يشرك معها فيه لان الكلام فيه صواب ولا يكثر تكرر ما يقتضي
الصواب فلذلك افترق الحكم بينهما واما ام فيكون على ضربين
متصلة ومنقطعة فاما المتصلة فيكون بمعنى اي نحو قولك ازيد

عندك ام عمرو اي ايهما عندك واما المنقطعة فيكون بمنزلة بل كقولهم
انها لابل ام شاء والتقدير فيه بل هي شاء كانه راى اشخاصا فغلب على
ظنه انها ابل فاخبر بحسب ما غلب على ظنه ثم ادركه الشك فرجع
الى السؤال والاستثبات فكانه قال بل اهي شاء ولا يجوز ان تقدر بل
وحدها والذي يدل عليه قوله تعالى ام له البنات ولكم البنون
ولو كان بمعنى بل وحدها لكان التقدير بل له البنات ولكم البنون
وهذا كفر فدل على انها بمنزلة بل والهمزة واما اما فليست حرف عطف
ومعناها المعنى او الا انها اقعد في باب الشك من او لان او
يمضي صدر الكلام معها على اليقين ثم يطرأ الشك فيسري الشك من اخر
الكلام الى اوله واما اما فيبنى كلامه معها من اوله على الشك وانما قلنا
انها ليست حرف عطف لان حرف العطف لا يخلو اما ان تعطف مفردا
على مفرد او جملة على جملة فاذا قلت قام اما زيد واما عمرو لم تعطف مفردا
على مفرد ولا جملة على جملة ثم لو كانت حرف عطف لما جاز ان تتقدم
على الاسم لان حرف العطف لا يتقدم على المعطوف عليه ثم لو كانت ايضا
حرف عطف لما جاز ان يجمع بينها وبين الواو فلما جمع بينهما دل على انها ليست
حرف عطف لان حرف العطف لا يدخل على مثله فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب ما لا ينصرف

ان قال قائل كم العلل التي تمنع الصرف قيل تسع وهي وزن الفعل والوصف

والتأنيث والألف والنون الزائدتان والتعريف والعجمة والعدل
والتركيب ويجمعها بيتان من الشعر جمع وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم عدل ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل وهذا القول تقريب
فإن قيل ومن أين كانت هذه العلل فروعا قيل لأن وزن الفعل فرع
على وزن الاسم والوصف فرع على الموصوف والتأنيث
فرع على التذكير والألف والنون الزائدتان فرع لأنهما يجريان
مجرى علامة التأنيث في امتناع دخول علامة التأنيث عليهما
ألا ترى أنه لا يقال عطشانة وسكرانة كما لا يقال حمراءة ولا
صفراءة والتعريف فرع على التنكير والعجمة فرع على العربية
والجمع فرع على الواحد والعدل فرع لأنه متعلق بالمعدول
عنه والتركيب فرع على الإفراد فهذا وجه كونها فروعا فإن قيل
فلم وجب أن تكون هذه العلل تمنع الصرف قيل لأنها لما كانت
فروعا على ما بيناه فقد أشبهت الفعل والفعل فرع على الاسم
وهو أثقل من الاسم لكونه فرعا فقد أشبهت الفعل فإذا اجتمع في
الاسم علتان من هذه العلل وجب أن يمنع من الصرف لشبه الفعل
فإن قيل فلم لم يمتنع بعلة واحدة قيل لأن الأصل في الأسماء
الصرف فلا يمتنع الصرف بعلة واحدة لأنها لا تقوى على نقله
عن أصله إلا أن تكون العلة تقوم مقام علتين فحينئذ تمنع من

الصرف بعلة واحدة لقيام علة مقام علتين فإن قيل لم منع ما لا ينصرف
التنوين والجر قيل لوجهين أحدهما أنه إنما منع التنوين لأنه
علامة للصرف فلما وجد ما يوجب منع الصرف وجب أن يحذف
ومنع الجر تبعا له والوجه الثاني أنه إنما منع الجر أصلا
لا تبعا لأنه إنما منع من الصرف لأنه أشبه الفعل والفعل ليس فيه
جر ولا تنوين فلذلك حذفا مما أشبهه فإن قيل فلم حمل الجر على
النصب فيما حمل النصب على الجر في التثنية وجمع المذكر والمؤنث
السالم فلما حمل النصب على الجر في تلك المواضع فكذلك حمل الجر على
النصب هاهنا فإن قيل فلم كان جميع ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة
إلا خمسة أنواع أفعل إذا كان نعتا نحو أزهر وما كان آخره ألف التأنيث
نحو حبلى وحمراء وما كان على فعلان مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى
وما كان جمعا بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن نحو مساجد وقناديل
وما كان معدولا عن العدد نحو مثنى وثلاث وما أشبه ذلك قيل أما
أفعل فإنما لم ينصرف معرفة ولا نكرة لأنه إذا كان معرفة فقد اجتمع فيه
الوصف ووزن الفعل وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه إذا سمي به
نكرة انصرف لأنه لما سمي به زال عنه الوصف فإذا نكر بقي وزن
الفعل وحده فيجب أن ينصرف والصحيح أنه لا ينصرف لأنه إذا نكر رجع
إلى الأصل فهو الوصف فيجتمع فيه وزن الفعل والوصف فكما أنهم

صرفوا قولهم مررت بنسوة اربع وإذا كان على وزن الفعل وهو صفة
لأن الأصل أن يكون اسماً لا صفة مراعاة للأصل فلذلك يراعي
أصله في الوصف وإن كان قد يجيء به وأما ما كان آخره ألف التأنيث
فإنما لم ينصرف البتة لأنه مؤنث وتأنيثه لازم فكأنه أنث
مرتين فلهذا لم ينصرف لأن العلة فيه قام مقام علتين وأما
ما كان على فعلان مؤنثه فعلى نحو سكران فلأن الألف والنون فيه
أشبهتا ألفي التأنيث نحو حمراء وذلك لوجهين أحدهما امتناع
دخول تاء التأنيث والثاني أن بناء مذكره مخالف لبناء مؤنثه فإن
لم يكن له فعلى نحو عثمان فإنه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وليس
من هذه الأنواع وأما ما كان جمعاً بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها
ساكن فإنما منع من الصرف البتة وذلك لأربعة أوجه **الوجه الأول**
أنه لما كان جمعاً لا يمكن جمعه مرة ثانية فكأنه قد جمع مرتين
والوجه الثاني أنه جمع لا نظير له في الآحاد فعدم النظير يقوم
مقام علة ثانية **والوجه الثالث** أنه جمع فلا يمكن أن يكسر مرة
ثانية فأشبه الفعل لأن الفعل لا يدخله التكسير **والوجه الرابع**
أنه جمع لا نظير له في الأسماء العربية يجري مجرى الاسم الأعجمي
لأن الأعجمي يكون على غير وزن العربي سوى الوجهان الآخران
يرجعان إلى الأولين فأما ما كان معدولاً عن العدد نحو مثنى

وثلاث فإنما منع من الصرف في النكرة وذلك للعدل والوصف
وقيل لأنه عدل عن اللفظ والمعنى فأما عدله في اللفظ
فظاهر وأما عدله في المعنى فلأن العدد يراد به قبل العدل
الدلالة على قدر المعدود ألا ترى أنك إذا قلت جاءني اثنان
أو ثلاثة أردت قدر ما جاءك وإذا قلت جاءني مثنى مثنى وثلاث
وثلاث لم يجز حتى يتقدم قبله جمعاً ليبين بذكر المعدود على الرتبة
فتقول جاءني القوم مثنى مثنى وثلاث وثلاث أي اثنين اثنين
وثلاثة ثلاثة فدل على أنه معدول من جهة اللفظ والمعنى فلذلك
لم ينصرف في النكرة فإن قيل فلم دخل جميع ما لا ينصرف الجر مع
الألف واللام والإضافة قيل لثلاثة أوجه **الوجه الأول**
أنه أمن فيه التنوين لأن الألف واللام والإضافة لا تكون مع
التنوين فلما وجدت أمن فيه التنوين فدخله الجر في موضع الثاني
والوجه الثاني أن الألف واللام والإضافة قامت مقام
التنوين ولو كانت التنوين فيه لجاز فيه الجر فكذلك مع ما قام مقامه
والوجه الثالث أنه بالألف واللام والإضافة بعد عن شبه
الفعل فلما بعد عن شبه الفعل دخله الجر في موضع الجر لأنه قد صار
بمنزلة ما فيه علة واحدة فلهذا المعنى دخله الجر مع الألف واللام
والإضافة فاعرفه إن شاء الله تعالى

باب اعراب الافعال وبنائها

ان قال قائل لم كانت الافعال ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل قيل لان الازمنة لما كانت ثلاثة وجب ان تكون الافعال ثلاثة. فان قيل فلم بني الماضي على حركة ولم كانت الحركة فتحة قيل انما بني الفعل اولا لان الاصل في الافعال البناء وبني على حركة تفضيلا له على فعل الامر لان الفعل الماضي اشبه الاسماء في الصفة نحو قولك مررت برجل ضرب كما تقول مررت برجل ضارب واشبه ايضا ما يشبه الاسماء في الشرط والجزاء فانك تقول ان فعلت فعلت والمعنى فيه ان تفعل افعل فلما قام الماضي مقام المستقبل والمستقبل قد اشبه الاسماء فقد اشبه ما اشبه الاسماء فلما اشبه ما اشبه الاسماء وجب ان يبنى على حركة تفضيلا له على فعل الامر الذي ما اشبه الاسماء ولا اشبه ما اشبهها وانما كانت الحركة فتحة لوجهين احدهما ان الفتحة اخف الحركات فلما وجب بناؤه على حركة وجب ان يبنى على اخف الحركات والوجه الثاني انه لا يخلو اما ان يبنى على الكسر لان الكسر ثقيل والفعل ثقيل والثقيل لا ينبغي ان يبنى على ثقيل واذا كان الجر لا يدخله وهو غير لازم لثقله فلان لا يدخله الكسر الذي هو لازم كان ذلك من طريق الاولى واذا بطل ان يبنى على الكسر بطل ان يبنى

[illegible]

على الضم ايضا لثلاثة اوجه. الوجه الاول ان الضم اثقل فاذا بطل ان يبنى على الثقيل فلان لا يبنى على الاثقل اولى. والوجه الثاني ان الضم اخو الكسر لان الواو اخت الياء الا ترى انهما يجتمعان في الردف في نحو قوله

ولا تكثر على ذي الضغن عتبا ... ولا ذكر التجرم للذنوب
ولا تسأله عما سوف يبدي ... ولا عن عيبه لك بالمغيب
متى تك في صديق او عدو ... تخبرك العيون عن القلوب

والوجه الثالث انما لم يبن على الضم لان من العرب من يجتزي بالضمة عن الواو فيقول في قاموا قام وفي كانوا كان. قال الشاعر

فلو ان الاطبا كان حولي ... وكان مع الاطباء الشفاء

واذا بطل ان يبنى على الكسر والضم وجب ان يبنى على الفتح. فان قيل فلم بني فعل الامر على الوقف قيل لان الاصل في الافعال البناء والاصل في البناء ان يكون على الوقف لانه الاصل. وذهب الكوفيون الى انه معرب واعرابه الجزم واستدلوا على ذلك من ثلاثة اوجه. الوجه الاول انهم قالوا انما قلنا انه معرب مجزوم لان الاصل في قم واذهب لتقم ولتذهب قال الله تعالى فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون وذكر انها قراءة النبي عليه السلام انه قال في بعض مغازيه لتأخذوا مصافكم فدل على ان الاصل في قم لتقم وفي اذهب لتذهب الا انه لما كثر في كلامهم وجرى على السنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة

لا للاعراب حملا للفعل المعتل على الفعل الصحيح حملا للفرع على الاصل والذي
يدل على صحة ما ذكرناه ان حروف الجر لا تعمل مع الحذف فحروف الجزم اولى
فاما الذي انشدوه وهو قوله محمد تفد نفسك كل نفس فقد انكره ابو العباس
ولو سلمنا صحته فنقول قوله تفد نفسك لم يحذف الياء للجزم بلام
مقدرة وانما حذفت الياء للضرورة اجتزاء بالكسرة عن الياء وهو في كلامهم
اكثر من ان يحصى ولئن سلمنا ان الاصل لتفد وانه مجزوم بلام مقدرة
الا انا نقول انما حذفت لضرورة الشعر والحذف للضرورة لا يجوز ان يجعل
اصلا يقاس عليه وقد بينا هذه المسألة مستقصاة في المسائل الخلافية
فان قيل فلم اعرب الفعل المضارع قيل لانه اشبه الاسماء من الخمسة التي
قدمناها قبل في صدر الكلام واعرابه الرفع والنصب والجزم فاما الرفع
فلقيامه مقام الاسم وقد ذكرنا في صدر الكتاب واما النصب والجزم
فسنذكرهما فيما بعد هذا الباب ان شاء الله تعالى فان قيل فلم قالوا هو يغزو
ويرمي ويخشى فاثبتوا الواو والياء والالف ساكنة في حالة الرفع وحذفوها
في حالة الجزم وفتحوا الواو والياء في حالة النصب وسووا في يخشى
بين النصب والرفع قيل انما اثبتوها ساكنة في الرفع لان الاصل
ان يقال هو يغزو ويرمي ويخشى بضم الواو في يغزو والياء في يرمي ويخشى
الا انهم استثقلوا الضمة على الواو من يغزو وعلى الياء من يرمي فحذفوها
فبقيت الواو من يغزو ساكنة وكذلك الياء من يرمي واما الياء من يخشى

تخفيفا كما قالوا ايش والاصل فيه اي شيء وكقولهم ويلمه والاصل
فيه ويل امه فحذفوه لكثرة الاستعمال فكذلك ههنا
والوجه الثاني انهم قالوا اجمعنا على ان فعل النهي ضد الامر وهم
يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره والوجه الثالث انهم
قالوا الدليل على انه مجزوم انك تقول في المعتل اغز وارم واخش
فتحذفون الواو والياء والالف كما تقول لم يغز ولم يرم ولم يخش فدل
على انه مجزوم بلام مقدرة وقد يجوز اعمال حرف الجزم مع الحذف قال الشاعر
محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا وما ذهب اليه الكوفيون
فاسد وقولهم ان الاصل في قم لتقم وفي اذهب لتذهب الا انه حذف
لكثرة الاستعمال قلنا ليس كذلك فانه لو كان الامر كما زعمتم لوجب
ان يختص الحذف بما يكثر استعماله دون ما لا يكثر استعماله فلما قيل اقعنسس
واخرنجم واعلوط وما اشبه ذلك بالحذف ولا يكثر استعماله دل على
فساد ما ذهبوا اليه وقولهم ان فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الامر
قلنا هذا قياس فاسد لان فعل النهي في اوله حرف المضارعة الذي
اوجب المشابهة بالاسم فاستحق الاعراب فكان معربا واما فعل الامر
فليس في اوله حرف المضارعة الذي يوجب المشابهة بالاسم فيستحق الاعراب
فكان باقيا على اصله وقولهم انه يحذف الواو والياء والالف نحو اغز
وارم واخش كما تقول لم يغز ولم يرم ولم يخش فنقول انما حذفت هذه الحروف للبناء

فانقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما حذفوا هذه الحروف في الجزم
لانها اشبهت الحركات ووجه الشبه من وجهين احدهما ان هذه
الحروف مركبة من الحركات على قول بعض النحويين والحركات ماخوذة
منها وعلى كلا القولين فقد حصلت بينهما المشابهة والوجه الثاني
ان هذه الحروف لا تقوم بها الحركات كما ان الحركات كذلك وكما انها
تحذف للجزم فكذلك هذه الحروف وقد حكي عن ابي بكر السراج انه شبه
الجازم بالدواء والحركة في الفعل بالفضلة التي يخرجها الدواء وكما ان
الدواء ان صادف فضلة حذفها وان لم يصادف اخذ من نفس الجسم
فكذلك الجازم اذا دخل على الفعل ان وجد حركة احذها والا اخذ من
نفس الفعل وسمي حذفها وان كانت اصلية لسكونها لانها بالسكون
تضعف فتصير في حكم الحركة فكما ان الحركة تحذف فكذلك هذه الحروف
وانما فتحوا الواو والياء في يغزو ويرمي بالنصب لخفة الفتحة وانقلبت
الياء في يخشى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبناها في حالة الرفع
لتحركها بالضم في الاصل وانفتاح ما قبلها فان قيل فلم كانت الخمسة
الامثلة نحو تفعلان ويفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين
في حالة الرفع بثبوت النون وفي حالة النصب والجزم بحذفها
قيل لان هذه الامثلة لما وجب ان تكون معربة لم يمكن ان يجعل
يجعل اللام حرف الاعراب وذلك لانه من الاعراب الجزم فلو انها حرف

الاعراب لوجب ان يسكن في حالة الجزم فكان يؤدي الى ان يحذف
ضمير الفاعل وذلك لا يجوز ولم يمكن ايضا ان يجعل الضمير حرف الاعراب
لانه في الحقيقة ليس بجزء من الفعل وانما هو قايم بنفسه في موضع
رفع لانه فاعل فلا يجوز ان يجعل حرف اعراب لكلمة اخرى فوجب
ان يكون الاعراب بعدها فزادوا النون لانها تشبه حروف المد واللين
وجعلوا ثبوتها علامة للرفع وحذفها علامة للجزم والنصب وانما جعل
الثبوت علامة للرفع والحذف علامة للجزم والنصب ولم يكن بعكس
ذلك لان الثبوت اول والحذف طاري عليه كما ان الرفع اول
والنصب والجزم طاريان فاعطوا الاول للاول والطاري للطاري
والنصب فيها محمول على الجزم لان الجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء
وكما ان النصب في التثنية والجمع محمول على الجر فكذلك النصب ههنا
محمول على الجزم فان قيل فلم استوى النصب والجزم في قولهم انت
تفعلين للواحدة وليس في الاسماء الاحاد ما حمل نصبه على جره قيل صح لان قولهم
انت تفعلين تشابه لفظ الجمع الاتي لان الجمع في حالة النصب والجر
يكون في اخره يا قبلها كسرة وبعدها نون كقولك تفعلين فلما اشبه
لفظ الجمع حمل عليه ولهذا فتحت النون منه حملا على الجمع ايضا وكذلك
كسروا النون من تفعلان وفتحوها من تفعلون حملا على تثنية الاسماء
وجمعها وهذه الامثلة معربة لا حرف اعرابها وذلك من استحالة جعل

اللام او الضمير او التنوين حرف الاعراب ولتبس بها نظير في كلامهم فان
قيل فهلا كان تفعلان وتفعلون تثنية وجمعا ليفعل كما كان
زيدان وزيدون تثنية وجمعا لزيد قيل لان الفعل لا يجوز
تثنيته ولا جمعه وانما لم يجز ذلك لاربعة اوجه **الوجه الاول**
ان الفعل يدل على المصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع لانه يدل
على الجنس الا ان تختلف انواعه فيجوز تثنيته وجمعه فلما كان الفعل
يدل على المصدر المبهم الدال على الجنس لم يجز تثنيته ولا جمعه
والوجه الثاني ان الفعل لو جازت تثنيته مع الاثنين وجمعه
مع الجماعة لجازت تثنيته وجمعه مع الواحد فكان يجوز ان يقال
زيد قاما وقاموا اذا فعل ذلك مرتين او مرارا فلما لم يجز ذلك
دل على انه لا يثنى ولا يجمع **والوجه الثالث** ان الفعل ليس بذات
يقصد اليها بان يضم اليها غيرها كما يكون ذلك في الاسماء فكذلك
لم يثن ولم يجمع **والوجه الرابع** ان الفعل يدل على مصدر
وزمان فصار في المعنى كانه اثنان فكما لا يجوز تثنية الاسم
المثنى فكذلك لا يجوز تثنية الفعل فان قيل اليس الالف في تفعلان
يدل على التثنية والواو في تفعلون يدل على الجمع قيل الالف
والواو يدلان على التثنية والجمع ولكن على تثنية الضمير وجمعه لا على
تثنية الفعل وجمعه لما بينا فاعرفه ان شا الله تعالى

باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل

ان قال قائل لم وجب ان تعمل ان ولن وكي واذن النصب قيل
انما وجب ان تعمل لاختصاصها بالفعل ووجب ان يكون عملها النصب
لان ان الخفيفة تشبه ان الثقيلة وان الثقيلة تنصب الاسم فكذلك
ان هذه يجب ان تنصب الفعل وحملت لن واذن وكي على ان وانما حملت
عليها لانها تشبهها ووجه الشبه بينهما ان ان الخفيفة تخلص الفعل
المضارع للاستقبال فلما اشتركا في هذا المعنى حملت عليها ويحكى عن الخليل
انه قال لا ينصب شيء من الافعال الا بان مظهرة او مقدرة والاكثرون
على خلافه ويكون ان مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر الا ترى انك اذا قلت ان
تفعل كذا خير لك كان التقدير فعلك كذا خير لك وما اشبه ذلك
واما لن ففيها قولان ذهب الخليل الى انها مركبة من كلمتين واصلها
لا ان فحذفت الهمزة من لا وان لكثرة الاستعمال كقولهم ويلمه
وركبوا احديهما مع الاخرى فصار لن وذهب سيبويه الى انها ليست
مركبة من كلمتين بل هي بمنزلة شيء على حرفين ليس فيه زيادة
قال سيبويه ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت اما زيدا فلن
اضرب لان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها ويمكن ان يعتذر عن الخليل
بان يقال ان الحروف اذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كانت عليه
قبل التركيب الا ترى ان هل لا يجوز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها واذا

ركبت مع لا ودخلها معنى التخصيص جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها فيقال
زيدا هلا ضربت فلذلك ها هنا ويمكن أن يقال على هذا أيضا إن هلا
ذهب منهما معنى الاستفهام فجاز أن يتغير حكمهما وأما أن فمعنى النفي باق
فيها فينبغي أن لا يتغير حكمها وأما إذن فتشتمل على ثلاثة أضرب **الأول**
أن تكون عاملة وهو أن تدخل على الفعل المضارع ويراد به الاستقبال
ويكون جوابا نحو أن يقول القائل أنا أزورك فتقول إذن أكرمك
فإعمالها لا غير **والثاني** أن يدخل عليها الواو والفاء للعطف
فيجوز إعمالها وإلغاؤها وذلك نحو قولك إن تكرمني أكرمك وإذن أحسن إليك
فيجوز إعمالها فتنصب الفعل بعدها كما لو ابتدأت بها فترجع إلى القسم
الأول ويجوز إلغاؤها فترفع الفعل بعدها لأنه مع الضمير المستكن فيه
خبر مبتدأ محذوف والتقدير وأنا إذن أحسن إليك فترجع إلى القسم الثالث
والثالث أن تدخل بين كلامين أحدهما متعلق بالآخر نحو
أن يدخل بين الشرط وجوابه نحو إن تكرمني إذن أكرمك وبين المبتدأ وخبره
نحو زيد إذن يقوم وما أشبه ذلك فلا يجوز إعمالها حينئذ وكذلك إذا
دخلت على فعل الحال نحو قولك إذن أظنك كاذبا إذا أردت أنك في حال ظن
وذلك لأن إذن إنما عملت لأنها أشبهت أن وأن لا يدخل فعل الحال
ولا يكون بعدها إلا المستقبل فإذا زال الشبه بطل العمل وأما كي فتشتمل
على ضربين أحدهما أن تعمل بنفسها وتكون مع الفعل بمنزلة اسم واحد نحو جئتك
كي تعطيني

والثاني أن تعمل بتقدير أن لأنهم يجعلونها بمنزلة حرف جر
لأنهم يقولون كيمه كما يقولون لمه وإنما وجب أن تقدر بعدها
أن لأن حروف الجر لا تعمل في الفعل فإن قيل فلم وجب تقدير أن بعدها
وبعد الفاء والواو وأو واللام وحتى دون أخواتها قيل لثلاثة أوجه
الوجه الأول أن أن هي الأصل في العمل **والوجه الثاني**
أن أن ليس لها معنى في نفسها بخلاف لن وإذن وكي فلنقصان معناها
كان تقديرها أولى من سائر أخواتها **والوجه الثالث** أن أن لما كانت
تدخل على الفعل الماضي والمستقبل ولا يوجد هذا في سائر أخواتها فقد وجد
فيها مزية على سائر أخواتها فإذا وجد فيها مزية على سائر أخواتها في
حالة الإظهار كانت أولى بالإضمار فاعرفه إن شاء الله تعالى

باب حروف الجزم

إن قال قائل لم وجب أن تعمل لم ولما ولام الأمر ولا في النهي في الفعل
المضارع الجزم قيل إنما وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل وإنما وجب
أن تعمل الجزم وذلك لأن لم لما كانت تدخل على الفعل المضارع فتنقله
إلى معنى الماضي كما أن إن التي للشرط والجزاء تدخل على الفعل الماضي فتنقله
إلى معنى المستقبل فقد أشبهت حرف الشرط وحرف الشرط يعمل الجزم فكذلك
ما أشبهه وإنما وجب لحرف الشرط أن يعمل الجزم لأنه يقتضي جملتين فلطول
ما يقتضيه حرف الشرط اختير له الجزم لأنه حذف وتخفيف وأما لما

فيمنزلة لم في النقل وكان محمولا عليه واما لام الامر فانما وجب ان تعمل
الجزم لاشتراك الامر باللام وبغير اللام في المعنى فوجب ان تعمل اللام الجزم
ليكون الامر باللام مثل الامر بغير اللام في اللفظ ولئن كان احدهما جزما
والاخر وقفا واما لا في النهي فانما وجب ان تجزم حملا على الامر لان
النهي ضد الامر وهم يحملون الشي على ضده كما يحملونه على نظيره ولما كان
الامر مبنيا على الوقف فقد وجب حمل النهي عليه جعل النهي نظيرا
له في اللفظ وان كان احدهما جزما والاخر وقفا على ما بينا فلهذا وجب
ان تعمل الجزم فان قيل اذا كان الاصل في لم ان تدخل على الماضي فلم
نقل الى لفظ المضارع قيل لانها لما وجب ان تكون عاملة فلو لزم ما
بعدها الماضي لما ظهر عملها فنقل الماضي الى المضارع ليتبين عملها
فان قيل فهلا جوزتم دخولها على الماضي والمستقبل كما جاز في حروف الشرط
والجزاء قيل الفرق بينهما ظاهر وذلك لان الاصل في حروف الشرط والجزاء
ان تدخل على الماضي وقد وجب سقوط الاصل فلو جوزنا دخولها على الماضي
الذي هو الاصل لما جاز دخولها على المضارع الذي هو الفرع لانه اذا
استعمل الاصل الذي هو الاخف ولم يستعمل الفرع الذي هو الاثقل
فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب الشرط والجزاء

ان قال قائل لم عملت ان الجزم في الفعل المضارع قيل انما عملت لاختصاصها بها
وعملت الجزم لما بينا من انها تقتضي جملتين الشرط والجزاء فلطول ما يقتضيه

اختير لها الجزم لانه حذف وتخفيف فاما ما عدا ان من الالفاظ التي يجازى
بها نحو من وما واي ومهما ومتى واين واني واي حين وحيثما واذما فانما
عملت لانها قامت مقام ان فعملت عملها وكلها مبنية لقيامها مقامها
ما عدا ايا وسنذكر معانيها ولم اقيمت الحروف مستوفى في باب الاستفهام ان
شاء الله تعالى فان قيل فما العامل في جواب الشرط قيل اختلف النحويون
في ذلك فذهب بعضهم الى ان العامل فيه حرف الشرط كما يعمل في فعل الشرط
وذهب بعضهم الى ان حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه وذهب آخرون
الى ان حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط وذهب
ابو عثمان المازني الى انه مبني على الوقف فمن قال ان حرف الشرط يعمل فيهما
قال لان حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط ولهذا يسمى
حرف الجزاء فكما عمل في فعل الشرط فكذلك يجب ان يعمل في جواب الشرط واما
من قال انهما جميعا يعملان فيه فلان فعل الشرط يقتضي الجواب كما ان حرف
الشرط يقتضي الجواب فلما اقتضياه معا عملا فيه معا واما من قال ان حرف
الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في الجواب قال لان فعل الشرط
يقتضي الجواب وهو اقرب اليه من الحرف فكان عمله فيه اولى من الحرف واما
من قال انه مبني على الوقف قال لان الفعل المضارع انما اعرب لوقوعه
موقع الاسماء والجواب ماضي لم يقع موقع الاسماء فوجب ان يكون مبنيا
وذهب الكوفيون الى انه مجزوم على الجواب لان جواب الشرط

مجاور لفعل الشرط فكان محمولاً عليه في الجزم والحمل على الجوار كثير في كلامهم
كقول الشاعر كأنما ضربت قدام أعينها قطناً بمستحصد الأوتار محلوج
وكان يقتضي أن يقول محلوجاً فخفضه على الجوار وكقول الآخر
كأن نسج العنكبوت المرمل ولقولهم جحر ضب خرب وما أشبه
ذلك وهذا ليس بصحيح لأن الحمل على الجوار قليل يقتصر فيه على السماع ولا يقاس
عليه لقلته وقد اعترض على هذه المذاهب كلها باعتراضات فأما من
قال إن حرف الشرط يعمل فيهما وحده فاعترض عليه بأن حرف الشرط
حرف جزم والحروف الجازمة لا تعمل في شيئين لضعفها وأما قول من
قال إن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في الجواب فلا يخلو عن ضعف
وذلك لأن الأصل في الفعل أن لا يكون عاملاً في الفعل فإذا لم يكن له تأثير
في العمل في الفعل وحرف الشرط له تأثير فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له
تأثير لا تأثير له وأما قول من قال إنه مبني على الوقف لأنه لم يقع
موضع الأسماء فهذا فاسد أيضاً وذلك لأن الفعل إذا ثبت له المشابهة
للاسم في موضع واستحق الإعراب بتلك المشابهة لم يشترط ذلك في كل موضع
ألا ترى أن الفعل المضارع يكون معرباً بعد حروف النصب نحو لن يقوم
وبعد حروف الجزم نحو لم يقم وإن لم يحسن أن يقع موضع الأسماء فكذلك
ههنا على أن وقوعه موقع الأسماء إنما هو موجب لنوع من الإعراب وهو
الرفع وقد زال لا جنس الإعراب وليس من ضرورة زوال نوع منه زوال

جملة الجنس والصحيح عندي أن يكون العامل هو حرف الشرط بتوسط
فعل الشرط لا أنه عامل معه كما بينا فاعرفه إن شاء الله تعالى

باب المعرفة والنكرة ٥٣

إن قال قائل هل المعرفة أصل أو النكرة قيل بل النكرة هي الأصل
لأن التعريف طارئ على التنكير فإن قيل ما حد النكرة والمعرفة قيل
حد النكرة ما لم يخص واحداً من جنسه نحو رجل وفرس ودار وما أشبه ذلك
وحد المعرفة ما خص الواحد من جنسه فإن قيل فبأي شيء تتميز النكرة من
المعرفة قيل بشيئين أحدهما دخول الألف واللام نحو الفرس والغلام ودخول
رب عليه نحو رب رجل ورب فرس ورب غلام وما أشبه ذلك فإن قيل
فعلى كم ضرباً تكون المعرفة قيل على خمسة أنواع الاسم المضمر والعلم والمبهم
هذا وهو اسم الإشارة وما عرف بالألف واللام وما أضيف إلى أحد
هذه المعارف فأما الاسم المضمر فعلى ضربين منفصل ومتصل فأما المنفصل
فعلى ضربين مرفوع ومنصوب فأما المرفوع فهو أنا ونحن وأنت وأنتما
وأنتم وأنت وأنتما وأنتن وهو وهما وهم وهي وهما وهن وأما المنصوب
المنفصل فإياي وإيانا وإياك وإياكما وإياكم وإياك وإياكما وإياكن
وإياه وإياهما وإياهم وإياها وإياهما وإياهن وذهب الخليل إلى أنه
مظهر استعمل استعمال المضمر ومنهم من قال إنه اسم مبهم أضيف للتخصيص
ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره ومنهم من قال إنه اسم مضمر أضيف إلى الكاف

ولا يعلم اسم مضمر اضيف غيره والصحيح ان ايا هو اسم مضمر والكاف
للخطاب ولا موضع لها من الاعراب وذهب الكوفيون الى ان المضمر
هو الكاف واياّ عماد وهذا ليس بصحيح لان الشي لا يعتمد بما هو اكثر
منه وقد بينا فساد ذلك مستقصى في المسائل الخلافية واما
المتصل فعلى ثلثة اضرب مرفوع ومنصوب ومجرور فاما المرفوع
فنحو قمت وقمنا وقمت وقمتما وقمتم وقمت وقمتما وقمتن والمضمر
في قام وقاما وقاموا وقامت وقامتا وقمن والضمير في اسم الفاعل
نحو ضارب والضمير في اسم المفعول نحو مضروب وما اشبه ذلك واما
المنصوب المتصل فنحو رايتني ورايتنا ورايتك ورايتكما ورايتكم
ورايتك ورايتكما ورايتكن ورايته ورايتهما ورايتهم ورايتها
ورايتهما ورايتهن وما اشبه ذلك واما المجرور فلا يكون
الا متصلا نحو مرّ بي وبنا وبك وبكما وبكم وبكِ وبكما وبكن
وبه وبهما وبهم وبها وبهما وبهن وما اشبه ذلك فان قيل
فلم كان للمرفوع والمنصوب ضميران متصل ومنفصل ولم يكن للمجرور
كذلك قيل لان المرفوع والمنصوب يجوز في كل واحد منهما ان
يفصل بينه وبين عامله الا ترى ان المرفوع يجوز ان يتقدم
فيرتفع بالابتداء فلا يتعلق بعامل لفظي وكذلك المنصوب يجوز
ان يتقدم على الناصب كتقدم المفعول على الفعل والفاعل

فلما كانا يتصلان بالعامل تارة وينفصلان اخرى وجب ان يكون لهما ضميران
متصل ومنفصل واما المجرور فلا يجوز ان يتقدم على عامله ولا
يفصل بين عامله ومعموله الا في ضرورة لا يعتد بها فوجب ان يكون
ضميره متصلا لا غير واما الاسم العلم فنحو زيد وعمرو وابي محمد
وما اشبه ذلك واما المبهم فنحو هذا وهذان وهذه وهاتان وتلك
وتيك وتانك وتينك وهؤلاء وما اشبه ذلك واما ما عرف بالالف
واللام فنحو الرجل والغلام وقد اختلف النحويون في ذلك فذهب
الخليل الى ان تعريفه باللام وحدها وانها لما بنيت للتعريف
ساكنة ادخلوا عليها الهمزة لئلا يبتدا بالساكن لان الابتداء
بالساكن محال وفي الخلاف بينهما كلام طويل لا يليق ذكره بهذا
المختصر واما ما اضيف الى احد هذه المعارف فنحو غلامي وغلام زيد
وغلام هذا وغلام الرجل وغلام صاحب عمرو وما اشبه ذلك
فان قيل فما اعرف هذه المعارف قيل اختلف النحويون في ذلك
فذهب بعضهم الى ان الاسم المضمر اعرف المعارف ثم الاسم العلم
ثم الاسم المبهم ثم ما فيه الالف واللام واعرف الضماير ضمير المتكلم
لانه لا يشاركه فيه غيره فلا يقع فيه الالتباس بخلاف غيره
من ساير المعارف والذي يدل على ان الضماير اعرف المعارف
انها لا تفتقر الى ان توصف بغيرها من المعارف وهو قول سيبويه

وذهب بعضهم الى ان الاسم المبهم اعرف المعارف لانك تعرفه بعينك
وبقلبك ثم المضمر ثم العلم ثم ما فيه الالف واللام وهو قول
ابي بكر بن السراج وذهب آخرون الى ان اعرف المعارف الاسم العلم
لانه في اول وضعه ليس له مشارك ثم المضمر ثم المبهم ثم ما عرف
بالالف واللام وهو قول ابي سعيد السيرافي فاما ما عرف بالاضافة
فتعريفه بحسب ما يضاف اليه من المضمر والعلم والمبهم وما فيه الالف واللام
على اختلاف الاقوال فان قيل فلم بني الاسم المضمر والمبهم دون سائر المعارف
قيل اما المضمر فانما بني لانه اشبه الحرف لانه جعل دليلا على المظهر واذا
جعل علامة على غيره اشبه تاء التانيث واذا اشبه تاء التانيث فقد اشبه
الحرف واذا اشبه الحرف فيجب ان يكون مبنيا واما المبهم فهو اسم الاشارة
وانما بني لتضمنه معنى حرف الاشارة فان قيل فاين حرف الاشارة قيل
حرف الاشارة وان لم ينطقوا به الا ان القياس كان يقتضي ان يوضع للاشارة
حرف كغيره من المعاني كالاستفهام والشرط والنفي والنهي والتمني والترجي
والعطف والندا والاستثنا الى غير ذلك الا انهم لما لم ينطقوا به وضمنوا
معناه اسم الاشارة وان لم ينطق به وجب ان يكون مبنيا فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب جمع التكسير

لم جمع فعل بفتح الفاء وسكون العين في القلة على افعل وسائر اوزان الثلاثي
وهي فَعَل وفَعِل وفَعُل وفِعْل وفِعَل وفِعِل وفُعْل وفُعَل وفُعُل تجمع على
افعال قيل لان فعلا اكثر استعمالا من غيره من سائر الاوزان
وافعل اخف من افعال فاعطوا ما يكثر استعماله الاخف واعطوا
ما يقل استعماله الاثقل ليعادلوا بينهما فاما قولهم فرخ وافراخ
وانف وآناف وزند وازناد في حروف معدودة فشاذ لا يقاس
عليه على انهم قد تكلموا عليها فقالوا انما قالوا في جمع فرخ افراخ لوجهين
احدهما انهم حملوه على معنى طير فكما قالوا في جمع طير اطيار فكذلك قالوا
في جمع فرخ افراخ لانه في معناه والوجه الثاني ان فيه الراء وهي حرف
تكرير فتنزل التكرير فيها منزلة الحركة فصار بمنزلة فعل بفتح العين
فجمع على افعال كجبل واجبال وجمل واجمال قال الشاعر
ماذا تقول لافراخ بذي مرخ ... زغب الحواصل لا ماء ولا شجر
القيت كاسبهم في قعر مظلمة ... فاغفر عليك سلام الله يا عمر
واما انف فانما جمعوه على افعال فقالوا آناف لان فيه النون
والنون فيها غنة فصارت الغنة فيها بمنزلة الحركة فصار بمنزلة
فعل فجمع على افعال واما زند فانما جمع على افعال فقالوا ازناد لوجهين
احدهما ما ذكرنا ان النون فيها غنة فصارت كانها متحركة والوجه
الثاني ان زندا في معنى عود وعود يجمع على اعواد لان فعلا
متى كانت عينه ياء او واوا جمع على افعال ولم يجمعوه على افعل قيل
لانهم لو جمعوه على افعل على قياس الصحيح لادى ذلك الى الاستثقال

انك لو قلت في جمع بيت أبيت وفي جمع عود أعود لأدى إلى ضم الياء والواو
والياء يستثقل عليهما الضمة لأنهما بمنزلة واوين فلما كان مستثقلا
عدلوا عنه إلى أفعال فإن قيل فلم جمعوا بين فعال وفعول في جمع الكثرة
قيل لاشتراكهما في عدد الحروف وإن كان في أحدهما حرف لين في الآخر
فإن قيل فلم خصوا في جمع التكسير ما كان على فعل مما عينه واو بفعال نحو ثوب
وثياب ومما عينه ياء بفعول نحو شيخ وشيوخ وهلا عكسوا قيل إنما لم
يجمعوا ما كان من ذوات الواو على فعول لأنه كان يؤدي إلى اجتماع واوين
وضمة نحو ثووب وحووض وذلك مستثقل لاجتماع واوين وضمة ولم يجوزوا
ذلك في الياء لأنها أخف من الواو فلذلك خصوا ما كان عينه واوا
بفعال وما كان عينه ياء بفعول فإن قيل فلم زعمتم أن أفعلا لا يكون
إلا في جمع فعل وقد قالوا زمن وأزمن فجمعوا فعلا بفتح العين على أفعل قيل
إنما قالوا أزمن في زمن وإن كان القياس يوجب أن يقال أزمان إلا أنه
لما كان زمن في معنى دهر ودهر يجمع على أدهر فكذلك أيضا جمعوا
زمنا على أزمن لأنه في معناه كقول الشاعر أمنزلتي مي سلام عليكما هل الأزمن اللائي مضين رواجع
فإن قيل فلم جمع ما جاء على فعل في الأغلب على فعلان قيل لأن فعلا مقصورة
من فعال وما كان على فعال فإنه يجمع على فعلان نحو غراب وغربان وعقاب
وعقبان فكذلك ما كان مقصورا منه يجمع على فعلان فإن قيل فلم وجب
تحريك العين من فعلة بفتح الفاء وسكون العين في الجمع في نحو جفنات
وقصعات وسكنت في نحو خدلات وصعبات قيل لأن فعلة بفتح الفاء

وسكون العين تكون اسما غير صفة نحو جفنة وقصعة وتكون صفة نحو
خدلة وصعبة فحركت العين منها إذا كانت اسما غير صفة نحو جفنات
وقصعات للفرق بين الاسم والصفة نحو خدلات وصعبات فإن قيل
فلم كان الاسم أولى بالتحريك من الصفة وهلا عكسوا وكان الفرق حاصلا
قيل إنما كان الاسم أولى بالتحريك من الصفة لأن الاسم أقوى وأخف من الصفة
والصفة أضعف وأثقل فلما كان الاسم أقوى وأخف والصفة أضعف
وأثقل كان الاسم بالتحريك أحمل فأما قول الشاعر

أبت ذكر عودن أحشاء قلبه خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل

فسكن رفضات والأصل رفضات بالفتح لأجل ضرورة الشعر
فإن قيل فلم إذا كانت العين من فعلة معتلة أو مضاعفة تكون ساكنة
كالصفة نحو عورات وبيضات وسلات وما أشبه ذلك قيل إنما كانت
ساكنة إذا كانت العين معتلة لأن الحركة توجب ثقلا في الواو والياء
فسكنوهما هربا من ثقل الحركة عليهما وحرصا على تصحيحهما ومن العرب
من يفتح الواو والياء فيقول عورات وبيضات كما لو كان صحيح العين
وعلى هذه اللغة قراءة من قرأ ثلث عورات لكم بفتح الواو قال الشاعر

أخو بيضات رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح

وإنما كانت ساكنة إذا كانت مضاعفة لئلا يجتمع حرفان متحركان من جنس واحد
وذلك مستثقل ألا ترى أنك لو قلت في جمع سلة سللات وملة مللات لكان ذلك

مستثقلة. فإن قيل فلم جاز في جمع فُعلة بضم الفاء وسكون العين ضم
العين وفتحها وسكونها نحو ظُلمة وظُلُمات قيل أما الضم فللإتباع وأما
الفتح ففرارًا من اجتماع الضمتين وأما السكون فللتخفيف كقولهم في عَضُد
عَضْد. فإن قيل فلم جاز في جمع فِعلة بكسر الفاء وسكون العين كسر العين وفتحها
وسكونها نحو سِدرة وسِدِرات قيل أما الكسر فللإتباع وأما الفتح ففرارًا
من اجتماع كسرتين وأما السكون فللتخفيف كقولهم في كَتِف كَتْف. كما
بيّنا في جمع فَعلة والألف والتاء في ذلك كله للقلة عند بعض النحويين ويحتجون
بما رُوي أن حسان بن ثابت أنشد النابغة قصيدته التي يذكر فيها قال الشاعر
لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما
فلم يهتز لها فعابه على ذلك فقال له النابغة أخطأت في بيت واحد
في ثلاثة مواضع وأغضيت عنها ثم جئت تلومني فقال له حسان وما تلك
المواضع فقال له الأول أنك قلت الجفنات وهي تدل على عدد قليل ولا
فخر لك بأن تكون في ساحتك ثلث جفنات أو أربع والثاني أنك قلت
يلمعن واللمعة بياض قليل فليس فيه كثير شأن والثالث أنك قلت
يقطرن والقطرة تكون للقليل فلا يدل ذلك على فرط نجدة وكان يجب أن تقول
الجفان وتسيل وهذا عندي ليس بصحيح لأن هذا الجمع يجيء للكثرة كما يجيء
للقلة قال الله تعالى وهم في الغرفات آمنون والمراد به الكثرة لا القلة
والذي يدل على ذلك أنه جمع صحيح فصار بمنزلة قولهم الزيدون والعمرون

وكما أن قولهم الزيدون والعمرون يكون للكثرة والقلة فكذلك هذا الجمع
وأما ما رُوي عن النابغة وحسان فقد كان أبو علي الفارسي يقدح فيه ولو
صحّ فيحتمل أن يكون النابغة قصد ذكر شيء يدفع عنه ملامة حسان
ويعارضه في الحال. فإن قيل فلم جاز أن يكتفي ببناء القلة عن بناء الكثرة
وببناء الكثرة عن بناء القلة قيل إنما جاز أن يكتفي ببناء القلة عن بناء
الكثرة نحو قلم وأقلام ورَسَن وأرسان وأذن وآذان وطُنُب
وأطناب وكتف وأكتاف وإبل وآبال وأن يكتفي ببناء الكثرة عن
بناء القلة نحو رجل ورجال وسبع وسباع وشسع وشسوع لأن معنى
الجمع مشترك في القليل والكثير فجاز أن ينوب جمع القلة عن جمع الكثرة
لاشتراكهما في الجمع كما جاز ذلك فيما يجمع بالواو والنون نحو الزيدون
وجاز أن ينوب جمع الكثرة عن جمع القلة كما يجوز أن ينوب العموم عن الخصوص.
فإن قيل فلم جمع ما كان رباعيًا على مثال واحد وهو مثال فعالل
قيل لأن ما كان على أربعة أحرف لما كان أثقل مما كان على ثلاثة أحرف
ألزم طريقة واحدة وزيدت الألف على واحدة دون غيرها لأنها أخف
الحروف لأنها قط لا تكون إلا ساكنة. فإن قيل فلم حذف آخر
ما كان خماسيًا في الجمع نحو سفرجل وسفارج قيل إنما وجب حذف آخر
حروفه لطوله ولو أتى به على الأصل لكان ذلك مستثقلًا فحذف طلبًا
للخفة وكان الآخر أولى بالحذف لأنه أضعف حروف الكلمة لأن الحذف

في آخر الكلمة اكثر من غيره فان قيل فلم جاز ان يقولوا في جمع سفرجل
سفاريج بالياء قيل لانهم لما حذفوا اللام جعلوا الياء عوضا عن
اللام المحذوفة منه فان قيل فلم عوضوا الياء دون غيرها قيل
لان ما بعد الف التكسير مكسور وكانهم اشبعوا الكسرة فنشات
الياء وذلك ليس بثقيل فلهذا كانت الياء اولى من غيرها فان قيل
فلم حذفوا الزيادة منه في الجمع اذا لم يقع رابعة ولم يحذفوها اذا كانت رابعة
قيل انما حذفوا الزيادة اذا لم يقع رابعة لانهم اذا حذفوا منه الحرف
الاصلي فالزايد اولى وانما لم يحذفوها اذا وقعت رابعة لانهم
يجتلبون لها الياء قبل الطرف فاذا وجدت قبل الطرف وهي من نفس
الكلمة فينبغي ان لا يحذف لانها اولى بالثبات من المجتلبة فان قيل
فلم قالوا في جمع مفتاح مفاتيح وجرموق جراميق فقلبوا الالف والواو
ياء وابقوا الياء على حالها قيل انما قلبوا الالف والواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها وابقوا الياء على حالها لان الكسرة اذا كانت توجب
قلب الالف والواو ياء فلان يبقي الياء على حالها كان ذلك من طريق الاولى
فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب التصغير

لئن قال قائل لم ضم اول الاسم المصغر قيل لوجهين احدهما ان الاسم
المصغر يتضمن المكبر ويدل عليه فاشبه فعل ما لم يسم فاعله فكما
بني اول فعل ما لم يسم فاعله على الضم فكذلك اول الاسم المصغر والوجه
الثاني ان التصغير لما صيغ له جمع له جميع الحركات فبني الاول على الضم
لانه اقوى الحركات وبني الثاني على الفتح تبيينا للضمة وبني ما بعد ياء
التصغير على الكسر في تصغير ما زاد على ثلاثة احرف ليقع ما بعد الياء منه
حرف الاعراب ولا يجوز ان يبنى على الكسر فان قيل فلم كان التصغير
بزيادة حرف ولم يكن بنقصان حرف قيل لان التصغير قام مقام
الصفة الا ترى انك اذا قلت في رجل رجيل وفي درهم دريهم وفي
دينار دنينير قام رجيل مقام رجل صغير وقام دريهم مقام درهم
صغير وقام دنينير مقام دينار صغير فلما قام التصغير مقام
الصفة وهي لفظ زايد جعل بزيادة حرف وجعل ذلك الحرف دليلا على
التصغير لانه قام مقام ما يوجب التصغير فان قيل فلم كانت الزيادة
ياء ولم كانت ساكنة ولم كانت ثالثة قيل انما كانت ياء لانهم
لما زادوا الالف في التكسير والتصغير والتكسير من واد واحد زادوا
فيه الياء لانها اقرب الى الالف من الواو وانما كانت ساكنة ثالثة
لان الف التكسير لا يكون الا كذلك فان قيل فلم حمل التصغير على
التكسير ومن اين زعمتم انهما من واد واحد قيل انما حمل التصغير على التكسير
لانه يغير اللفظ والمعنى كما ان التكسير يغير اللفظ والمعنى الا ترى
انك اذا قلت في تصغير رجل رجيل انك قد غيرت لفظه بضم اوله

وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة ثالثة وغيرت معناه لانك
نقلته من الكبر الى الصغر كما انك اذا قلت في تكسيره رجال
غيرت لفظه بزيادة الالف وفتح ما قبلها وغيرت معناه لانك
نقلته من الافراد الى الجمع لهذا المعنى قلنا انهما من واد واحد
فان قيل فلم الزموا التصغير طريقة واحدة ولم تختلف ابنيته
كاختلاف ابنية التكسير قيل لان التصغير اضعف من التكسير
الا ترى انك اذا قلت رجيل فقد وصفته بالصغر من غير ان
تضم اليه غيره واذا قلت رجال فقد ضممت اليه غيره وصيرت
الواحد جمعا فلما كان التصغير اضعف من التكسير في التغيير
ويكون كثيرا وقليلا وليس له نهاية ينتهي اليها اختلف ابنيته ليدل
على القلة والكثرة فلذلك اختلف ابنيته فان قيل فلم اذا كان
الاسم خماسيا يحذف آخر حرف منه في التصغير نحو سفرجل سفيرج
قيل انما وجب حذف آخر حرف منه لطوله على ما بينا في جمع التكسير
لان التصغير يجري مجرى التكسير ولهذا يجوز فيه التعويض فيقال
فيه سفيريج كما قالوا في التكسير سفاريج ولهذا ايضا اذا كانت
الزيادة غير رابعة حذفت واذا كانت رابعة لم تحذف حملا
للتصغير عليه لان التصغير والتكسير من واد واحد فان قيل ان خ
فلم ردوا التاء في تصغير المؤنث اذا كان الاسم ثلاثيا نحو شمس
شميسة

ولم يردوها اذا كان على اربعة احرف نحو زينب زيينب قيل انما ردوا التاء
في التصغير لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها الا ترى انهم قالوا في تصغير
باب بويب وفي تصغير ناب نييب فردوا الالف الى اصلها واصلها في باب الواو لانك
تقول في تكسيره ابواب وبويب بابا واصلها في ناب الياء لانك تقول في
تكسيره انياب ونييب فاذا كان التصغير يرد الاشياء الى اصولها والاصل
في نحو شمس ان يكون بعلامة التانيث للفرق بين المذكر والمؤنث وجب
ردها في التصغير واختص رد التاء في الثلاثي لخفة لفظه فاما الرباعي فلم
يرد فيه التاء لطوله فصار الطول بدلا من تاء التانيث فاما ما لم يرد
فيه التاء في التصغير من الثلاثي نحو قولهم في قوس قويس وفي فرس فريس وفي
عرس عريس وفي حرب حريب وفي ناب الابل نييب وفي درع الحديد دريع
واما ما اثبتوا فيه التاء في التصغير في الرباعي نحو قولهم في قدام قديديمة
وفي وراء وريئة وفي امام اميمة فقد تكلموا عليه فقالوا انما لم يلحق
التاء في التصغير ما كان ثلاثيا لانه اجري مجرى المذكر لانه في معناه
وذلك لان القوس في معنى العود والفرس ينطلق على المذكر والمؤنث والمذكر
هو الاصل فبني لفظ تصغيره على اصله والعرس في معنى التعريس والحرب في
الاصل مصدر حربت حربا والمصدر في الاصل مذكر والناب في
معنى الناب الذي هو السن وهو مذكر لانها سميت به عند سقوطه
ودرع الحديد في معنى الدرع الذي هو القميص وانما اثبتوا التاء في التصغير
فيما كان رباعيا نحو قديديمة ووريئة واميمة لوجهين احدهما ان الاغلب

في الظروف أن تكون مذكرًا فلو لم يدخلوا التاء في هذه الظروف وهي
مؤنثة لالتبست بالمذكر والوجه الثاني أنهم زادوا التاء تأكيدًا للتأنيث
ويحتمل أيضًا وجهًا ثالثًا وهو أنهم أثبتوا التاء تنبيهًا على الأصل المرفوض
كما صححوا الواو في القود والحوكة تنبيهًا على أن الأصل في دار وباب
دور وبوب وهو أصل مرفوض وعلى كل حال فكلا القسمين شاذ
لا يقاس عليه فإن قيل فلم خالفوا بين تصغير الأسماء المبهمة وما
أشبهها وبين الأسماء المتمكنة فقالوا في تصغير ذا ذيا وفي تا
تيا فإن قيل فلم امتنع وقوع ياء التصغير فيهما ثانية كما امتنع
في الأسماء المتمكنة قيل إنما لم يمتنع وقوع ياء التصغير فيهما
ثانية كما امتنع في الأسماء المتمكنة لأن أوائلها مفتوحة فلم يمتنع
وقوع ياء التصغير الساكنة بعدها بخلاف الأسماء المتمكنة فإن
أوائلها مضمومة فيمتنع وقوع الياء الساكنة بعدها فإن قيل فلم
زادوا الألف في آخرها علامة للتصغير قيل إنما حسن زيادة الألف
في آخرها علامة للتصغير لأنها أسماء مبنية فجعل في آخرها الألف
ليكون على صيغة لا يتصور دخول الحركة التي هي آلة الإعراب عليه
فاعرفه إن شاء الله تعالى

باب النسب

٤٦

إن قال قائل لم زيدت الياء في النسب مشددة مكسورًا ما قبلها
نحو زيدي وعمري وبغدادي وبصري وما أشبه ذلك قيل

قيل إنما كانت ياء تشبيهًا بياء الإضافة لأن النسب في معنى الإضافة ولهذا
كان المتقدمون من النحويين يترجمونه بباب الإضافة وكانت الياء مشددة
لأن النسب أبلغ من الإضافة فشددوا الياء ليدل على هذا المعنى وكان
ما قبلها مكسورًا توكيدًا لها فإن قيل فلم حذفوا تاء التأنيث في النسب نحو قولهم
في النسب إلى مكة مكي وما أشبه ذلك قيل لخمسة أوجه الأول
أنها إنما حذفت لئلا يقع في حشو الكلمة وتاء التأنيث لا تقع حشو الكلمة

والوجه الثاني

إنما حذفت لئلا يؤدي إلى الجمع بين تاءي تأنيث في
النسب إلى المؤنث إذا كان المنسوب مؤنثًا ألا ترى أنك لو قلت في
النسب إلى الكوفة والبصرة في المذكر بصري وكوفي لقلت في المؤنث
امرأة كوفيتة وبصريتة فلما كان ذلك يؤدي إلى الجمع بين تاءي تأنيث في
المؤنث نحو كوفيتة وبصريتة والجمع بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة
لا يجوز حذفوا التاء من المذكر لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث في المؤنث

والوجه الرابع

إنما حذفت لأن ياء النسب قد تنزل منزلة تاء
التأنيث في الفرق بين الواحد والجمع ألا ترى أنهم قالوا رومي وروم
وزنجي وزنج ففرقوا بين الواحد والجمع في قولهم نخلة ونخل وتمرة
وتمر فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه لم يجمعوا كما لم يجمعوا
بين علامتي تأنيث

والوجه الرابع

أنه إنما حذفت
لأن هذه التاء حكمها أن تنقلب في الوقف هاء فلما كانت تتغير

ولا يمكن ان يجري على حكمها في ان تكون تارة تاء وتارة هاء كان حذفها
اسهل عليهم. والوجه الخامس ان تاء التأنيث بمنزلة اسم ضم الى اسم
ولو نسبت الى اسم ضم الى اسم لحذفت الاسم الثاني فكذلك ههنا
تحذف تاء التأنيث. فان قيل فلم حذفوا الياء في باب فعيلة وفعيلة
كقولهم في النسب الى جهينة جهني والى ربيعة ربعي دون باب فعيل
وفعيل كقولهم في النسب الى ثقيف ثقيفي وفي النسب الى هذيل
هذيلي. قيل انما وجب حذف الياء في باب فعيلة وفعيلة دون
باب فعيل وفعيل لان باب فعيلة وفعيلة اجتمع فيه شيئان يوجبان
الحذف وهما طلب التخفيف وتأنيس التغيير بحذف تاء التأنيث
وباب فعيل وفعيل ليس فيه الا سبب واحد وهو طلب التخفيف فلما
كان في باب فعيلة وفعيلة شيئان لزم الحذف ولما كان في باب
فعيل وفعيل سبب واحد لم يلزم الحذف. فان قيل فلم قالوا حنفي
بالفتح وان كان الاصل هو الكسر. قيل انما قالوا حنفي بالفتح وان كان
الاصل هو الكسر لانهم قلبوا الكسرة فتحة طلبا للتخفيف كما قالوا في النسب
الى شقرة شقري والى نمر نمري بالفتح وان كان الاصل هو الكسر طلبا للتخفيف
الا ترى انهم لو قالوا شقري ونمري بالكسر لادى ذلك الى توالي الكسرات
بعدها ياء مشددة وذلك مستثقل فعدلوا عن الكسرة الى الفتحة فقالوا
شقري ونمري فكذلك ههنا. وكذلك قالوا في النسب الى علي علوي

والى عدي عدوي بالفتح لانهم لما حذفوا الياء الاولى التي هي ياء
فعيل بقي على وزن فعل فابدلوا من الكسرة فتحة فانقلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار على مثل رحا وعصا وقلبوا من الالف
واوا فقالوا علوي كما قالوا رحوي وعصوي. فان قيل فلم وجب قلب الف
عصا ورحا واوا. قيل انما وجب قلب الالف واوا لانها ساكنة والياء
الاولى من ياء النسب ساكنة وساكنان لا يجتمعان فوجب فيها القلب
وكان القلب اولى من الحذف لكثرة ما يلحق النسب من التغيير والتغيير
بالحذف ابلغ من القلب واقوى فلهذا كان القلب اولى وكان قلب الالف
واوا اولى من قلبها ياء لانها لو قلبت ياء لادى ذلك الى اجتماع الامثال
الا ترى انك لو قلت رحيي وعصيي لادى ذلك الى اجتماع ثلث ياءات
وذلك مستثقل فعدلوا عن الياء الى الواو لانها ابعد من اجتماع الامثال
فان قيل فلم قالوا في النسب الى شج شجوي. قيل لانهم ابدلوا من الكسرة
فتحة للعلة التي ذكرناها فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فالحق بالمقصور نحو رحا وعصا فقالوا فيه شجوي كما قالوا رحوي وعصوي
فان قيل فلم قالوا في النسب الى معزى وقاض معزوي وقاضي
قاضوي. قيل اما من قال معزوي فابدل فلان الالف من نفس
الكلمة فابدل منها واوا كما ابدل فيما كان على ثلثة احرف نحو رحوي
وعصوي واما قاضوي فابدل من الكسرة فتحة وقلبت الياء الفا

فصار قاضيا كعنزي فقالوا قاضوي كما قالوا معزوي فقال قال معزي
وقاضي فحذف الالف واليا فلان الالف ساكنة واليا الاولى من يا
النسب ساكنة وساكنان لا يجتمعان فحذفت الالف لالتقا الساكنين
كما حذفت فيما كان على خمسة احرف فان قيل فلم وجب حذف الالف
واليا اذا كان الاسم على خمسة احرف نحو قولهم في النسب الى مرتجي
مرتجي والى مشتري مشتري قيل انما وجب حذف الالف واليا
في الاسم اذا كان على خمسة احرف لطول الكلمة واذا جاز الحذف فيما
كان على اربعة احرف لزم فيما زاد على ذلك فان قيل فلم لزم الحذف
فيما كان على اربعة احرف نحو قولهم في النسب الى بشكى بشكي والى
جمزى جمزي قيل لانه لما توالت فيه ثلث حركات متواليات
تنزل منزلة ما كان على خمسة احرف لان الحركة قد تنزلت منزلة
الحرف الا ترى انه من يجوز ان يصرف هند لا يجوز ان يصرف سقر
كما لا يجوز ان يصرف زينب لان الحركة الحقته بما كان على خمسة احرف
فان قيل فلم وجب حذف اليا المتحركة مما قبل آخره يا مشددة
نحو قولهم في النسب الى سيد اسيدي وما اشبه ذلك قيل
لئلا يجتمع اربع يا آت وكسرتان وذلك مستثقل وانما وجب حذف
المتحركة لان المقصود بالحذف التخفيف والمتحركة اثقل من الساكنة
وكان حذفها اولى ولانهم لو حذفوا الساكنة لكانت المتحركة

تنقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلذلك كان حذف المتحركة اولى
فان قيل فلم وجب قلب همزة التانيث في النسب واوا نحو قولهم في حمرا
حمراوي ولم يجب ذلك في النسب الى كسا وعلبا وما اشبه ذلك قيل
لان همزة التانيث ثقيلة لانها عوض عن علامة التانيث التي توجب
ثقلا فوجب قلبها واوا واما همزة كسا فلم يجب قلبها لانها منقلبة عن
حرف اصلي فاجريت مجرى الهمزة الاصلية نحو قرا ووضا وكذلك الهمزة
في علبا ملحقة بحرف فاجريت ايضا مجرى الهمزة الاصلية وكما انه لا يجب قلب
الهمزة الاصلية واوا في النسب الى القرا بحر فرضي وما اشبه ذلك
قيل لان نسبته الى الواحد يدل على كثرة نظره فيها وحكم الواحد من الفرائض
كحكم الجمع فاذا كان حكم الواحد كحكم الجمع وجب الرد الى الواحد لانه اخف
في اللفظ مع انه الاصل فاما قولهم انماري ومدايني فانما نسبوا الى الجمع لانه
صار اسم شي بعينه وليس المقصود منه ان يدل على ما يقتضيه اللفظ من
الجمع فلما صار اسما للواحد تنزل منزلة الواحد فاعرفه ان شا الله تعالى

باب اسما الصلات ٩٧

ان قال قايل لم بنيت الذي والتي ومن وما واي اسما الصلات قيل
لانها تفتقر الى صلات توضحها وتبينها لانها لا يفهم معناها بانفسها
الا ترى انك لو ذكرتها من غير صلة لم يفهم معناها حتى تضم الى شي بعدها
كقولك الذي ابوه منطلق والذي انطلق ابوه وكذلك التي اخوها ذاهب

[illegible]

أو التي ذهب أخوها، ولكن لكسائرها. وفي الذي أربع لغات: الذي بياء ساكنة،
والذيّ بياء مشددة، والذِ بكسر الذال من غير ياء، والذْ بسكون الذال من
غير ياء. وكذلك في التي أربع لغات: التي بياء ساكنة، والتيّ بياء مشددة، واللتِ
بكسر التاء من غير ياء بعدها، واللتْ بسكون التاء من غير ياء. والألف واللام
فيهما زائدتان، وليستا فيهما للتعريف؛ لأن التعريف بصلتهما، وهي الجملة التي
بعدهما بدليل أخواتهما نحو: مَن وما، فلو كانتا فيهما للتعريف لأدى ذلك إلى أن
يجتمع فيهما تعريفان، وذلك لا يجوز. فإن قيل: فلم أدخلت الذي والتي في الكلام؟
قيل: توصلًا إلى وصف المعارف بالجمل؛ لأنهم لما رأوا النكرات توصف بالمفردات
والجمل نحو: مررت برجل ذاهب، ومررت برجل أبوه ذاهب، وذهب أخوه، وما
أشبه ذلك، ولم يجيزوا أن يجعلوا النكرة أقوى من المعرفة، وآثروا التسوية
بينهما فجاؤوا باسم ناقص لا يتم إلا بجملة فجعلوه وصفًا للمعرفة توصلًا إلى وصف
المعارف بالجمل، كما أتوا بذو والذي بمعنى صاحب توصلًا إلى الوصف بأسماء
الأجناس نحو: مررت برجل ذي مال، وأتوا بأيّ توصلًا إلى نداء ما فيه الألف
واللام نحو: يا أيها الرجل، وما أشبه ذلك. فإن قيل: فلم وجب العائد من
الصلة إلى الموصول؟ قيل: لأن العائد يعلقها بالموصول ويتممه بها،
ولهذا لم يجز أن يقع زيد يخرج في قولهم: الذي خرج زيد، لأنه يؤدي
إلى أن تخلو الصلة من العائد إلى الموصول. فإن قيل: فلم حذف في
قوله تعالى: أهذا الذي بعث الله رسولا؟ قيل: لأن العائد ضمير المنصوب

المتصل، والضمير المنصوب المتصل يجوز حذفه، وإنما جاز حذفه
لأنه صار الاسم الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة الشيء
الواحد، طلبوا لها التخفيف، وكان حذف المفعول أولى؛ لأن المفعول
فضلة، بخلاف غيره من هذه الأشياء، وكان حذفه أولى. فإن قيل:
فهل يجوز أن يكون للأسماء المفردة صلات؟ قيل: لا يجوز ذلك؛
لأن الصلات إنما أدخلوها في الكلام توصلًا إلى الوصف بالجمل،
كما أتوا بذو توصلًا إلى الوصف بأسماء الأجناس، وبأيّ توصلًا إلى نداء
ما فيه الألف واللام؛ فكما لا يجوز إضافة ذو إلى غير الأجناس، ولا
يؤتى بعد أيّ إلا بما فيه الألف واللام، فكذلك ها هنا لا يجوز أن
تكون الصلات إلا جملًا، ولا يجوز أن تكون مفردة. فأما قراءة
من قرأ: تمامًا على الذي أحسنُ بالرفع، فالتقدير فيه: على الذي
هو أحسن، وكذلك قوله تعالى: مثلًا ما بعوضةٌ بالرفع،
تقديره: ما هو بعوضة، وكذلك قوله تعالى: أيهم أشد على الرحمن
عتيًا، أي: هو أشد، فحذف المبتدأ في هذه المواضع كلها، وحذف
المبتدأ جائز في كلامهم. فإن قيل: فهذه الضمة في أيهم ضمة
إعراب أو ضمة بناء؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب سيبويه
إلى أنها ضمة بناء؛ لأنهم لما حذفوا المبتدأ من صلتها دون
سائر أخواتها نقصت فبنيت، وكان بناؤها على الضمة أولى؛ لأنها

اقوى الحركات فبنيت على الضمة كقبل وبعد والذي يدل على انهم
انما بنوها لحذف المبتدا انهم لو اظهروا المبتدا فقالوا اضرب
ايهم هو في الدار لنصبوا ولم يبنوا وذهب الخليل الى ان الضمة
ضمة اعراب ويرفعه على الحكاية والتقدير عنده ثم لننزعن من
كل شيعة الذي يقال له ايهم وذهب يونس الى الغاء الفعل قبله
وينزل الفعل المؤثر في الالغاء منزلة افعال القلوب والصحيح
ما ذهب اليه سيبويه واما قول الخليل انه مرفوع على الحكاية
فالحكاية انما تكون بعد جري كلام فتعود الحكاية اليه وهذا الكلام
يصح ابتداء من غير تقدير قايل قاله واما قول يونس فضعيف
جدا لان الفعل اذا كان مؤثرا لا يجوز الغاؤه فان قيل فلم بنيت
اسماء الصلات قيل لوجهين احدهما ان الصلة لما كانت مع الموصول
بمنزلة كلمة واحدة صارت بمنزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة
مبني والوجه الثاني ان هذه الاسماء لما كانت لا تفيد
الا مع كلمتين فصاعدا فان قيل فلاي شي اذا كانت معرفة دون
ساير اخواتها قيل لوجهين احدهما انهم بقوها على الاصل في الاعراب
تنبيها على ان الاصل في الاسماء الاعراب كما بنوا الفعل المضارع
اذا اتصلت به نون التاكيد وضمير جماعة النسوة تنبيها
على ان الاصل في الافعال البناء والوجه الثاني انهم حملوها

على نظيرها ونقيضها فنظيرها جز ونقيضها كل وهما معربان
وكانت معرفة فاعرفه ان شا الله وحده

باب حروف الاستفهام ٤٨

ان قال قايل كم حروف الاستفهام قيل ثلثة احرف الهمزة وام
وهل وما عدا هذه الثلثة فاسما وظروف اقيمت مقامها
فالاسما من وما وكم والظروف نحو اين واني ومتى واي حين وايان
واي يحكم عليها بما تضاف اليه فاما الهمزة وام فقد بيناهما في باب
العطف واما هل فتكون استفهاما وتكون بمعنى قد قال الله تعالى
هل اتى على الانسان حين من الدهر اي قد اتى قال الشاعر
سايل فوارس يربوع بشدتنا اهل راونا بسفح القف ذي الاكم
اي قد راونا ولا يجوز ان يجعل هذا استفهاما لان الهمزة للاستفهام
وحرف الاستفهام لا تدخل على حرف الاستفهام فان قيل فلم اقامت
العرب هذه الاسما والظروف مقام حرف الاستفهام قيل
انما اقاموا مقام حرف الاستفهام توسعا في الكلام ولكل
واحد منهما موضع يختص به فمن سوال عمن يعقل وما سوال عما لا يعقل
وكم سوال عن العدد وكيف سوال عن الحال واين واني سوال عن
المكان ومتى واي حين وايان سوال عن الزمان واي يحكم عليها بما
تضاف اليه فانها لا تكون الا مضافة الا ترى انك لو قلت من

عندك لوجب أن يقول المجيب زيد أو عمرو وما أشبه ذلك ولو قال
فرس أو حمار لم يجز لأن من سؤال عمن يعقل لا عما لا يعقل وكذلك
لو قلت أين زيد لوجب أن يقول في الدار أو في المسجد وما أشبه
ذلك ولو قال يوم الجمعة لم يجز لأن أين سؤال عن المكان لا عن
الزمان وكذلك أيضا لو قلت متى الخروج لوجب أن يقول يوم
الجمعة أو يوم السبت وما أشبه ذلك ولو قال في الدار أو في المسجد لم
يجز لأن متى سؤال عن الزمان لا عن المكان وكذلك سائرها
فإن قيل فلم أقاموا هذه الكلم مقام حرف واحد وهي همزة الاستفهام
وهم يتوخون الإيجاز والاختصار في الكلام قيل إنما فعلوا ذلك
للمبالغة في طلب الإيجاز والاختصار وذلك لأن هذه الكلم تشتمل على
الجنس الذي يدل عليه ألا ترى أن من تشتمل على جميع من يعقل وأين
تشتمل على جميع الأمكنة ومتى تشتمل على جميع الأزمنة وكذلك
سائرها فلما كانت تشتمل على هذه الأجناس كان فيها فائدة ليست
في الهمزة ألا ترى أنك لو قلت أزيد عندك لجاز أن لا يكون زيد
عنده فيقول لا فتحتاج أن تعيد السؤال وتعدد شخصا شخصا وربما
لا تذكر ذلك الشخص الذي هو عنده فلا يحصل لك الجواب عمن عنده
لأنه لا يلزمه ذلك في سؤالك فلما كان ذلك يؤدي إلى التطويل
لأن استيعاب الأشخاص مستحيل أتى بلفظة تشتمل على جميع من يعقل

وهي من فأقاموها مقام الهمزة ليلزم المسؤول الجواب عمن عنده
وكذلك لو قلت أفي الدار زيد أو في المسجد لجاز أن لا يكون
في واحد منهما فيقول لا فتحتاج أيضا أن تعيد السؤال وتعدد مكانا مكانا
وربما لا تذكر ذلك المكان الذي هو فيه فلا يحصل لك الجواب عن مكانه
لأنه لا يلزمه ذلك في سؤالك فلما كان ذلك يؤدي إلى التطويل
أتى بأين لأنها تشتمل على جميع الأمكنة ليلزم المسؤول الجواب
عن مكانه وكذلك لو قلت أيخرج زيد يوم السبت لجاز أن لا يخرج
في ذلك اليوم فتحتاج أيضا إلى تكرير السؤال وربما لا تذكر ذلك
الوقت الذي يخرج فيه فلما كان ذلك يؤدي إلى التطويل أقاموا
متى مقامها لأنها تشتمل على جميع الأزمنة كما تشتمل أين على جميع الأمكنة
وكذلك سائرها فلهذا المعنى من الإيجاز والاختصار أقاموها مقام
الهمزة فإن قيل فلم كانت مبنية ما عدا أيا قيل إنما بنيت لأنها تضمنت
معنى حرف الاستفهام وهو الهمزة وأما أي فإنما أعربت وإن كانت
قد تضمنت معنى حرف الاستفهام لما بيناه في باب أسماء الصلات قبل
فاعرفه إن شاء الله تعالى

باب الحكاية

٥١

إن قال قائل لم دخلت الحكاية الكلام قيل لأنها تزيل الالتباس وتزيد
التوسع في الكلام فإن قيل فمن يجوز الحكاية في غير الاسم العلم
والكنية قيل اختلف النحويون في ذلك فمن العرب من يجوز الحكاية

في المعارف كلها دون النكرات. قال الشاعر
سمعتُ الناسُ ينتجعون غيثاً. فقلتُ لصيدح انتجعي بلالا. فقال
الناسُ بالرفع كانه سمع قائلاً يقول الناسُ ينتجعون غيثاً فحكى
الاسم مرفوعاً كما سمع. ومن العرب من يجيز الحكاية في المعرفة والنكرة.
ومن ذلك قول بعضهم وقد قيل له عندي تمرتان. فقال دعني
من تمرتان. واما اهل الحجاز فيخصونها بالاسم العلم والكنية.
فيقولون اذا قال رأيت زيداً من زيداً. واذا قال مررت بزيدٍ
من زيدٍ. فيجعلون مَن في موضع رفع بالابتداء وزيد في موضع الخبر.
ويحكون الاعراب وتكون الحركة قائمة مقام الرفعة التي
توجب لخبر المبتدأ. واما بنو تميم فلا يحكون. ويقولون من
زيدٌ بالرفع في جميع الاحوال. فيجعلون من في موضع رفع لانه مبتدأ
وزيدٌ هو الخبر. ولا يحكون الاعراب وهو القياس. والذي يدل على
ذلك ان اهل الحجاز يوافقون بني تميم في العطف والوصف. فالعطف
كقولك اذا قال القائل رأيت زيداً ومن زيدٌ. والوصف كقولك
اذا قال القائل رأيت زيداً الظريف ومن زيدٌ الظريف. فان قيل
فلم خص اهل الحجاز الحكاية بالاسم العلم والكنية. قيل
لان الاسم العلم والكنية غيّرا ونقلا عن وضعهما فلما دخلهما
التغيير. فالتغيير يونس. فان قيل فلم رفع اهل الحجاز مع العطف

في الوقف في حالة الرفع والنصب والجر والتثنية والجمع والتأنيث
نحو منو ومنا ومني ومنان ومنين ومنون ومنين ومنه ومنتان
ومنتين ومنات. هل هي اعراب او لا. قيل هذه الزيادات التي تلحق
من من تغييرات الوقف وليست باعراب. والدليل على ذلك من
وجهين احدهما ان من مبنية. والمبني لا يلحقه الاعراب. والثاني
ان الاعراب يثبت في الوصل ويسقط في الوقف. وهو بعكس الاعراب
يثبت في الوقف ويسقط في الوصل. فدل على انه ليس باعراب. فاما
قول الشاعر اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما
فاثبت الزيادة في حالة الوصل فالجواب عنه من وجهين احدهما
انه اجرى الوصل مجرى الوقف لضرورة الشعر. واذا كان ذلك
للضرورة فلا يكون فيه حجة. والثاني انه يجوز ان يكون من
قبيلة يعربون من فقد حكي عن سيبويه ان من العرب من
يقول ضرب منٌ منا كما تقول ضرب رجلٌ رجلا. ولم يقع الكلام في لغة
من اعربها وانما في لغة من بناها فمنون في هذه اللغة بمنزلة
قام الزيدون. وعلى كل حال فهو من القليل الشاذ الذي لا يقاس
عليه. فاعرفه ان شاء الله تعالى وحده.

باب الخطاب

ان قال قائل ما ضابط هذا الباب. قيل ان تجعل اول كلامك

للمسؤول عنه الغايب وآخره للمسؤول المخاطب فتقول اذا سالت رجلا عن
رجل كيف ذلك الرجل يا رجل واذا سالته عن رجلين قلت كيف
ذانك الرجلان يا رجل واذا سالته عن رجال قلت كيف اوليك
الرجال يا رجل واذا سالت رجلا عن امراة قلت كيف تلك المراة
يا رجل واذا سالته عن امراتين قلت كيف تانك المراتان يا رجل
واذا سالته عن نسوة قلت كيف اوليك النسوة يا رجل واذا سالت
امراة عن امراة قلت كيف تلك المراة يا امراة واذا سالتها عن
امراتين كيف تانك المراتان يا امراة واذا سالتها عن نسوة قلت
كيف اوليكا النسوة يا امراة واذا سالت امراة عن رجل قلت كيف
ذلك الرجل يا امراة واذا سالتها عن رجلين قلت كيف ذانك الرجلان
يا امراة واذا سالتها عن رجال قلت كيف اوليك الرجال يا امراة
واذا سالت اثنين عن امراة قلت كيف تلك المراة يا رجلان قال
الله تعالى الم انهكما عن تلكما الشجرة واذا خاطبت نسوة واشرت
الى رجل قلت كيف ذلكن الرجل يا نسوة قال الله تعالى قالت
فذلكن الذي لمتنني فيه وعلى هذا قياس هذا الباب فان قيل
فلم قدم المشار اليه الغايب قيل عناية بالمسؤول عنه والكاف
بعد اسما الاشارة في ذلك وتلك واوليك لمجرد الخطاب ولا موضع لها
من الاعراب لانه لو كان لها موضع من الاعراب لكان موضعها الجر

بالاضافة وذلك محال لان اسما الاشارة معارف والمعارف لا تضاف
فصارت بمنزلة الكاف في النجاءك لان ما فيه الالف واللام لا
يضاف وبمنزلة الكاف في اياك لانه مضمر والمضمرات كلها
معارف والمعارف لا تضاف واللام في ذلك وتلك زايدة
للتنبيه كما في هذا ولهذا لا يحسن ان يقال هاذلك ولا ها
تلك واصل هذه اللام ان تكون ساكنة فان قيل فلم كسرت
اللام في ذلك وحدها قيل انما كسرت لوجهين احدهما انها
كسرت لالتقاء الساكنين لسكونها وسكون اللام قبلها
والثاني انما كسرت لئلا يلتبس بلام الملك الا ترى انك
لو قلت ذلك بفتح اللام لالتبس وتوهم السامع ان المراد بها ان
هذا الشي ملك لك فلما كان يودي الى الالتباس كسرت اللام
لازالة الالتباس وانما فتحت كاف الخطاب في المذكر وكسرت في
المونث للفرق بينهما والكاف في تلكما ايضا للخطاب وما علامة
التثنية وكذلك الكاف ايضا في اوليكم للخطاب والميم والواو
المحذوفة علامة لجمع المذكر وكذلك الكاف ايضا في اوليكن
للخطاب والنون المشددة علامة لجمع المونث ومن العرب من ياتي
بالكاف مفردة في التثنية والجمع على خطاب الواحد اذا فهم المعنى
قال الله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ولم يقل ذلكم وقيل
انما افرد لانه اراد به الجمع كانه قال ذلك ايها الجمع والجمع لفظه
مفرد لمن شاكله تعالى
وحده العزيز

باب الالفات

ان قال قائل على كم ضربًا الالفات التي تدخل في اوايل الكلم قيل على ضربين همزة وصل وهمزة قطع فهمزة الوصل هي التي تتصل ما قبلها بما بعدها في الوصل ولذلك سميت همزة الوصل وهمزة القطع هي التي تقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها ولذلك سميت همزة القطع فان قيل ففي ماذا تدخل همزة الوصل من الكلم قيل في جميع اقسام الكلم من الاسم والفعل والحرف اما الاسم فتدخل فيه على اسم ليس بمصدر وعلى اسم هو مصدر فاما ما ليس بمصدر فابن وابنة واثنان واثنتان واسم واست وامرؤ وامراة وايمن والهمزة دخلت في اوايل هذه الكلم عوضًا عن اللام المحذوفة ما عدا امرأ وامراة وايمنا فاما امرؤ وامراة فانما ادخلت عليهما لانهما لما كان اخرهما همزة والهمزة معدن التغيير تنزلا منزلة الاسم الذي قد حذف منه اللام فادخلنا الهمزة عليهما كما ادخلت على ما حذف منه اللام فاما ايمن فهو جمع يمين الا انهم وصلوها لكثرة الاستعمال وقيل انهم حذفوها حذفًا وزيدت الهمزة في اوله لئلا يبتدا بالساكن واما ما كان مصدرًا فنحو انطلاق وانقطاع واحمرار واحميرار واستخراج واغديدان واخرواط واسحنكاك واسلنقاء واخرنجام واسبطراط وما اشبه ذلك واما الفعل فتدخل همزة الوصل منه على افعال هذه المصادر نحو انطلق وانقطع واحمر واحمار واستخرج واغدودن واخروط

واسحنكك واسلنقى واحرنجم واسبطر وما اشبه ذلك وانما ادخلت همزة الوصل في اوايل هذه الافعال ومصادرها لئلا يبتدا بالساكن وكذلك ايضًا تدخل همزة الوصل على امثلة الامر من الفعل الذي يسكن فيه ما بعد حرف المضارعة نحو ادخل واضرب واسمع لئلا يبتدا بالساكن واما الحرف فلا تدخل همزة الوصل عليه في قول سيبويه الا على حرف واحد وهي لام التعريف نحو الرجل والغلام وما اشبه ذلك للعلة التي ذكرناها واما الخليل فيذهب الى ان الالف واللام زيدتا معًا للتعريف الا انهم جعلوا الهمزة همزة وصل لكثرة الاستعمال وقد ذكرنا ذلك مستوعبًا في كتاب الالف واللام فان قيل فلم فتحت الهمزة مع لام التعريف وفي ايمن قيل اما الهمزة مع لام التعريف فانما فتحت لثلاثة اوجه الوجه الاول ان الهمزة لما دخلت على لام التعريف وهي حرف ارادوا ان يجعلوها مخالفة للهمزة التي تدخل على الاسم والفعل والوجه الثاني ان الحرف اثقل فاختاروا لها الفتح لانه اخف الحركات وهو الفتح واما همزة ايمن فانما بنيت على الفتح لوجهين احدهما ان الاصل فيها ان تكون همزة قطع مفتوحة فاذا وصلت لكثرة الاستعمال بقيت حركتها على ما كانت عليه والثاني انها انما فتحت لان هذا الاسم ناب عن حرف القسم وهو الواو فلما ناب عن الحرف

أشبه الحرف، وهو لام التعريف، فوجب أن يفتح همزته، كما فتحت مع لام التعريف. فإن قيل: فلم ضمت الهمزة نحو ادخل، وكسرت في نحو اضرب وما أشبه ذلك؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب البصريون إلى أن الأصل في هذه الهمزة الكسر، وإنما ضمت في نحو ادخل وما أشبه ذلك؛ لأن الخروج من كسر إلى ضم مستثقل، ولهذا ليس في كلام العرب شيء على وزن فِعُل. وذهب الكوفيون إلى أن همزة الوصل مبنية على ثالث المستقبل، فإن كان مكسورًا كسرت، وإن كان مضمومًا ضمت. وما عدا ما ذكرناه في همزة الوصل فهو همزة قطع؛ لأن همزة القطع ليس لها أصل يخصها غير أنا نذكر بينهما فرقًا على جهة التقريب، فنقول: يفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع في الأسماء بالتصغير، فإن ثبتت في التصغير فهي همزة قطع، وإن سقطت فهي همزة وصل، نحو همزة أب وابن، فالهمزة في أب همزة قطع؛ لأنها تثبت في التصغير؛ لأنك تقول: أُبَيّ، والهمزة في ابن همزة وصل؛ لأنها تسقط في التصغير؛ لأنك تقول في تصغيره: بُنَيّ. ويفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع في الأفعال بأن يكون ياء المضارع منه مفتوحة أو مضمومة، فإن كانت مفتوحة فهمزته همزة وصل، نحو ما قدمناه، وإن كانت مضمومة فهمزته همزة قطع، نحو أجمل وأحسن وما أشبه ذلك؛ لأنك تقول

في المضارع منه: يُجمل ويُحسن وما أشبه ذلك، وهمزة مصدره أيضًا همزة قطع كالفعل، وإنما كسرت من إجمال ونحوه لئلا يلتبس بالجمع، فإنهم لو قالوا: أجمل أجمالًا بفتح الهمزة في المصدر لالتبس بجمع جمل، فلما كان ذلك يؤدي إلى اللبس كسروا الهمزة لإزالة الالتباس. فإن قيل: فلم فتحوا حرف المضارعة من الثلاثي وضموه من الرباعي؟ قيل: لأن الثلاثي أكثر من الرباعي، والفتحة أخف من الضمة، فأعطوا الأكثر الأخف، والأقل الأثقل؛ ليعادلوا بينهما. فإن قيل: فالخماسي والسداسي أثقل من الرباعي فهلا وجب ضمه؟ قيل: إنما وجب فتحه لوجهين: أحدهما أن الثلاثي أكثر من الرباعي، ~~والفتحة أخف من الضمة~~ فلما وجب الحمل على أحدهما كان الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل. والثاني أن الخماسي والسداسي ثقيلان لكثرة حروفهما، فلو بنوهما على الضم لأدى ذلك إلى أن يجمعوا بين كثرة الحروف وثقل الضمة، وذلك لا يجوز، فأعطوه أخف الحركات وهو الفتح، على أن بعض العرب يضم حرف المضارعة منهما، فيقول: يُنطلق ويُستخرج، بضم حرف المضارعة حملًا على الرباعي، فاعرفه إن شاء الله تعالى.

باب الإمالة

إن قال قائل: ما الإمالة؟ قيل: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء. فإن قيل: فلم أدخلت الإمالة الكلام؟ قيل: طلبًا للتشاكل؛ لئلا تختلف الأصوات فتتنافر، وهي تختص بلغة أهل الحجاز، ومن جاورهم من بني تميم وغيرهم، ومن

فرع على التفخيم، والتفخيم هو الاصل، بدليل ان الامالة تفتقر الى اسباب
توجبها، وليس التفخيم كذلك. فان قيل فما الاسباب التي توجب الامالة؟
قيل هي الكسرة في اللفظ، او كسرة تعرض للحرف في بعض المواضع، او اليا الموجودة
في اللفظ، او لان الالف منقلبة عن اليا، او لان الالف تنزل
منزلة المنقلبة عن اليا، او امالة لامالة. فهذه ستة اسباب توجب
الامالة. فاما الامالة للكسرة في اللفظ فنحو قولهم في عالم عالم، وفي سالم
سالم. واما الامالة للكسرة تعرض للحرف في بعض المواضع فنحو قولهم
في خاف خاف، وفي خاب خاب، فانما لولا ان الخا تنكسر في خفت وخبت
واما الامالة فنحو قولهم في شيبان شيبان، وفي غيلان غيلان. واما
الامالة لان الالف منقلبة عن اليا فنحو قولهم في رحا رحا
وفي رمى رمى. واما الامالة لان الالف تنزل منزلة المنقلبة
عن اليا فنحو قولهم في حبالى حبالى، وفي سكارى سكارى.
واما الامالة للامالة فنحو رايت عمادا، وقرات كتابا. فان قيل
فما يمنع من الامالة؟ قيل حروف الاستعلا والاطباق، وهي الصاد
والضاد والطا والظا والغين والخا والقاف، فهذه سبعة
احرف تمنع الامالة. فان قيل فلم منعت هذه الاحرف الامالة؟
قيل لان هذه الاحرف تستعلي وتتصل بالحنك الاعلى
فتجذب الالف الى الفتح، فتمنعه من التسفل بالامالة.
فان قيل فلم اذا وقعت بعد الالف مكسورة منعت الامالة،
واذا وقعت مكسورة ما قبلها لم تمنع الامالة؟ قيل انما منعت
من الامالة اذا وقعت مكسورة بعد الالف لانه يؤدي الى التصعد

بعد الانحدار، لان الامالة تقتضي الانحدار، وهذه الحروف تقتضي
التصعد، فلو اميلت ههنا لادى ذلك الى التصعد بعد الانحدار، وهذا
صعب ثقيل، فلهذا امتنعت من الامالة على ما بينا. واذا وقعت مكسورة
قبل الالف فانه لا يؤدي الى ذلك، لانك اذا اتيت انحدرت بعد
تصعد، والانحدار بعد التصعد سهل خفيف، فبان الفرق بينهما. فان قيل
فلم اجازت الامالة اذا وقعت قبل الالف مفتوحة في نحو صامت
وذلك انحدار بعد تصعد؟ قيل لان الحرف المستعلي مفتوح والحرف
المستعلي اذا كان مفتوحا ازداد استعلا، فامتنعت الامالة، بخلاف
ما اذا كان مكسورا لان الكسرة تضعف استعلاه، فصار سلما
الى جواز الامالة، ولم يكن جواز الامالة هناك لانه انحدار بعد تصعد
فقط، وانما كان لان الكسرة ضعفت استعلاه، ولانه انحدار بعد
تصعد، فباجتماع هذين الوصفين جازت الامالة، وههنا وان وجد
احدهما وهو كونه انحدارا بعد تصعد فلم يوجد الاخر وهو تضعيف
حرف الاستعلا بالكسرة التي هي سلم الى جواز الامالة، فالامالة
في ضرب المثال مع الكسرة بمنزلة النزول من موضع عال من
غير درجة او سلم، فبان الفرق بينهما. فان قيل فلم اذا كانت الرا
مفتوحة او مضمومة منعت من الامالة، واذا كانت مكسورة اوجبت الامالة؟
قيل لان الرا حرف تكرير، فاذا كانت مفتوحة او مضمومة فكانه
قد اجتمع فيه فتحتان او ضمتان، فلذلك منعت الامالة، ولما اذا
كانت مكسورة فكانه قد اجتمع فيه كسرتان، فلذلك اوجبت الامالة.
فان قيل فلم غلبت الرا المكسورة حرف الاستعلا في نحو طارد والرا
المفتوحة في نحو دار القرار وما اشبه ذلك؟ قيل انما غلبت الامالة
الرا المكسورة مع الحرف المستعلي لان الكسرة في الرا الكثت

تكن ممالة فقويت لان الحركة تقوي بقوة الحرف الذي تحملها فصارت
الكسرة فيها كسرتين فغلبته بتسفلها تصعد المستعلي وكما غلبت
الراء المكسورة الحرف المستعلي فلذلك الراء المفتوحة المشبهة
به فان قيل فلم لم تدخل الامالة في الحروف قيل لان الامالة
ضرب من التصرف او تدل الالف على انها ياء والحروف لا
يتصرف ولا يكون الفاتها منقلبة عن ياء ولا واو فان قيل
فلم جازت الامالة في بلى ويا في النداء قيل اما بلى فانما اميلت
لانها اغنت عن الجملة واما يا في النداء فانما اميلت لانها قامت
مقام الفعل فجازت امالتها كالفعل فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب ٦٣ الوقف

ان قال قائل على كم وجها يكون الوقف قيل على خمسة اوجه
السكون وهو حذف الحركة والتنوين والاشمام وهو
ان تضم شفتيك من غير صوت وهذا يدركه البصير دون
الضرير والروم وهو ان تشير الى الحركة بصوت ضعيف
وهذا يدركه البصير والضرير والتشديد وهو ان تشدد
الحرف الاخير نحو هذا عمرّ وهذا خالدّ والاتباع وهو ان
تحرك ما قبل الحرف الاخير اذا كان ساكنا حركة الحرف
الاخير في الرفع والجر نحو بكُر ومررت ببكِر فان قيل
فلم خصوا الوقف بهذه الوجوه الخمسة قيل اما السكون
فلان راحة للمتكلم ان يكون عند الفراغ من الكلمة
والوقف عليها والراحة بالسكون لا بالحركة فان قيل
فلم ابدلوا من التنوين الفا في حال النصب ولم يبدلوا

من التنوين واوا في حال الرفع ولا ياء في حال الجر فان الضمة والكسرة ثقيلتان
والوجه الثاني انهم لو ابدلوا من التنوين واوا في حال الرفع لكان ذلك
يؤدي الى ان يكون في آخر اسم متمكن واو قبلها ضمة وليس في كلام العرب اسم
متمكن في آخره واو قبلها ضمة ولو ابدلوا من التنوين ياء في حال الجر
لكان ذلك يؤدي الى ان يلتبس بياء المتكلم فلذلك لم يبدلوا منه
ياء على ان من العرب من يبدل في حالة الرفع واوا وفي حالة الجر ياء
ومنهم من لا يبدل في حالة النصب الفا كما لا يبدل في حالة الرفع
واوا ولا في حالة الجر ياء وهي لغة قليلة والجود اللغات ان يبدل
في حالة النصب وترك الابدال في حالة الرفع والجر على ما بينا واما
الاشمام فالمراد به ان تبين ان لهذه الكلمة اصلا في الحركة في حال
الوصل وكذلك الروم والتشديد فان قيل فلم لم يجز الاشمام في
حالة الجر قيل لانه يؤدي الى تشويه الخلق واما الاتباع فلانه
لما وجب التحريك لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة في حالة
الرفع لانها الحركة التي كانت في حالة الوصل وكانت من غيرها
قال الشاعر انا ابن ماوية اذ جد النقر وكذلك حكم الكسرة في
قول الآخر ارتني حجلا على ساقها فهش الفؤاد لذاك الحجل
فقلت ولم اخف عن صاحبي الا بابي اصل تلك الرجل
فان قيل فهلا جاز ذلك في حالة النصب كما جاز في حالة الرفع والجر
قيل لان حرف الاعراب يلزمه الحركة اذا كان منونا في حالة
النصب كما جاز في حالة الرفع والجر فان قيل فهلا جاز فيما لم
يكن فيه تنوين نحو قولك رأيت البكر قيل حملا فيه التنوين
لان الاصل منونا للتنكير فان قيل فهلا جاز ان يقال هذا

عدل بضم الذال ومررت بالبسر بكسر السين في الوقف كما جاز هذا
بكر ومررت ببكر قيل لأنهم لو قالوا هذا عدل بضم الذال لأدى
ذلك الى اثبات ما لا نظير له في كلامهم لأنه ليس في كلام العرب
شي على وزن فعل فلما كان ذلك يؤدي الى اثبات ما لا نظير له
في كلامهم عدلوا عن الضم الى الكسر كما قالوا في جمع حقو حقي
وجرو وجري وقلنسوة وقلنس فقالوا هذا عدل بكسر الدال لأن
له نظيرا في كلامهم نحو ابل واطل ولم يقولوا بالبسر بكسر السين لأنه
ليس في الاسماء شي على وزن فعل الا دئل اسم دويبة ورئم اسم للسه
وهما فعلان نقلا الى الاسمية وقال بعضهم وعل لغة في وعل
فلما كان يؤدي الى اثبات ما لا نظير له في كلامهم رفضوه وعدلوا
عن الكسر الى الضم فقالوا مررت بالبسر بضم السين لأن له نظيرا
في كلامهم نحو طنب وحرض فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب الادغام

ان قال قائل ما الادغام قيل ان تصل حرفا بحرف مثله من غير ان تفصل
بينهما بحركة او وقف فينبو اللسان عنهما نبوة واحدة فان قيل
فعلى كم ضربا الادغام قيل على ضربين ادغام حرف في مثله من
غير قلب وادغام حرف في متقاربه بعد القلب فاما ادغام الحرف
في مثله فنحو شد ورد والاصل فيه شدد وردد الا انه لما اجتمع
حرفان متحركان من جنس واحد وسكنوا الاول منهما وادغموه في الثاني
في الثاني وحكم المضارع في الادغام حكم الماضي نحو يشد ويرد
وما اشبه ذلك واما ادغام الحرف في مقاربه فهو ان تبدل
احدهما من جنس الآخر وتدغمه فيه نحو الحق كلدة واهلك قطنا

فاسلخ غنمك وادمغ خلفا وما اشبه ذلك غير انه لا طريق الى معرفة
تقارب الحروف الا بعد معرفتها ومعرفة مخارجها واقسامها وهي تسعة
وعشرون حرفا وهي معروفة وقد تبلغ خمسة وثلثين حرفا بحروف مستحسنة
وهي النون الخفيفة وهمزة بين بين والالف الممالة والف التفخيم وهي
التي يجي بها نحو الصلوة ونحو الزكوة والصاد كالزاي والشين كالجيم
وتبلغ نيفا واربعين حرفا بحروف غير مستحسنة وهي القاف التي بين القاف والكاف
والكاف بين الجيم والكاف والجيم التي كالكاف والجيم كالشين والضاد
التي كالسين والطاء التي كالتاء والظاء التي كالثاء والباء التي كالفاء
وحكى ابو عمر والضاد الضعيفة المبدلة من التاء وحكى ان منهم من يقول
في اثرد اصرد ومخارجها ستة عشر مخرجا الاول للهمزة والالف والهاء
وهي من اقصى الحلق مما يلي الصدر والثاني للعين والحاء وهو من وسط الحلق
والثالث للغين والخاء وهو من ادنى الحلق مما يلي الفم والرابع
للقاف وهو من اقصى الحلق وما فوقه من الحنك والخامس الكاف وهو
اسفل من ذلك واقرب الى مقدم الفم والسادس للجيم والشين والياء
وهو من وسط اللسان بينه وبين الحنك الاعلى والسابع
الضاد وهو من اول حافة اللسان وما يليها من الاضراس وهو من الجانب
الايسر اسهل والثامن للام وهو من ادنى حافة اللسان الى
منتهى طرفه والتاسع النون وهو من فوق ذلك فويق الثنايا
والعاشر الراء وهو من مخرج النون الا ان الراء ادخل بطرف اللسان
في الفم ولها تكرير في مخرجها والحادي عشر للطاء والدال والتاء
وهو من بين طرف اللسان واصول الثنايا السفلى والثاني عشر
للصاد والسين والزاء وهو من بين طرف اللسان وفوق الثنايا
السفلى وتسمى هذه الحروف الثلثة حروف الصفير والثالث عشر

بدل اللسان

التاء والذال والظاء وهو من بين طرف اللسان واطراف الثنايا
العلى والرابع عشر الفاء وهو من باطن الشفة العليا واطراف الثنايا
العلى والخامس عشر الواو والياء والميم وهو من بين الشفتين
والسادس عشر النون الخفيفة وهو من الخياشيم ولا عمل للسان
فيها فهذه مخارج الحروف وهي تنقسم الى المهموسة والمجهورة والمذلقة
والمصمتة والشديدة والرخوة وما بين الشديدة والرخوة والمطبقة
والمفتوحة والمستعلية والمنخفضة فالمهموسة عشرة احرف الهاء
والحاء والخاء والكاف والسين والشين والصاد والتاء والثاء والفاء
ويجمعها ستشحثك خصفة والمجهورة ما عدا هذه العشرة وهي تسعة
عشر حرفا يجمعها من عطا جعظ وقن بز ضنيرن والمذلقة ستة احرف
اللام والنون والراء والميم والباء والفاء ويجمعها فر من لب والمصمتة
ما عدا هذه الستة والشديدة ثمانية احرف يجمعها اجدت طبقك
وكذلك ما بين الشديدة والرخوة ثمانية احرف يجمعها نودي لامع
والرخوة ما عداهما والمطبقة اربعة احرف الصاد والضاد والطاء
والظاء والمفتوحة ما عدا هذه الاربعة والمستعلية سبعة احرف اربعة
منها هي التي ذكرنا انها مطبقة والثلثة الاخر القاف والغين والخاء
والمنخفضة ما عدا هذه السبعة والمعتلة اربعة احرف الهمزة وحروف
المد واللين وهي الالف والياء والواو ومعنى المهموسة انها حروف
اضعف الاعتماد في موضعها فجرى النفس معها فاخفاها والهمس الصوت
الخفي ولذلك سميت مهموسة ومعنى المجهورة انها حروف اشبع
الاعتماد في موضعها فمنعت النفس ان يجري معها فخرجت ظاهرة
والجهر هو الاظهار ولذلك سميت مجهورة ومعنى المذلقة انها حروف
لها فضل اعتماد على ذلق اللسان وهو طرفه ولذلك سميت مذلقة
ومعنى المصمتة انها حروف ليس لها ذلك الاعتماد على ذلق اللسان واصمتت
ان تختص بالبناء اذا كانت الكلمة رباعية او خماسية ولذلك سميت

مصمتة ومعنى الشديدة انها حروف صلبة لا يجري فيها الصوت ولذلك
سميت شديدة ومعنى الرخوة انها حروف ضعيفة يجري فيها النفس سميت رخوة
ومعنى ما بين الشديدة والرخوة انها حروف لا مفرطة في الصلابة
ولا ظاهرة الضعف بل هي في اعتدال بينهما ولذلك كانت بين الشديدة
والرخوة ومعنى المطبقة انها حروف يرتفع بها اللسان الى الحنك الاعلى
فينطبق عليها فتصير محصورة ولذلك سميت مطبقة ومعنى المفتوحة
انها حروف لا يرتفع بها اللسان الى الحنك الاعلى فينفتح عليها ولذلك
سميت مفتوحة ومعنى المستعلية انها تستعلي الى الحنك الاعلى
ولذلك سميت مستعلية ومعنى المنخفضة عكس ذلك ومعنى المعتلة
انها حروف تتغير بانقلاب بعضها الى بعض بالعلل الموجبة ولذلك
سميت معتلة وسميت الالف والياء والواو حروف المد واللين اما
المد فلان الصوت يمتد بها واما اللين فلانها لانت في مخارجها
واتسعت فاتسعت مخرجها الهواء وتسمى الهاوي لهويه في الحلق
فهذا ما اردنا ان نذكره من معرفة مخارج الحروف واقسامها
التي يعرف بها تقارب الحروف بعضها من بعضها فان قيل فلم جاز
ان تدغم الياء في الميم لتقاربهما ولا يجوز ان تدغم الميم في الباء
فيقال انما لم يجز ان تدغم الميم في الباء نحو اكرم بكرا كما يجوز ان
تدغم الباء في الميم اصحب مطرا لان الميم فيها زيادة صوت وهي
الغنة فلو ادغمت في الباء لذهبت الغنة التي فيها بخلاف الباء
فانه ليس فيها غنة تذهب بالادغام وكذلك ايضا لا يجوز
ان تدغم الراء في اللام كما يجوز ان تدغم اللام في الراء لان في الراء
زيادة صوت وهو التكرير فلو ادغمت في اللام لذهب التكرير
الذي فيها بالادغام بخلاف اللام فانه ليس فيها تكرير يذهب
بالادغام فاما ما روي عن ابي عمرو من ادغام الراء في اللام في قوله
تعالى يغفر لكم فالعلماء ينسبون الغلط في ذلك الى الراوي الى ان

ابي عمرو ولعل ابا عمرو اخفى الرا فخفي على الراوي فتوهمه ادغاما وكذلك
كل حرف فيه زيادة صوت لا يدغم فيما هو انقص صوتا منه
وانما لم يجز ادغام الحرف فيما هو انقص صوتا منه لانه يؤدي الى
الاجحاف به وابطال ما له من الفضل على مقاربه فان قيل فلام التعريف
في كم حرفا يدغم قيل في ثلثة عشر حرفا وهي التا والثا والدال
والذال والرا والزا والسين والشين والصاد والضاد والطا
والظا والنون نحو التايب والثايب والداعي والذاكر والراهب والزاهد
والساهر والشاكر والصابر والضامر والطايع والظافر والناصر
احد عشر حرفا من حروف اللسان وحرفان يخالطان طرف اللسان
وهما الضاد والشين وانما ادغمت لام التعريف في هذه الحروف
لوجهين احدهما ان هذه الحروف ثانية لها والوجه الثاني
ان هذه اللام يكثر دورها في الكلام ولهذا يدخل في ساير الاسماء
سوى اسما الاعلام والاسما غير المتمكنة واما اجتمع فيها المقاربة
لهذه الحروف وكثرة دورها في الكلام لزم فيها الادغام واما من اظهر
اللام على الاصل فمن الشاذ الذي لا يعتد به فان قيل فما الاصل
في ست وبلعنبر قيل اما ست فاصلها سدس بدليل قولهم
في تصغيره سديس وفي تكسيره اسداس الا انهم ابدلوا من السين
تا كما ابدلوا من التا سينا في اتخذ فقالوا استخذ فلما ابدلوا
هاهنا من السين تا صار الى سدت ثم ادغموا الدال في التا
فصار الى ست واما بلعنبر فاصله بنو العنبر الا انهم
حذفوا الحرف المعتل لسكونه وسكون اللام ولم يمكنهم
الادغام لحركة النون وسكون اللام فحذفوا النون
بدلا من الادغام ومن ذلك قولهم بلعم بن يربوع